

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم التسيير

العنوان

# الضريبة و أثرها على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة ميناء جن جن بجيجل

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص : إدارة مالية

إعداد الطلبة :

عراضة ريان

حداد جهينة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة جيجل	أستاذة محاضرة ب	الأستاذة ماطي مريم
مشرفا ومقرار	جامعة جيجل	أستاذة محاضرة أ	الأستاذة سرحان سامية
مناقشا	جامعة جيجل	أستاذة محاضرة أ	الأستاذة بوشويط فيروز

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الإهداء

" ربي اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحل عقدة من لساني يفقهوا قولي "

أهدي عملي هذا وثمره نجاحي إلى والدي الكريمين حفظهما الله ورعاهما

ألبسهما ثياب الصحة والعافية

إلى كل إخوتي وكل العائلة والأقارب

ونهدي أيضا إلى كل قريب أو بعيد من الأصدقاء

إلى أستاذتنا الكريمة سرحان سامية

إلى كل الأساتذة الكرام الذين كانوا عوناً لنا

نسأل الله عز وجل ان يوفقنا مما يحب ويرضى ... لكم جميعا

## شكر وتقدير

أولاً نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في اتمام هذا العمل المتواضع

فالحمد لله حمداً كثيراً.

ثم نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذة الفاضلة " سامية سرحان " على كل ما قدمته لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إطراء موضوع دراستنا في جوانبه المختلفة كما نتوجه بالشكر إلى السادة الأستاذة أعضاء لجنة المناقشة على تقبلهم لمناقشة هذه المذكرة.

ولا ننسى تقديم الشكر الجزيل والامتنان إلى من كان لهم الفضل في تعليمنا حرفنا نقول لكم شكراً جزيلاً على كل مجهاداتكم.

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
I	البسمة
II	إهداء
III	شكر وتقدير
V- VI	فهرس المحتويات
VIII	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
XII	قائمة الملاحق
أ-ز	مقدمة
30-8	الفصل الأول: الإطار النظري للضريبة
9	تمهيد
10	المبحث الأول: ماهية الضريبة
10	المطلب الأول: مفهوم الضريبة
12	المطلب الثاني: القواعد الأساسية للضريبة
13	المطلب الثالث: الأثار الاقتصادية للضريبة
15	المبحث الثاني: التنظيم الفني للضريبة
15	المطلب الأول: إختتير المادة الخاضعة للضريبة
18	المطلب الثاني: تقدير قيمة العناصر الخاضعة للضريبة
19	المطلب الثالث: معدل الضريبة
21	المطلب الرابع: تحصيل الضريبة
22	المبحث الثالث: مشاكل الضريبة عند التطبيق
22	المطلب الأول: التهرب الضريبي
24	المطلب الثاني: الإزدواج الضريبي
27	المطلب الثالث: نقل العبء الضريبي
30	خلاصة الفصل
59-31	الفصل الثاني: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وعلاقته بالضريبة
32	تمهيد
33	المبحث الأول: اساسيات حول الأداء المالي
33	المطلب الأول: مدخل للاداء

## فهرس المحتويات

36	المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي و العوامل المؤثرة عليه
39	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي
41	المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي
41	المطلب الأول: التقييم بإستخدام النسب المالية
47	المطلب الثاني: التقييم بإستخدام مؤشرات التوازن المالي
50	المطلب الثالث: التقييم بإستخدام المؤشرات الحديثة
51	المبحث الثالث: العلاقة بين الأداء المالي والضريبة
51	المطلب الأول: تأثير الضريبة على الأداء المالي من خلال قرار التمويل
54	المطلب الثاني: تأثير الضريبة على الأداء المالي من خلال قرار الإستثمار
57	المطلب الثالث: تأثير الضريبة على الأداء المالي من خلال قرار توزيع الأرباح
60	خلاصة الفصل
89-61	الفصل الثالث: دراسة أثر الضريبة على الأداء المالي لمؤسسة ميناء جن جن
62	تمهيد
63	المبحث الأول: تقديم مؤسسة ميناء جن جن
63	المطلب الأول: لمحة تاريخية
64	المطلب الثاني: مهام وأهداف مؤسسة ميناء جن جن بجيجل
65	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء جن جن
70	المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة
71	المطلب الأول: التحليل باستخدام النسب المالية
74	المطلب الثاني: التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي
75	المبحث الثالث: منهجية الدراسة القياسية
76	المطلب الأول: عينة الدراسة ومتغيرات الدراسة
78	المطلب الثاني: الأسلوب المنهجي المتبع في الدراسة
81	المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة
89	خلاصة الفصل
93-90	الخاتمة
102-94	قائمة المراجع
-	الملاحق
-	الملخص

# قائمة الجداول



الصفحة	العنوان	الرقم
18-17	مزايا وعيوب الضرائب المباشرة وغير المباشرة	(1-1)
49-48	أنواع راس المال العامل	(2-2)
70	حساب نسب السيولة	(3-3)
71	حساب نسب المردودية	(4-3)
72	حساب نسب المديونية	(5-3)
73	حساب نسب الربحية	(6-3)
73	حساب نسب النشاط	(7-3)
74	حساب مؤشرات التوازن المالي	(8-3)
77-76	متغيرات الدراسة وطرق قياسها والدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها	(9-3)
77	متغيرات الدراسة لمياء جن جن بجيجل	(10-3)
81	مصفوفة معامل الارتباط لمتغيرات الدراسة	(11-3)
83	نتائج النموذج الاولي للدراسة	(12-3)
85	نتائج باختبار Breush-Grodfrey للانحدار الخطي المتعدد	(13-3)
85	نتائج اختبار ARCH للانحدار الخطي المتعدد	(14-3)
86	نتائج النموذج النهائي للدراسة المصحح	(15-3)

# قائمة الاشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
66	الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء جن جن بجيجل	(1-3)
72	التمثيل البياني لنسب السيولة للفترة (2013-2021)	(2-3)
72	التمثيل البياني لنسب المردودية للفترة (2013-2021)	(3-3)
73	التمثيل البياني لنسبة المديونية العامة للفترة (2013-2021)	(4-3)
74	التمثيل البياني لنسب الربحية للفترة (2013-2021)	(5-3)
75	التمثيل البياني لنسبة دوران مجموع الأصول للفترة (2013-2021)	(6-3)
74	التمثيل البياني لمؤشرات التوازن المالي للفترة (2013-2021)	(7-3)

قائمة الملاحق

العنوان	الرقم
جدول توزيع Student	01
جدول توزيع Ficher	02
ميزانية الأصول لميناء جن جن (2014-2013)	03
ميزانية الخصوم لميناء جن جن (2014-2013)	04
جدول حسابات النتائج لميناء جن جن (2014-2013)	05
ميزانية الأصول لميناء جن جن (2016-2015)	06
ميزانية الخصوم لميناء جن جن (2016-2015)	07
جدول حسابات النتائج لميناء جن جن (2016-2015)	08
ميزانية الأصول لميناء جن جن (2018-2017)	09
ميزانية الخصوم لميناء جن جن (2018-2017)	10
جدول حسابات النتائج لميناء جن جن (2018-2017)	11
ميزانية الأصول لميناء جن جن (2020-2019)	12
ميزانية الخصوم لميناء جن جن (2020-2019)	13
جدول حسابات النتائج لميناء جن جن (2020-2019)	14
ميزانية الأصول لميناء جن جن لسنة 2021	15
ميزانية الخصوم لميناء جن جن لسنة 2021	16
جدول حسابات النتائج لميناء جن جن لسنة 2021	17

# مقدمة عامة

### المقدمة:

تعد الضريبة أحد الجوانب الرئيسية في النظام المالي لأي دولة، حيث تمثل مصدرا هاما لتمويل النفقات العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن الجوانب التي يتم تناولها عند مناقشة الضريبة هو تأثيرها على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية. حيث تهدف المؤسسة الاقتصادية إلى تحسين أدائها المالي الذي يعتبر أحد الركائز الأساسية لنشاطها وضمان استمرارها، أي أن نجاح هذه الأخيرة يتوقف على مدى كفاءة وفعالية أدائها. بحيث تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار تأثير متغير الضريبة على مختلف مؤشرات الأداء المالي.

تعد الضريبة تكلفة مالية تتحملها المؤسسة الاقتصادية بناء على قوانين الضرائب المعمول بها في البلد. وتعتبر الضريبة واحدة من العوامل التي تؤثر في صافي الدخل والأرباح الصافية للمؤسسة، مما يؤثر بدوره على القدرة التنافسية والنمو المستقبلي للمؤسسة. كما تحتل الضريبة مكانة مهمة في تخطيط المؤسسة المالي واتخاذ القرارات الاستثمارية. فعند تقييم مشروع استثماري محتمل، يجب أن تأخذ المؤسسة في الاعتبار الأثر المتوقع للضرائب على تدفقات النقد والأرباح المستقبلية. كما يتعين على المؤسسة أيضا التخطيط لتلبية التزامات الضرائب وتحقيق الامتثال الضريبي اللازم.

### الإشكالية:

انطلاقا مما سبق فإن الإشكالية التي يمكن طرحها في هذا المجال تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:  
هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضريبة على الأداء المالي بالمؤسسة المينائية جن جن خلال الفترة 2013-2021؟

وتتفرع من هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعدل الفعلي للضريبة على الأداء المالي بمؤسسة ميناء جن جن.
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للوفرات الضريبية للديون على الأداء المالي بمؤسسة ميناء جن جن.
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للوفرات الضريبية غير الديون على الأداء المالي بمؤسسة ميناء جن جن.
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهيكل الأصول على الأداء المالي بمؤسسة ميناء جن جن.
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم المؤسسة على الأداء المالي بمؤسسة ميناء جن جن.

### فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية التالية :

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعدل الفعلي للضريبة على الأداء المالي بمؤسسة ميناء جن جن .
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للوفرات الضريبية للديون على الأداء المالي بمؤسسة ميناء جن جن.

• يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للوفرات الضريبية غير الديون على الأداء المالي بمؤسسة ميناء جن جن.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهيكل الأصول على الأداء المالي بمؤسسة ميناء جن جن.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم المؤسسة على الأداء المالي بمؤسسة ميناء جن جن.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنمو المؤسسة على الأداء المالي بمؤسسة ميناء جن جن.

### أهمية الدراسة:

للدراسة الذي سيتم معالجتها أهمية بالغة لدى المسيرين في المؤسسة الاقتصادية، حيث تتعلق بالضريبة والأداء المالي. من خلال توضيح أثر الضريبة وتحديد تأثيرها على الأداء المالي لمؤسسة ميناء جن جن. وتحديد طبيعة هذا الأثر إن كان سلبياً أو إيجابياً.

### أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بالأسس النظرية للضريبة.
- التعرف على الأداء المالي للمؤسسة وكيفية تقييمه.
- قياس مدى التأثير الذي يمكن أن تحدثه الضريبة على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.
- استخلاص النتائج واقتراح التوصيات من أجل تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

### المنهج المتبع:

تم الاعتماد في إنجاز هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي عند عرض مختلف التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالموضوع وتحديد طبيعة العلاقة النظرية. كما تم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة من خلال دراسة حالة ميناء جن جن، وتحليل البيانات والمعلومات للوصول إلى اختبار فرضيات الدراسة.

### أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع لعدة اعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية:

- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع والبحث فيه.
- هذا الموضوع له علاقة بتخصص الإدارة المالية.
- إمكانية البحث في هذا المجال وقدرة للوصول إلى المعلومات الخاصة من خلال مراجع متنوعة.
- توسيع دائرة البحث العلمي.

### حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: كانت دراستنا الميدانية في مؤسسة ميناء جن جن.
- الحدود الزمنية: انحصرت الحدود الزمنية لهذه الدراسة خلال الفترة 2013-2021.



• دراسة بعنوان "أثر الضريبة على الأداء المالي في المؤسسة"، للباحثين صبرينة لحرمر ومليكة

شبايكي، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي لسنة 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الضرائب على الأداء المالي في المؤسسة الجزائرية من خلال الاعتماد على التسيير وعلى مدى تأثير العامل الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة. من خلال دراسة ميدانية على مؤسسة وطنية وهي مؤسسة الترقية العقارية DMA، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن المتغير الضريبي يعتبر عائقا على التمويل الذاتي ففي حالة عدم وجود امتيازات ضريبية ستمثل التكاليف الجبائية حاجزا للسيولة وخلق القيمة للمؤسسة. كما أن التسيير الجبائي ما هو إلا عملية قانونية تعمل على مساعدة المؤسسة على تحقيق تدفقات نقدية في إطار ما سمح به القانون.

• دراسة بعنوان "أثر الضريبة على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، للباحث محمد

حمر العين، أطروحة الدكتوراه مقدمة على مستوى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الضريبة والأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية سطيف، ومن أهم النتائج المتوصل إليها وجود أثر سلبي دال إحصائيا للضريبة على كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على المبيعات، وعدم وجود أثر دال إحصائيا للضريبة على العائد على الأصول.

• دراسة بعنوان "أثر إستراتيجيات للتخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المدرجة في

بورصات كل من الجزائر، المغرب وتونس"، للباحثين مروى بوراس، حمزة بعلي، مجلة الدراسات

المالية والمحاسبية والإدارية سنة 2022.

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير إستراتيجيات التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات، بالاعتماد على النماذج المقطعية الزمنية لعينة من الشركات المدرجة في بورصات كل من الجزائر، المغرب وتونس Data Panel للفترة 2015-2020، ومن أهم النتائج المتوصل إليها وجود علاقة تأثير معنوية بين معدل الضريبة الفعلي الكلي الممثل لإستراتيجية التخطيط الضريبي في تخفيض عبء الضريبة والأداء المالي للشركات. وأيضا وجود علاقة تأثير معنوية بين إستراتيجيات تأجيل الضريبة في عملية التخطيط الضريبي متمثلا في معدل الضريبة الفعلي النقدي والأداء المالي للشركات.

• دراسة بعنوان "أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية"، من إعداد

الباحث صابر عباسي في رسالة لنيل شهادة ماجستير في كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، جامعة قاصدي مراح ورقلة، سنة 2012.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى التأثير الذي يمكن أن يحدثه تسيير العامل الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. من خلال الدراسة التحليلية والقياسية لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة ، ومن أهم النتائج المتحصل عليها أن التسيير الجبائي يمارس في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ولكن ضعيف الفعالية كونها لا تتوفر على الشروط التي تؤدي إلى تفعيله والمتمثلة في كبر حجمها وكثافة نشاطها، عدد وأنواع الضرائب والرسوم التي تخضع لها المؤسسة... إلخ، مما يجعله يرتكز بدرجة كبيرة على إعداد التصريحات الجبائية كما أن التسيير الجبائي أثر ضعيف على الأداء المالي، وأثر قوي على خزينة المؤسسة .

- دراسة بعنوان " أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، للباحث ياسمين يوسف عبد المجيد صالح، في رسالة لنيل شهادة الماجستير في كلية الدراسة العليا، في جامعة نجاح الوطنية في نابلس فلسطين، لسنة 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأثر الذي يتركه التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وتحديد العلاقة بينهما، وذلك بدراسة جميع الشركات الغير المالية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية والبالغ عددها 35 شركة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة نجد أن الشركات المساهمة التي أجريت عليها الدراسة تمارس التخطيط الضريبي وفقا لمعيار متوسط معدل الضريبة الفعال، وكذلك أظهرت النتائج انه لا يوجد اثر لكل من معدل الضريبة الفعال والوفورات الضريبية من الديون على الأداء المالي للشركات، بينما الوفورات الضريبية لغير الديون أثرت على كل من العائد على حقوق المساهمين والقيمة السوقية، بينما لم يكن لها اثر على العائد على الأصول وعائد السهم العادي.

- دراسة بعنوان "أثر هيكل رأس المال على الأداء المالي للمؤسسة للباحثة أمينة حمادة، في أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، في جامعة الجزائر 3، لسنة 2017-2018.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر هيكل رأس المال على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية باستخدام بيانات البانل لعينة شملت ( 105 ) مؤسسات عمومية صناعية خلال الفترة (2010-2016)، وقد تم استخدام مؤشرين للأداء المالي هما معدلي العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كمتغير تابع، كما تم استخدام معدلي المديونية طويلة وقصيرة الأجل كمقياسين لهيكل رأس المال. إلى جانب ذلك قامت الدراسة باختبار أثر مجموعة من المتغيرات المستقلة إلى جانب متغير هيكل رأس المال على الأداء المالي، شملت كلا من نشاط المؤسسة، سيولتها، هيكل الأصول، حجم المؤسسة ونموها. استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار أثر المتغيرات المستقلة على الأداء المالي للمؤسسات، وتبين أن النموذج الملائم لبيانات الدراسة هو نموذج الآثار الثابتة. كما أظهرت

النتائج التطبيقية للدراسة وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمعدل المديونية طويلة الأجل على كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، في حين كان لمعدل المديونية قصيرة الأجل أثر سلبي ذو دلالة إحصائية على معدل العائد على الأصول وأثر موجب ذو دلالة إحصائية على معدل العائد على حقوق الملكية. إضافة على ذلك فقد كان لسيولة المؤسسة وحجمها أثر موجب ذو دلالة إحصائية على كل من معدلي العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، في حين كان لهيكل الأصول أثر سلبي ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي بمقاييسه. أظهرت النتائج كذلك وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لنشاط المؤسسة على العائد على الأصول وأثر موجب ذو دلالة إحصائية لنمو المؤسسة على معدل العائد على حقوق الملكية، في حين أن أثر نشاط المؤسسة ونموها على معدلي العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول على الترتيب لم يكن ذو دلالة إحصائية.

• دراسة بعنوان **"The effect of corporate income tax on financial performance of list manufacturing firms in Ghana"**

John Gartchie Gaits and others

Gartchie Gaits and others

ركزت هذه الدراسة على استكشاف العلاقة بين ضريبة الشركات والأداء المالي استخدمت الدراسة عشر شركات تصنيع لمدة سبع سنوات تمتد من 2005 إلى 2012 لتحديد تأثير ضريبة دخل الشركات على الأداء المالي بشكل تجريبي. كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين ضريبة الدخل على الشركات والأداء المالي. من ناحية أخرى، يُظهر حجم الشركات وعمرها ونمو الشركة علاقة إيجابية كبيرة مع الأداء المالي.

• دراسة بعنوان **Corporate tax impact on financial performance** للباحثين

Ileana Cosmina Pitulice and others

خطت هذه الدراسة لتحديد العلاقة بين ضريبة الشركات والأداء المالي للمؤسسة بدراسة 20 شركة مدرجة في البورصة بالاعتماد على مؤشرين هما صافي الربح ومعدل العائد على الأصول. من أهم النتائج المحققة أن معدل الضريبة الفعلي قد اثر سلبا على مؤشرات الأداء المالي.

• دراسة بعنوان **L'incidence de la variable fiscale sur la performance de l'entreprise**

Akila Rachedi et Abdelmadjid Badi للباحثين

يركز هذا العمل على تأثير الضريبة على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بما في ذلك الأداء المالي عن طريق دراسة ميدانية لمؤسسة إلكترونية. أهم ما توصلت إليه الدراسة أن المؤسسة لم تحقق تحسنا في أدائها المالي، وأيضا هناك فجوة بين الوعي بتأثير المتغير الضريبي على الأداء المالي للمؤسسة والتطور الضروري لأنظمة قياس الأداء.

➤ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

يتبين من استقراء الدراسات السابقة ان هذه الدراسة حاولت إعطاء فكرة مفصلة عن الضريبة وأثرها على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وتتشارك الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث الأهداف المتمثلة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وكيف يمكن أن تؤثر الضريبة على هذا الأداء. ولكن تختلف مع هذه الدراسات من خلال المتغيرات التي سوف تستخدمها في إبراز علاقة التأثير بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

حيث اعتمد بعض الباحث (محمد حمر العين، 2019) في دراسته على الضريبة كمتغير مستقل متمثلاً بالضريبة على أرباح الشركات وأثره علم المتغيرات التابعة المتمثلة في العائد على الأصول، الغائد على حقوق الملكية والعائد علم المبيعات، أما الباحثين (مروى بوراس، حمزة بعلي، 2022) فقد اعتمدوا في دراستهم على العائد على الأصول ممثلاً في أداء المؤسسة وأثره على المعدل الفعلي الكلي للضريبة والمعدل الفعلي الجزئي للضريبة، في حين قامت الباحثة (ياسمين يوسف عبد المجيد الصالح، 2019) بإعتمادها على المعدل الفعلي للضريبة، الوفورات الضريبية، الوفورات الضريبية البديلة ممثلة للتخطيط الضريبي وأثرها على المتغيرات التابعة والضابطة وهي معدل العائد على الأصول، المعدل العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم بالإضافة الى حجم المؤسسة والرافعة المالية وأخيراً كثافة رأس المال، والباحث (johon gartchie gaits, 2013) فقد اعتمد على المعدل الفعلي للضريبة ممثلاً في الضريبة على الشركات وأثره على مؤشرات الأداء المالي. وعليه سوف تكون هذه الدراسة جامعة لمختلف المتغيرات التي جاءت في الدراسة السابقة المطع عليها في نموج قياسي واحد.

### هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول كالتالي:

- الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للضريبة، يضم ثلاثة مباحث تم من خلالها التطرق إلى ماهية الضريبة، التنظيم الفني للضريبة وكذا التطرق إلى مشاكل الضريبة عند التطبيق.
- الفصل الثاني بعنوان الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وعلاقته بالضريبة، تضمن ثلاثة مباحث تم التطرق فيها إلى أساسيات حول الأداء المالي، مؤشرات تقييم الأداء المالي، وأخيراً العلاقة بين الأداء المالي والضريبة.
- الفصل الثالث بعنوان دراسة اثر الضريبة على الأداء المالي لمؤسسة ميناء جن جن، وتضمن ثلاثة مباحث تم من خلالها تقديم مؤسسة ميناء جن جن التي ستجرى عليها الدراسة التطبيقية، وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة خلال الفترة (2013-2021)، وأخيراً منهجية الدراسة القياسية.

الفصل الأول: الإطار النظري

للضريبة

تمهيد :

لقد عرفت الضريبة خلال مراحل طويلة من الزمان وتطورت بتطور العصور وارتبطت ارتباطا وثيقا بالدولة، حيث شكلت همزة وصل بين الدولة والأفراد فالضريبة هي انعكاس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع التي تفرض عليه وذلك لكونها الممول الأساسي لخزينة الدولة وأهم إيراداتها لسد نفقاتها العامة.

كما ازدادت أهميتها حيث أصبحت الدول تستخدمها في تحقيق أهدافها السياسية و الاقتصادية. من جهة أخرى فإن فرض الضريبة اليوم لم يعد يتسم بالسهولة والبساطة التي كانت تميزها قديما وذلك نتيجة تشعب وتدخل الأنشطة الاقتصادية وكذا تنوع مصادر الحصول على الدخل الموجب لهذه الضريبة، وعلى هذا فالدول اليوم تتفنن في اختيار الطريقة المثلى لتحديد وعاء الضريبة وطريقة تحصيلها.

وفي هذا الإطار سوف يتم التطرق إلى النواحي النظرية الخاصة بالضريبة من خلال المباحث الثلاثة:

- المبحث الأول: عموميات حول الضريبة.
- المبحث الثاني: التنظيم الفني للضريبة.
- المبحث الثالث: مشاكل الضريبة عند التطبيق.

## المبحث الأول : عموميات حول الضريبة

تعتبر الضريبة من أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة، ويرجع ذلك لكبر حجمها وكذلك لتأثيراتها الهامة على النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتشمل دراسة الضريبة على العديد من الموضوعات تبدأ بتعريفها ونشأتها وتطورها بالإضافة إلى قواعدها الأساسية وأخيرا الآثار الاقتصادية للضريبة.

### المطلب الأول : ماهية الضريبة

#### أولا : تطور ونشأة الضريبة :

لقد تطورات طبيعة واختلاف أهدافها خلال العصور مع تطور النظم السياسية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع وفي هذا المجال سنتناول ذلك التطور من خلال المراحل التالية<sup>1</sup>:

#### 1. المرحلة التقليدية البدائية: هي مرحلة ما قبل نشوء الدولة بتنظيماتها المعروفة، والتي كانت ممثلة

في القبيلة والعشيرة. وكان الاعتماد على ما يعطيه أفراد هذا المجتمع لقائدهم طوعية واختيارا نقدا أو عينا ما يساعد على تحسين أوضاع هذا التنظيم .

#### 2. المرحلة التقليدية المتطورة: أطلق عليها بالتقليدية المتطورة لأنها تشمل على تنظيمات أكثر

تطورا من سابقتها كنظام سياسي، حيث الدولة هي الأساس في هذا المجال وليس القبيلة أو العشيرة. في هذه المرحلة فرضت الضرائب الحيادية المباشرة مثل الضرائب على الأراضي، المواشي، الرؤوس والإنتاج الزراعي في البلد... إلخ، وعليه فإن الهدف من فرض الضريبة في هذه المرحلة هو الحصول على موارد مالية، بمعنى حيادية الضرائب.

#### 3. المرحلة التالية لظهور الدولة: مع قيام العلاقات الاقتصادية بين الدول لجأت هذه الدول

للتخفيف من العبء على مواطنيها من الضرائب المباشرة التي تم فرضها في مرحلة سابقة إلى فرض ضرائب غير مباشرة لها علاقة بتجارتها الخارجية ففرضت ضرائب على صادراتها ووارداتها.

#### 4. مرحلة تدخل الدولة لتحقيق الرفاهية: إن الحياد الضريبي إن كان قد تعلم نظريا لفترة طويلة من

الزمن، إلا أنه من الناحية العملية لا يمكن تحقيقه، فلكل ضريبة آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أرادت الدولة ذلك أم لم ترد، فلضريبة آثارها على توزيع الدخل والثروات على سلوك المستهلكين والمنتجين على تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية أو أحجامها (استثمار الأجنبي). ولذلك أصبحت تستخدم الضرائب لا لكونها مورد من الموارد المالية فقط، إنما أيضا لتحقيق ما تصبو إليه من أهداف. ولقد ظهرت هذه المرحلة بعد ظهور المشروعات الكبيرة التي أدت إلى

<sup>1</sup>مراد ناصر، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 08.

ظهور تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية مما أدى إلى اللجوء إلى الضرائب المباشرة بشكل أوسع والتقليل ما أمكن من الإعتماد على الضرائب غير مباشرة<sup>1</sup>.

ثانيا: تعريف الضريبة وخصائصها:

تعرف الضريبة بأنها فريضة مالية نقدية تأخذها الدولة جبرا من الوحدات الاقتصادية حسب مقدراتها التكلفة من غير مقابل بصورة نهائية، لتمويل النفقات العامة، لتحقيق أهداف الدولة النابغة من فلسفتها السياسية<sup>2</sup>.

ونلاحظ من هذا التعريف أن الضريبة تمتاز بخصائص التالية:

- **الضريبة فريضة إلزامية:** الضريبة تستأدى من المكلفين إجباريا، ويترتب عليه ما للسلطات الجبائية من حق التنفيذ الجبري على أموال الممولين، ونظرا لوجود عنصر الإكراه فإن الضريبة تحاط بضوابط قانونية محددة لإبعاد الظلم الذي قد يحيط ببعض الممولين، وقوانين الضرائب تنص عادة على أنواع متباينة من الجزاءات تتماشى مع بساطة أو جسامة المخالفات التي ترتكب<sup>3</sup>.

- **الضريبة فريضة بدون مقابل:** وهذا يعني أن دافعي الضرائب يستفيدون مما تقدمه الدولة من خدمات عامة تتفق عليها الدولة من إيرادات هذه الضرائب، ولكن ما يصل إلى الفرد من هذه الخدمات ليس بالضرورة أنه يعادل مقدار ما دفعه من ضرائب، بل هناك أفراد في المجتمع يحصلون على الخدمات ذاتها دون أن يدفعوا أية ضريبة، بمعنى آخر لا يوجد التزام بين الضريبة المدفوعة والخدمات المقدمة من قبل الدولة، ولا تتضمن أي مقابل مباشر من قبل الدولة<sup>4</sup>.

- **الضريبة تدفع بصورة نهائية:** فالأفراد يدفعون الضريبة إلى الدولة بصورة نهائية، بمعنى إن الدولة لا تلتزم بردها لهم أو تعويضهم إياها. وبذلك تختلف الضريبة عن القرض العام الذي تلتزم الدولة برده إلى المكتتبين فيه كما تلتزم الفوائد المترتبة عن مبلغه<sup>5</sup>.

الضريبة لها أهداف فعندما تفرض الدولة الضرائب فإنها تضع نصب عينها أهدافا محددة، قد تختلف من دولة لأخرى الظروف التي تعيشها كل دولة منفردة وبشكل عام فإن من أهداف الضرائب نجد:

<sup>1</sup>حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 06-07 .

<sup>2</sup>سعيد علي محمد العبدى، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 118 .

<sup>3</sup>قاسم نايف علوان، نجية ميلاد الزباني، ضريبة القيمة المضافة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 81 .

<sup>4</sup>محمد طاقة، هدى الغزاوي، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص 89 .

<sup>5</sup>محمد عباس محرزى، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 149 .



- **أهداف مالية:** بمعنى الحصول على الأموال (الضرائب كمصدر للايرادات العامة) لتغطية النفقات العامة بعد ردف خزينة الدولة بالمال. نحن نعلم ان اي إلتزام ينفقة لابد أن يكون له مصدر تمويل. فالضرائب تعد من أهم هذه المصادر<sup>1</sup>.
- **أهداف اقتصادية:** يمكن للضريبة أن تحدث أثرا اقتصاديا عاما أو أثرا انتقائيا حسب القطاعات الاقتصادية. فيما يختص الأثر الاقتصادي العام، يمكن أن تعتبر أن الضريبة يمكن أن توجه لامتصاص الفائض من القدرة الشرائية إلى محاربة التضخم<sup>2</sup>.
- **أهداف اجتماعية:** يمكن الهدف الإجتماعي لفرض مختلف الإقتطاعات الضريبية في التقليل من الفوارق الاجتماعية الموجودة بين مختلف طبقات المجتمع، ولهذا عمدت الأنظمة الجبائية إلى تحسين طرق فرض الضرائب التي تحمل في طياتها العدالة الاجتماعية فمثلا: التصاعدية بشرائح تراعي مصالح الدخل المنخفضة وهذا ما يحقق العدالة الاجتماعية أما الطريقة النسبية تراعي مصالح الدخل المرتفعة وهذا ما يعمق من الفروقات الاجتماعية فنجد أن الأنظمة الجبائية الحديثة تلجأ إلى التصاعدية بالشرائح خاصة إذا تعلق الأمر بالدخول لتكون أكثر ملائمة وأكثر عدالة<sup>3</sup>.

#### المطلب الثاني: القواعد الأساسية للضريبة

##### أولا: قاعدة العدالة الضريبية (المساواة):

يعني ضرورة توزيع الأعباء الضريبية بين أفراد المجتمع وفقا لمقدرتهم التكاليفية أي حسب كل الداخل الذي يتمتع به مع ضرورة إعفاء أصحاب الدخل المنخفضة من أداء الضريبة والأعباء العائلية بما يتناسب مع مستوى المعيشة وتحقق هذه العدالة بأن تكون الضريبة عامة بحيث تشمل كافة الأموال والأفراد بدون إستثناء وأن يكون عبء الضريبة واحد بالنسبة لجميع المكلفين، إن هذا المطلب يجب أن ينصرف على النظام الضريبي ككل وأنه من الخطأ أن تستفيد هذه الضرائب على حدة لكونها غير عادلة وذلك لأن الضرائب المتعددة قد تلغي أثر بعضها فتؤدي إلى نظام ضريبي عادل. ويصبح النظام الضريبي عادل عندما يترتب عليه معاملة ضريبية تؤمن عدالة أغلبية أفراد المجتمع<sup>4</sup>.

##### ثانيا: قاعدة اليقين:

بمعنى أن تكون الضريبة واضحة من حيث المقدار وموعد الدفع وكيفية الدفع. فلا يصح أن يكون المكلف مغيب عن كل ما ذكر، بل يجب أن يطلع على كل الأمور المتعلقة بالضريبة سواء سعرها او

<sup>1</sup>طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 48.

<sup>2</sup>محمد عباسي محرزين المدخل إلى الجبائية والضرائب، دار النشر ITCIS، الجزائر، 2010، ص 30.

<sup>3</sup>رضا خلاصي، النظام الجبائي الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2006، ص 21-22.

<sup>4</sup>محمد طاقة، مرجع سبق ذكره، ص 92.

مقدورها أو وقت توريدها... إلخ. حتى لا يقع في تناقض مع المقدار أو المحصل الضريبي. وهذا بحد ذاته حافز للمكلف للإلتزام بالقوانين الضريبية<sup>1</sup>.

**ثالثاً: قاعدة الملائمة:**

وتعني هذه القاعدة أن كل ضريبة يجب أن تجبى في أنسب الأوقات بالأسلوب الأنسب للمكلف حتى تتجنب إزعاجه ويكون التكليف سهلاً عليه فأنسب الأوقات لدفع الضريبة هي وقت حصول المكلف بها على داخله ومن هذا القبيل أن تجبى الضريبة على حاصلات الأرض بعد جني المحاصيل الضريبية عن الأرباح بعد الحصول عليه بالطريقة التي تتناسب مع طبيعة المادة الخاضعة للضريبة كطريقة الحجز عند المنيع بالنسبة للمرتبات والأجور ودخل الأوراق المالية والتحصيل المباشر بالنسبة للأرباح<sup>2</sup>.

**رابعاً: قاعدة الاقتصاد في النفقات الجبائية:**

يقصد بذلك أن تحاط القاعدة الضريبية بما يضمن لها سهولة التطبيق ومرونة وتجنب الدخول في متاهات الروتين الإداري والتعقيدات البيروقراطية مما يجعل الإدارة تتحمل الكثير من النفقات في سبيل تطبيق نظامها الضريبي<sup>3</sup>.

**المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للضريبة**

**أولاً: أثر الضريبة على الإستهلاك والإدخار:**

من المعروف ان الدخل هو مصدر كل من الاستهلاك والإدخار حيث أن الضرائب لا تتعدى من كونها إقطاعاً نقدياً من دخول الأفراد، فإنها تؤدي إلى نقص في مكونات الدخل من إستهلاك وإدخار. ويختلف التأثير باختلاف الفئة التي يقع عليها عبء الضريبة وعلى نوع الضريبة وعلى درجة مرونة عرض السلعة والطلب عليها. فإذا كان عبء الضريبة يقع على الطبقة الغنية المتميزة بانخفاض ميلها الحدي للإستهلاك، وارتفاع ميلها الحدي للإدخار، فإن الضريبة ستؤدي إلى نقص في إدخار تلك الطبقة مقارنة باستهلاكها، أي أنها ستضحي بالإدخار لصالح الإستهلاك، أما إذا كان عبء الضريبة يقع على الطبقة الفقيرة المتميزة وعلى العكس من الطبقة الغنية بارتفاع ميلها الحدي للإستهلاك، وانخفاض ميلها الحدي للإدخار، فإن الضريبة ستؤدي إلى نقص في الإستهلاك، ذلك لأن هذه الضريبة ستؤدي إلى خفض في القدرة الشرائية لهذه الطبقة وبالتالي انخفاض الطلب على السلع والخدمات، غير أن هذا الطلب لا يتأثر بنسبة واحدة، بل يتفاوت من سلعة إلى أخرى تبعاً لدرجة مرونة الطلب، فالسلع ذات الطلب المرن يتأثر الطلب عليها بنسبة أكبر من السلع ذات الطلب غير المرن<sup>4</sup>.

**ثانياً: الضريبة على الإنتاج:**

<sup>1</sup> طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 52.

<sup>2</sup> عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 97.

<sup>3</sup> إبراهيم أحمد عبد الغفور، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 239-240.

<sup>4</sup> عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص 144.

يتأثر الإنتاج بصورة تبعية بكل ما يؤثر على الاستهلاك والادخار. فإذا ما أثرت الضرائب في خفض الاستهلاك فهذا يعني أن الطلب قد انخفض عن المنتجات فهذا يؤدي إلى خفض الإنتاج لعدم إمكانية تصريف المنتجات. أما إذا أثرت الضرائب في خفض الادخار الخاص فهذا يؤدي إلى انخفاض في الإستثمارات الجديدة وتقليل الحوافز على الاستثمار. كما تؤثر الضرائب في توجيه عناصر الإنتاج إلى قطاع إنتاجي أكثر من غيره وذلك من خلال تشديد الضرائب على منتجات القطاعات غير المرغوبة وتخفيضها على القطاعات الإنتاجية المرغوب فيها كما نستخدم الضرائب الجمركية في تشجيع الإنتاج الوطني وحمايته من المنافسة الأجنبية. إن أثر الضرائب في الإنتاج بشكل عام يكون سلبى أي يساهم في خفض الإنتاج لان فرض الضرائب على الإنتاج يعد جزءا من التكاليف وكلما زادت تكاليف الإنتاج قلت الأرباح وقلت معها الحوافز على التوسع في الإنتاج القائم أو بناء منشآت إنتاجية جديدة<sup>1</sup>.

### ثالثا: أثر الضريبة على الأثمان:

تقتطع الضرائب في مجموعها جزءا من دخول الأفراد، وبالتالي يقل طلبهم للسلع والخدمات، مما يجعل المستوى العام للأثمان يتجه نحو الانخفاض. ويتحقق هذا الإتجاه إذا أبعدت ما حصلته الدولة من الضرائب عن التداول، بأن إستخداماته في سداد قروض خارجية، أو في تكوين احتياطي الدولة من الضرائب عن التداول بأن استخدمت هذه الحصيلة في سداد ثمن ما تحتاج إليه من سلع وخدمات، كدفع مبالغ مستحقة للموردين والمقاولين، أو مرتبات للعاملين، وباستخدام هؤلاء ما يحصلون عليه من الدولة في طلب سلع وخدمات. فإن اتجاه المستوى العام للأثمان نحو الانخفاض لا يتحقق في التطبيق. هذا عن التأثير الذي تحدثه الضرائب في مجموعها، على أن لكل ضريبة معينة تأثيرها هي أيضا في ثمن السلعة أو الخدمة التي تفرض عليها، فتميل إلى رفع أثمانها بمقدار الضريبة كله أو بعضه إذا تحققت ظروف معينة<sup>2</sup>.

### رابعا: أثر الضريبة في التوزيع:

قد ينتج عن الضريبة أن يعاد توزيع الدخل والثروة بشكل غير عادل، لصالح الطبقات غير الغنية على حساب الفئات الفقيرة، ويحدث هذا بالنسبة للضرائب غير المباشرة باعتبارها أشد عبئا على الفئات الفقيرة. أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية ومستوى الادخار. ومما هو جدير بالذكر، أن الطريقة التي تستخدم بها الدولة الحصيلة الضريبية تؤثر على نمط التوزيع. فإذا انفقَت الدولة هذه الحصيلة في شكل نفقات تحويلية أو ناقلة، بمعنى تحويل الدخل من طبقات اجتماعية معينة إلى طبقات أخرى دون أية زيادة في الدخل، بحيث تستفيد منها الفئات الفقيرة، فإن هذا يؤدي إلى تقليل التفاوت بين الدخل<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> سعيد علي محمد العبدى، مرجع سبق ذكره، ص 162.

<sup>2</sup> عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالى للإقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2001، ص 170-171.

<sup>3</sup> محمد عباس محرزى، مرجع سبق ذكره، 2015، ص 325.

### المبحث الثاني : التنظيم الفني للضريبة

يقصد التنظيم الفني للضريبة هو مجموعة العمليات التي تمكن من إنشاء الضريبة وتحصيلها ، ودراسة هذا الجانب الفني تتطلب التعرض للمراحل المختلفة لإنشاء الضريبة والتي تبدأ بتحديد وعاء أو مطرح الضريبة ومعدلها وجباية الضريبة .

#### المطلب الأول : إختيار المادة الخاضعة للضريبة (الوعاء الضريبي )

يقصد بوعاء الضريبة source of taxation الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة أي المادة التي تفرض الضريبة عليها<sup>1</sup> ، ووعاء الضريبة في العصر الحديث هو الثروة ومن ثم يعرفه بعضهم بأنه الثروة التي تخضع للضريبة والتي تقاس الضريبة بها<sup>2</sup> .

و لتحديد هذا الوعاء الضريبي لابد من التمييز بين :

#### أولاً : نظام الضريبة الوحيدة و الضرائب المتعددة

نظام الضريبة الوحيدة : حيث تفرض الدولة نوع من الضرائب تسعى من خلاله إلى تحقيق الأهداف التي تسعى لها كأن تفرض ضريبة مبيعات بنسبة محددة على مشتريات كل المواطنين و المقيمين دون أن يكون هناك نوع آخر يفرض بشكل خاص<sup>3</sup> .

نظام الضرائب المتعددة : تميل غالبية الدول إلى الأخذ بنظام الضرائب المتعددة بسبب العيوب الكثيرة التي يتصف بها نظام الضريبة الوحيدة على أن لا يكون هناك إفراط في التعدد لأن المطلوب هو التعدد المعتدل فلا ضريبة واحدة ولا مغالاة في التعدد لأن تلك المغالاة ستؤدي إلى إرهاق الممول و إزدياد تكاليف الجباية والإضرار بالحياة الإقتصادية<sup>4</sup> .

#### ثانياً : الضرائب على الأشخاص و الضرائب على الأموال

الضرائب على الأشخاص: هي الضرائب التي تتخذ من الشخص نفسه وعاءاً للضريبة ، أي أن الوجود الإنساني نفسه هو المادة الخاضعة للضريبة، فالضريبة هنا تفرض على الشخص بإعتبارها "فرده" بغض النظر عما في حوزته من أموال، لذلك سميت بضريبة المفردة أو ضريبة الرؤوس<sup>5</sup> . وقد تفرض هذه الضريبة على جميع الأفراد دون تمييز أو تقتصر على بعض الأشخاص ممن تتوافر فيهم شروط معينة (كالذكور الذين يبلغون سناً معينة وقد تفرض على الأسرة بكونها وحدة إجتماعية )<sup>6</sup> .

<sup>1</sup>محمد طاقة ، هدى العزاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص93

<sup>2</sup>عادل فليح العلي ، مرجع سبق ذكره ، ص98

<sup>3</sup>عادل محمد القطاونة، عدي حسين عفاة، المحاسبة الضريبية ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2005 ، ص10.

<sup>4</sup>عادل فليح العلي ، مرجع سبق ذكره ، ص99 .

<sup>5</sup>حامد عبد المجيد، وآخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص32.

<sup>6</sup>عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص99.

الضرائب على الأموال : التي تتخذ من أموال الشخص وعاء الضريبة<sup>1</sup>. لذلك فقد إتجهت كافة الدول الحديثة إلى فرض ضرائبها على المال في كل صورته و أوضاعه. أي سواء أكان عاملاً من عوامل الإنتاج أو عائداً من عوائده، عقار أو منقول، سلعة إستثمارية أو سلعة إستهلاكية، متخذاً صورة دخل أو ثروة أو إنفاق<sup>2</sup>.

### ثالثاً : الضرائب المباشرة و الضرائب الغير المباشرة

الضرائب المباشرة : تعتبر الضرائب إذا كان دافع الضريبة لا يستطيع نقل عبئها إلى غيره فهو الشخص المقصود بفرضها من قبل المشرع، مثل ضريبة الدخل على الرواتب والأجور، فهي تفرض إذا تحقق دخل منها و لا يستطيع الممول نقل عبئها إلى شخص آخر<sup>3</sup>. وتنقسم الضرائب المباشرة بحسب طبيعة المادة الخاضعة لها نوعين أساسيين هما : الضرائب على الدخل و الضرائب على رأس المال.

✓ **الضرائب على الدخل:** وتتمثل في تلك الضرائب التي تتخذ من الدخل وعاء لها أي أن المادة الخاضعة للضريبة هو الدخل الذي يتولد للشخص الطبيعي أو المعنوي<sup>4</sup>. وهذه الضرائب قد تكون عامة على مجموع الدخل، وقد تكون نوعية على كل نوع من أنواع الدخل<sup>5</sup>.

✓ **الضرائب على رأس المال:** و تفرض هذه الضريبة على رأس المال وعلى الثروة التي يمتلكها الفرد منتجة كانت أو غير منتجة وتتميز بأنها تفرض على كل ما يملكه المكلف من أموال ثابتة أو منقولة في لحظة زمنية معينة. وهذه الضريبة قد تكون عادية أو غير عادية<sup>6</sup>.

الضرائب غير المباشرة: يستطيع دافع الضريبة هنا نقل عبئها إلى شخص آخر، ويمكن أن يكون قصد المشرع في فرضها هو الشخص الذي يتحملها في النهاية، ومثالها ضريبة المبيعات حيث يدفعها التاجر ويحملها المستهلك<sup>7</sup>. وتنقسم الغير المباشرة إلى:

✓ **الضرائب على التداول:** هي الضريبة التي حصول واقعة إنتقال شيء من ملكية شخص إلى شخص آخر<sup>8</sup>. وأهم أنواع التداول مايلي :

- **الضريبة على نقل الملكية:** إن تداول بعض الثروات كالأراضي والسيارات وغيرها وتسجيل ملكيتها لمن إنتقلت إليه، ويتم هذا التسجيل مقابل رسم معين يدفعه المالك الجديد ويطلق عليه رسم التسجيل، وتعتبر رسوم التسجيل رسوم بالمعنى الصحيح إذا كانت قيمتها معتدلة بحيث تعد

<sup>1</sup>سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، إقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص63.

<sup>2</sup>حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص33.

<sup>3</sup>عادل محمد القطاونية، مرجع سبق ذكره، ص10.

<sup>4</sup>عدل فليح، فليح، مرجع سبق ذكره، ص130.

<sup>5</sup>فاطمة السويسي، المالية العامة، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005، ص96.

<sup>6</sup>نائل حسن عدس، عبد الناصر نور، الضرائب و محاسبتها، الطبعة الأولى، دار المسيرة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص17.

<sup>7</sup>عادل محمد القطاونية، مرجع سبق ذكره، ص10.

<sup>8</sup>نائل حسن عدس، عبد الناصر نور، مرجع السابق، ص18.

- متناسبة مع المنفعة التي يحصل عليها دافعها ، أما إذا كانت هذه الرسوم مرتفعة وتجاوزت قيمتها مقدار المنفعة فإنها تعتبر في الواقع ضريبة على إنتقال الملكية من يد إلى أخرى<sup>1</sup> .
- **ضريبة الدمغة:** هي من الضرائب على التداول وتقرض على عملية تداول الأسهم و السندات وعلى المعاملات والطلبات المقدمة إلى جهات إدارية حكومية<sup>2</sup> .
- ✓ **الضرائب على الإستهلاك :** و تفرض على أنواع معينة من السلع المستهلكة أو على كافة السلع المستهلكة بغرض تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية أو مالية و هي نوعان<sup>3</sup> :
- **الضرائب الجمركية :** وهي من أهم ضرائب الإستهلاك وتفرض على السلع عند إستيرادها أو عند تصديرها، وتتنوع الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها من فرضها، فقد يكون مالياً لتوفير موارد مالية للخزانة، أو قد يكون إقتصادياً فرض ضرائب لحماية الإنتاج المحلي، وقد يكون إجتماعياً كفرض الضرائب على الخمر للحد من إستهلاكها<sup>4</sup>.
- **الضرائب على الإنتاج :** وتفرض على المنتجات الطبيعية أو الصناعية و يطلق عليها (رسوم الإنتاج ) وقد تفرض في أي مرحلة من مراحل التصنيع أو الإنتاج حيث يقوم بدفعها المنتج ويضيف قيمة الضريبة إلى سعر بيع الوحدة للمستهلك<sup>5</sup> .

مزايا وعيوب الضرائب المباشرة و غير المباشرة :

الجدول رقم (1-1): مزايا وعيوب الضرائب المباشرة وغير المباشرة .

الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة
<p>المزايا</p> <p>- الثبات النسبي للحصيلة وإنظامها وعدم تأثرها بالتغيرات الإقتصادية، إلا في حدود يمكن تقديرها .</p> <p>- قابليتها على تحقيق العدالة الضريبية، إذ تفرض حسب المقدرة المالية للمكلفين .</p> <p>- الإقتصاد في نفقات جبايتها، لأنها تفرض على عناصر واضحة ومعروفة من قبل الإدارة المالية .</p>	<p>- تتميز هذه الضريبة بسرعة تحصيلها دون تعقيد للقوانين أو نشوب خلاف بين مموليهما ومصلحة الضرائب .</p> <p>- تمتاز بمرونتها لكون هذا من الضرائب يتأثر مباشرة بالتغيرات الإقتصادية مثل التضخم والكساد مما يجعلها أداة هامة من أدوات السياسة المالية لتحقيق الأهداف</p>

<sup>1</sup>قاسم نايف علون، نجية ميلاد الزباني، ضريبة القيمة المضافة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص94-95.

<sup>2</sup>نائل حسن عدس، عبد الناصر نور، مرجع سبق ذكره، ص18

<sup>3</sup>قاسم نايف علوان، نجية ميلاد الزباني، مرجع سبق ذكره، ص95.

<sup>4</sup>المرجع السابق، ص18.

<sup>5</sup>نائل حسن عدس، عبد الناصر نور، مرجع سبق ذكره، ص19.

<p>الإقتصادية .</p> <p>- لايشعر المكلف بعبئها حيث تدمج الضريبة مع سعر السلعة مما يقلل من محاولة التهرب من دفعها .</p> <p>- مورد مباشر ومستمر على مدار السنة للخزانة العامة وليس موسميا .</p>		
<p>- عدم تناسب الضرائب غير المباشرة مع المقدرة التكاليفية لدفعها بل تتجه إلى التناسب مع مقدرتة عكسيا لكونها تفرض على سلع الإستهلاك الضرورية فيكون عبؤها أكثر ثقلا على الطبقات ذات الدخل المحدودة .</p> <p>- يعاب عليها مرونتها وتأثرها بالتغيرات الإقتصادية، الأمر الذي إلى إنخفاض حصيلتها في حالة كساد.</p>	<p>- قد يؤدي احساس الممول عبئا ماليا يدفعه مرة واحدة في وقت معين من السنة إلى التهرب من دفع الضريبة.</p> <p>- تحصيل هذه الضريبة يتطلب جهاز إداري واسع متمرن، مما قد يزيد في أعباء تحصيلها .</p>	<p>العيوب</p>

المصدر:

- حسين مصطفى، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص ص 49-52.
- محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 105-106.

### المطلب الثاني: تقدير الوعاء الضريبي

أولا: التقدير المباشر:

تعمل طريقة التقدير المباشر على الوصول لتحديد قيمة المادة الخاضعة للضريبة بصورة مباشرة بالإستناد إلى إقرار المكلف أو إقرار الغير. والذي يقصد بها كمايلي<sup>1</sup>:

**1. إقرار المكلف :** تقضي هذه الطريقة يقدم المكلف إقرار للإدارة الضريبية عن نتيجة

أعماله خلال فترة المحاسبة مثبت في سجلاته ومستنداته المحاسبية فهو خير من يعرف حقيقته، وتتولى الإدارة التثبت من صحة التصريح . وقد يكون لهذا الأسلوب بعض النتائج الحسنة ، لأنه يمكن من الحصول على معلومات صحيحة، وبالتالي يقترب هذا

<sup>1</sup>قاسم نايف علوان، نجية ميلاد الزباني، مرجع سبق ذكره، ص ص 99-101.



التقدير من العدالة الضريبية ويخفف من عمل الإدارة . ولكن قد تقدم إقرارات غير صحيحة، مما دفع بعض العاملين في القطاع الضريبي إلى اعتماد الإقرار المقدم من قبل شخص ثالث .

2. إقرار الغير: بمقتضى هذه الإدارة الضريبية شخص آخر غير المكلف بدفع الضريبة، بتقديم إقرار يحدد فيه مقدار دخل المكلف الأصلي الخاضع للضريبة. لكن هذه الطريقة ليست بالوسيلة الكافية لتقدير وعاء الضريبة فهي لا تنطبق إلا على أنواع محددة جدا من الأوعية الضريبية فأرباح الشركات الفردية والمهن الحرة لا يمكن تقديرها اعتمادا على إقرارات الغير .

### ثانيا: التقدير غير المباشر:

يكون التقدير غير المباشر عندما يستند في تحديد وعاء الضريبة إلى عامل خارجي عن الإدارة والمكلف وفي النهاية يعود للإدارة أن تقرر ما تراه مناسبا، ويمكن تناول ذلك كما يأتي<sup>1</sup>:

1. التقدير عن المظاهر الخارجية : ويجري هذا التقدير بالاستناد إلى المظاهر الخارجية التي يسهل الوقوف عليها، والتي تأخذ معيارا لتقدير حجم ثروة الشخص أو مقدار دخله، ورغم أن هذه الطريقة تمتاز بالسهولة بالنسبة للإدارة وإلى المكلف. إلا أنها يعاب عليها أنها قد تؤدي إلى فرض الضريبة على أساس قد يبتد عن الواقع، كما أن التساوي في المظاهر الخارجية قد يؤدي إلى فرض ضريبة متساوية بالنسبة للأشخاص على الرغم من إختلاف ظروفهم ودخولهم، بالإضافة إلى إمكانية تجنب الضريبة عن طريق التقليل من المظاهر الخارجية .

2. التقدير الجزافي : وفقا لهذه الطريقة يتم تقدير وعاء الضريبة بطريقة جزافية بالاستناد إلى بعض القرائن والأدلة التي يفترض ارتباطها بالمادة الخاضعة للضريبة، وهذه الحالة على تطبيق تلك القواعد ومن ذلك تقدير الأرباح التجارية للممول بنسبة معينة من رقم الأعمال، مثل الإستدلال على دخل الطبيب بعدد الساعات التي يعملها ويسمى هذا بالجزافي القانوني، أما إذا ترك تقدير الوعاء الضريبي للإتفاق بين الممول والإدارة الضريبية والإتفاق بين الممول والإدارة الضريبية والإتفاق معه على رقم معين يمثل مقدار دخله فهذا يسمى بالجزافي الإتفاقي ويسمى في بعض الأحيان التقدير الإداري، ويعاب على هذه الطريقة عدم قيامها على أساس التحديد التدقيق الوعاء الضريبي ومن تم بعدها عن الحقيقة والعدالة .

### المطلب الثالث: معدل الضريبة

<sup>1</sup>المرجع السابق، ص101.



يقصد بسعر الضريبة النسبة بين مقدار الضريبة وقيمة المادة الخاضعة لها، بمعنى آخر يحدد المبلغ الذي يجب أن يدفعه المكلف أن يتم تحديد قيمة المادة الخاضعة للضريبة بموجب القانون . وإن العملية ليست عملية حسابية بقدر ما هي مراعاة أوضاع المكلف الشخصية وبالتالي عدالتها. وإن تحديد سعر الضريبة على الوجه الصحيح، يتطلب مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة السائدة في كل دولة، لذا تختلف طرق وأساليب إحتساب سعر الضريبة من دولة إلى أخرى ومن الصور الفنية لإحتساب سعر الضريبة نذكر:

#### الضريبة التحديدية والضريبة التوزيعية :

**الضريبة التحديدية (القياسية) :** التي يحدد المشرع المالمقدا مراعيًا في ذلك الأهداف المرجوه من حيث حصيلتها المالية وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في ظل هذا الأسلوب يتم تسديد السعر الضريبي أما في صورة نسبة مئوية من قيمة المادة الخاضعة للضريبة .

**الضريبة التوزيعية :** لا يتحدد سعرها مقدما وإنما يتم تحديد حصيلتها الإجمالية ثم توزع هذه الحصيلة كحصص على الأقاليم الإدارية المختلفة، ويقوم كل إقليم بجبايتها من المكان حسب وعائهم الضريبي وإن هذا لأسلوب يطبق فقط على الضرائب المباشرة وذلك لأن الضرائب غير المباشرة تقع على عاتق أشخاص مجهولين يصعب تحديدها وتتميز الضريبة التوزيعية ب:

- حصيلتها معروفة مسبقا فالخزينة تعرف سلفا مقدار المبلغ الذي سيدخلها .
- تقلل من إحتمال التهرب من دفع الضريبة لأن طبيعتها تضامنية وجبايتها يتم عن طريق إدارة الإقليم<sup>1</sup> .

#### الضرائب النسبية والضرائب التصاعدية والتنازلية :

**الضريبة النسبية :** يقصد بها النسبة المئوية الثابتة التي تفرض على المادة الخاضعة للضريبة ولا تتغير بتغير قيمتها وخير مثال عليها الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على إيرادات القيم المنقولة. فتفرض كل منها بسعر ثابت يتراوح ما بين 15% إلى 20% ولا يتغير السعر بتغير قيمة المادة الخاضعة للضريبة. وتزداد الحصيلة الضريبية في الضريبة النسبية بنفس نسبة الزيادة في قيمة المادة الخاضعة لها<sup>2</sup>.

وقد دافع أنصار الضريبة النسبية عنها بتقديم عدد من المبررات منها:

- تحقق العدالة بين المكلفين، إذ لا فرق بين كبير و صغير لأن المقصود هنا مطرح التكاليف فجميع المكلفين خاضعين لمعدل واحد.
- تتميز الضريبة النسبية، ببساطتها وسهولة تطبيقها، فمتى تم تحديد المكلفين أصبح من السهل تطبيقها على جميع المبالغ الخاضعة للتكاليف بغض النظر عن حجم مطرح للضريبة، إلا أن

<sup>1</sup>محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص108-109.

<sup>2</sup>سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص194-195.

المبررات لم تصمد أمام الإنتقادات الشديدة التي واجهت إلى الضريبة النسبية فمبدأ العدالة الذي نادى به أنصار الضريبة النسبية، ليس حقيقياً، فهي لا تحقق للمكلفين إلا مساواة حسابية وعدالة ظاهرية، فالعدالة لا تقوم فقط على المساواة المطلقة بل على المساواة في التضحية<sup>1</sup>.

**الضرائب التصاعدية:** تشكل الضرائب التصاعدية إحدى أهم الأدوات الأساسية المستخدمة في إعادة توزيع الدخل بما يعزز الإتجاهات الهادفة نحو تحقيق العدالة الإجتماعية إضافة إلى ماتوفره من إيرادات كبيرة لميزانية الدولة في البلدان الرأسمالية المتقدمة والنامية على السواء .

وتتميز الضرائب التصاعدية بزيادة سعرها كلما ارتفع حجم الوعاء الخاضع للضريبة، لذلك ففي حالة فرض الضريبة بشكل تصاعدي فإن حصيله الضريبة المدفوعة سوف تزداد بشكل أكبر من الزيادة في الدخل الخاضع للضريبة لكون حجم الضريبة هو حاصل ضرب .

**الضرائب التنازلية:** تعني الضريبة التنازلية تناقص سعر الضريبة عندما يزداد الدخل الخاضع للضريبة وهذا يعني أن التغيير في الحصيله هو أصغر من التغيير في الدخل<sup>2</sup>.

#### المطلب الرابع: تحصيل الضريبة

تتبع الإدارة المالية طرق مختلفة في تحصيل الضريبة، فهي تقوم بإختيار طريقة تحصيل مناسبة لكل ضريبة والتي تحقق كلا من الإقتصاد في نفقات الجباية والملائمة في تحديد مواعيد أداء الضريبة، دون تعسف أو تعقيد في إجراءاتها الإدارية. ومن أهم طرق تحصيل الضرائب<sup>3</sup> هي :

**طريقة الوفاء المباشر:** يعد قيام مصلحة الضرائب بربط الضريبة على الممول تخطره بدين الضريبة ومواعيد الوفاء بهذا الدين ومقر الإدارة الضريبية المختصة، فيقوم الممول بتوريد الضريبة في الأوقات المحددة لمكتب الضرائب المختص، وقد يتم ذلك على قسط واحد أو على عدة أقساط يحددها القانون الضريبي. كما قد يتم الوفاء المباشر عن طريق شراء أوراق مدفوعة أو طوابع دبغة تلصق على المحررات والوثائق التي يطلبها المكلف من الإدارات الحكومية المختلفة كالشهادات الدراسية أو طلبات إستخراج وثائق السفر للخارج أو وثائق الملكية... وغيرها<sup>4</sup>.

**طريقة الأقساط المقدمة :** يدفع المكلف بمقتضاها أقساط دورية خلال السنة المالية طبقاً لإقرار يقدمه عن دخله المتوقع أو حسب القيمة الضريبة المستحقة عن السنة السابقة، على أن تتم التسوية النهائية للضريبة بعد ربطها. بحيث يسترد المكلف ما قد يزيد عن قيمة الضريبة المربوطة أو يدفع ما قد يقل عنها، وإن ميزة هذه الطريقة تكمن بتزويد الخزينة العامة بسيل متدفق من الإيرادات على مدار السنة .

<sup>1</sup>خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، اسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 79

<sup>2</sup>فتحي أحمد ذياب عواد، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص144-145.

<sup>3</sup>محمد الطاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص113.

<sup>4</sup>المركسي السيد مجازي، مبادئ الإقتصاد العام، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت، لبنان، 2002، ص88.

طريقة الحجز من المنبع : قد تلجأ الإدارة الضريبية بصدد تحصيل بعض الضرائب إلى طريقة الحجز من المنبع بأن تلزم شخصا ثالثا تربطه بالمكلف الحقيقي علاقة دين أو تبعية بحجز قيمة الضريبة المستحقة وتوريدها رأسا إلى الخزينة العامة.

ولهذه الطريقة مزايا وعيوب فهي تسهل العمل على الإدارة الضريبية، وقد تكون نفقات الجباية قليلة بالإضافة إلى الحد من التهرب الضريبي، ولكن من عيوبها كونها تعتمد في جبايتها على شخص ثالث غير الإدارة الضريبية قد يكون غير ملم بالقوانين الضريبية ولحكامها، مما يؤدي إلى احتمال حدوث خطأ في تقدير قيمة الضريبة التي يتعين إستقطاعها<sup>1</sup>.

### ضمانات تحصيل الضريبة :

لضمان حصول الدولة على مستحقاتها من الضرائب، فقد كفل القانون للخزينة العامة العديد من الضمانات، ومن أهم هذه الضمانات :

- تقدير حق إمتياز لدين الضريبة على معظم الديون الأخرى، حيث يستوفي دين الضريبة قبل غيرها من الديون، ويكون للخزينة العامة حق التتبع للحصول على المبالغ المستحقة ضمنا للتحصيل .
- تقرير حق إصدار أمر بالحجز الإداري على الأموال ضد المكلفين الذين يتأخرون عن سداد دين الضريبة .
- منح المشرع الموظفين المختصين في مصلحة الضرائب حق الإطلاع على الوثائق والأوراق والدفاتر الموجودة لدى المكلف أو الغير، من أجل تمكينهم من تحديد دين الضريبة .
- تعد كافة وسائل مكافحة التهرب الداخلي في نفس الوقت ضمانات لتحصيل الضريبة<sup>2</sup>.

### المبحث الثالث : المشاكل الضريبة عند التطبيق

قد يواجه تطبيق الضريبة عدة مشاكل مرتبطة بالتنظيم الفني لها تتمثل في الأزواج الضريبي، التهرب الضريبي ونقل العبء الضريبي وطرق معالجتها.

#### المطلب الأول : التهرب الضريبي

##### أولا: تعريف التهرب الضريبي

يقصد بتهرب الضريبي تلك المخالفات القانونية المتمثلة في عدم الإمتثال للتشريع الضريبي، أو الثغرات الموجودة في القانون من أجل التخلص من أداء الواجب الضريبي بجميع الوسائل والأشكال سواء تعلق الأمر بالعمليات المحاسبية، أو الحركات المادية، وذلك بكل أو جزء من المبلغ الواجب الدافع للخزينة

<sup>1</sup>محمد الطاقة، هداى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص113-114.

<sup>2</sup>سوزي عادل ناشر، مرجع سبق ذكره، ص204.

العمومية والذي تستعمله الدولة في تغطية نفقاتها، وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. وبصفة عامة يعرف التهرب الضريبي أنه التخلص من دفع الضريبة بصفة كلية أو جزئية<sup>1</sup>.

### ثانيا: أنواع التهرب الضريبي

يتخذ تهرب الضريبي الشكلين التاليين:

1. **التهرب الضريبي غير المشروع:** هو مخالفة لقانون الضريبة، كالتهرب عند ربط الضريبة أو عدم

تقديم الإقرار الضريبي أو تقديم إقرار فيه غش وتلاعب ومن التهرب الغير المشروع بيع المكلف لممتلكاته بيعا صوريا، أو إنشاء عقود غير حقيقية أو فتح إتمادات بأسماء وهمية أو نقل أمواله إلى الخارج<sup>2</sup>.

2. **التهرب الضريبي المشروع:** فلا يتضمن مخالفة قوانين الضرائب كالحد من استهلاك السلع التي

تقرض عليها الضريبة أو الإنصراف عن ممارسة النشاط الذي يخضع لضريبة مرتفعة إلى آخر معنى من الضريبة أو يخضع لضريبة أقل. كما يحدث التهرب الضريبي المشروع عند الإستفادة من ثغرات القانون الضريبي<sup>3</sup>.

### ثالثا: أسباب التهرب الضريبي:

من الأسباب التي تساعد على التهرب الضريبي نذكر:

- نقل العبء الضريبي على المكلفين مما يشجعهم على التهرب من دفعها وضعف الوعي الضريبي لدى أفراد المجتمع وعدم الشعور بالمسؤولية والتضامن الاجتماعي وضعف الوازع الديني.

- بالإضافة إلى ضعف الإدارة وعدم توفر العناصر الفنية ذات الكفاءة العالية، وعدم توفر الرقابة لاكتشاف المخالفات وفرض العقوبات المناسبة<sup>4</sup>.

- صعوبة تقدير الوعاء الضريبي والذي قد يكون جزافيا بأكثر أو أقل من القيمة الفعلية مما يؤثر معنويا على المكلف وقد يدفعه إلى التهرب.

- عدم المساواة في التطبيق: قد تكون الضريبة عادلة من الناحية القانونية ولكن صعوبات التطبيق تؤثر على تلك العدالة من حيث التقدير والتطبيق مما يؤدي إلى ضعف الثقة في عدالة الضريبة<sup>5</sup>.

### رابعا : وسائل مكافحة التهرب الضريبي:

<sup>1</sup>حميد بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص 30

<sup>2</sup>نائل حسن عدس، عبد الناصر نور، مرجع سبق ذكره، ص324.

<sup>3</sup>علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 211.

<sup>4</sup>محمد طاقة، هدى الغزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 119.

<sup>5</sup>نائل حسن عدس، عبد الناصر نور، مرجع سبق ذكره، ص 325.

إن مسؤولية التهرب وتبايعيتها تقع على المشروع المالي وعلى الإدارة المالية كما تقع على المكلف نفسه، وتختلف وسائل مكافحة التهرب من الضريبة باختلاف النظام المالي في كل دولة كما تختلف من ضريبة لأخرى في النظام المالي الواحد ومن أهم طرق مكافحة التهرب الضريبي نجد:

✓ حق الإطلاع: ويعني أنه يجوز لموظفي دائرة الضريبة الإطلاع على سجلات وملفات المكلف وثائقه الخاصة لتتمكن من ربط الضريبة بشكل دقيق واكتشاف ما قد يحدث من مخالفات بهدف التخلص من الضريبة.

✓ الجباية من المنبع: حيث يعهد إلى مدين المكلف بدفع الضريبة ويتم تحصيل الضريبة في المنبع على الرواتب وفوائد السندات والأسهم حيث يتم اقتطاعها من الإيراد قبل استلامه من قبل المكلف.

✓ تقديم إقرار مشفوع باليمين: حيث يلزم المكلف بتقديم الإقرار المؤيد باليمين فإذا كان الإقرار غير صحيح تطبق أحكام العقوبات الخاصة باليمين الكاذبة عند توفر سوء النية في الإقرار.

✓ التبليغ بواسطة الغير: وهذا جائز في بعض الدول وفي بعض الأحيان حيث يدلي شخص بمعلومات تكون ذات فائدة في الرقابة على الإقرارات والتأكد من عدم صحتها.

✓ عدم تعدد الضرائب وتنمية الوعي وتبسيط الإجراءات الخاصة بالتحصيل والتقدير والتطبيق

✓ توقع الجزاءات على المتهرب من الضريبة مالية أو بدنية.

✓ خلق الوعي الضريبي بين المكلفين مع مراعاة تنظيم وتفسير التشريع الضريبي وتحقيق مزيج من الرقابة على حركة رؤوس الأموال عند دخولها وخروجها.

تلك هي أهم الوسائل التي تهدف الى مكافحة التهرب من الضريبة وتبقى أهم الوسائل لتحقيق الأهداف العامة من الضريبة ما يتمتع به المواطنون من روح الجماعة والوعي والإستعداد النفسي للمساهمة في تطوير خدمات الدولة وغاياتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: الإزدواج الضريبي

#### أولاً: تعريف الإزدواج الضريبي وشروطه<sup>2</sup>:

يقصد بالإزدواج الضريبي خضوع نفس المادة الخاضعة للضريبة إلى نفس الضريبة مرتين أو أكثر في فترة زمنية واحدة، وهو ناتج عن المنافسة بين أكثر من سيادة ضريبية على الوعاء الضريبي نفسه، وحتى نكون أمام حالة الإزدواج الضريبي يجب توفر الشروط أو الأركان الموالية:

#### أ- وحدة الضريبة:

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 326.

<sup>2</sup> رحمة نابتي، النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي، رسالة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2013-2014، ص 46-47.

المقصود منها أن يدفع نفس المكلف بالضريبة المفروضة على نفس الوعاء الضريبي مرتين أو أكثر للضريبة في نفس المدة الزمنية، ويرجع ذلك إلى تعدد السلطات الضريبية، سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو المستوى الدولي. ولكن خضوع المكلف إلى أنواع مختلفة من الضرائب لا يعني ازدواجها ضريبيا.

#### ب- وحدة المكلف بالضريبة:

أي أن يكون الشخص الذي يتحمل عبء الضريبة هو نفسه مرتين أو أكثر، وهنا نميز بين الإزدواج القانوني والإزدواج الاقتصادي، ومثالنا على ذلك شركات المساهمة، فشركة المساهمة ذات شخصية معنوية، وبالتالي تفرض على أرباح الشركة ضريبة، ثم تفرض على توزيع الأرباح للمساهمين ضريبة أخرى، ومن الناحية القانونية لا يعتبر إزدواج ضريبي يرغم وحدة للمال الخاضع للضريبة وهو أرباح الشركة، إلا أن المكلف بالضريبة على الأرباح هي الشركة في حين المكلف بالضريبة على توزيع الأرباح هم المساهمون، ومن الناحية الاقتصادية يعتبر إزدواج ضريبي نظرا لتحمل المساهمين عين الضريبة مرتين.

#### ج- وحدة المادة الخاضعة للضريبة:

المقصود منها أن يكون الوعاء الضريبي هو نفسه الذي تفرض عليه الضريبة أكثر من مرة، مثلا كأن يدفع الدخل المكلف ضريبة على دخله في السلطة المركزية، ثم يدفع ضريبة أخرى على نفس الدخل في السلطة المحلية نكون أمام ازدواج ضريبي، أما في حالة اختلاف الوعاء الضريبي، فلا نواجه ازدواج ضريبي.

#### د- وحدة المدة الزمنية المفروضة فيها الضريبة:

أن تكون نفس الفترة الزمنية التي سددت فيها نفس الضريبة على نفس الوعاء ومن طرف نفس المكلف، أما إذا فرضت الضريبة على نفس المادة الخاضعة لها وعلى نفس المكلف ولكن في سنة مختلفة فإنه لا يعتبر ازدواج ضريبي.

#### ثانيا: أنواع الازدواج الضريبي

قد يكون الإزدواج الضريبي داخليا أو دليا وقد يكون مقصودا أو غير مقصود وذلك على النحو التالي:

1. **الازدواج الضريبي الداخلي:** وينشأ نتيجة لتعدد السلطات المالية داخل حدود الدولة الواحدة سواء كانت اتحادية أو موحدة بحيث تؤدي ممارسة كل من هذه السلطات لحقوق سيادتها الضريبية إلى تعدد سريان نفس الضريبة أو ضريبة مشابهة على نفس العنصر وعلى نفس المدة أو الواقعة بالنسبة لنفس الشخص<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>يونس أحمد البطريق، وآخرون، المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 133.

2. **الازدواج الضريبي الدولي:** فيقصد به تحقق شروطه بالنسبة لدولتين أو أكثر بحيث تقوم السلطات المالية التابعة لدولتين أو أكثر بتطبيق تشريعاتها الضريبية على نفس الشخص ونفس الوعاء وعن نفس المدة. وظاهره الازدواج الضريبي الدولي قد انتشرت في الآونة الأخيرة بسبب نمو التجارة الدولية وحركة رؤوس الاموال بين الدول. فبعد إن كان لكل دولة نظامها الاقتصادي الخاص، بكل سلبياته وإيجابياته، تغير الوضع ليحل الإنفتاح الاقتصادي في محل الاقتصاد المعلق وليصبح للعالم كوحدة إقتصادية وكسوق حرة<sup>1</sup>.
3. **الازدواج الضريبي المقصود:** ويتحقق إذا تعهدت السلطة التشريعية إحداثه من خلال فرض نفس الضريبة أو ضريبة مشابهة بنفس شروط الازدواج الضريبي، ذلك بغرض تحقيق بعض الأغراض إما الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية وعادة ما يكون الازدواج الضريبي المقصود داخليا.
4. **الازدواج الضريبي غير المقصود:** ويكون غير معتمدا أو دون قصد من المشروع، حيث عادة ما يتجلى في شكل عدم تناسق أو تباين القواعد المالية والضريبية في الدول المختلفة، فالازدواج غير المقصود عادة دولي، لكن وفي نفس الوقت يمكن أن يكون الازدواج الضريبي الدولي مقصود بغرض تحقيق أهداف اقتصادية<sup>2</sup>.

#### ثالثا: أسباب الازدواج الضريبي:

- تتعدد أسباب ظاهرة الازدواج الضريبي حيث نذكر منها:
- مواجهة الأعباء المالية المتزايدة من خلال فرض ضرائب أكثر لتحصيل إيرادات.
  - تغطية الارتفاع في سعر الضرائب عبر تقنية توزيع الضرائب.
  - التمييز في المعاملة المالية بين الفئات المختلفة للممولين.
  - انتشار مشروعات متعددة الجنسيات او مشروعات الاستثمار الأجنبي.
  - سهولة انتقال اليد العاملة ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة.
  - نقص التنسيق بين الإدارات الضريبية على مستوى محلي أو اقليمي للدولة الواحدة<sup>3</sup>.
  - إشباع الأخذ بمبدأ شخصية الضريبة، وهو ما يتطلب أن تفرض الضريبة على الدخل وأيا كان مصدره وذلك لكي يمكن تحديد المقدرة التكلفة أي المركز المالي للمكلف<sup>4</sup>.

#### رابعا: كيفية معالجة الازدواج الضريبي:

لابد من نكر معالجه وتقادي الازدواج الداخلي، وتقادي الازدواج الدولي أيضا، ولا بد من التنبيه إلى حل هذه المشكلة، لأن تعدد الضرائب والإزدواجية فيها يؤدي الى امور معينة ويعد ذلك في الحقيقة نقصا

<sup>1</sup>محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص 197-198.

<sup>2</sup>عبد الله الحريسي خميد، تطبيقات فيات بالضرائب بالنظام الجبائي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 71.

<sup>3</sup>نفس المرجع، ص 71.

<sup>4</sup>فوزي عطوي، المالية العامة، منشورات الحلبي الحفوصة، لبنان، بيروت، 2003، ص 262.



في النظام المالي على الخصوص النظام الضريبي. وذلك لما فيه من إرهاب المكلّف بأداء الضريبة وتحمله فوق طاقته وقدرته، ومن ثم اقتطاع جزء كبير من أمواله مما يؤدي إلى عدم احترام نظام الملكية الخاصة والفردية أما معالجة الأزواج الداخلي فيمكن بالأمور الآتية:

✓ وضع نظام ضريبي محكم ومتقن يراعي فيه منع الأزواج الضريبي، ودراسة النظام دراسة متقنة قبل وضعه، مع مراعاة أحوال المكلفين وفتاتهم.

✓ التنسيق بين السلطات المالية المتعددة القائمة على فرض الضرائب، والاتصال فيما بينها لمنع وجود التعدد في الضريبة الواحدة.

وأما معالجة الأزواج الدولي فيكون على النحو الآتي:

✓ عقد المعاهدات وخاصة الثنائية لتقرير معالجة تلك المشكلة، وذلك في ضوء مفاهيم التفاهم وصيانة حقوق السيادة الضريبية للدول.

✓ إعفاء الدخل الآتي من الخارج من الضريبة، بأن تخصم الدولة من الضرائب المستحقة على المتوطنين كل ضريبة يكونون قد دفعوها لدولة أخرى على دخولهم المستمدة من مصدر اجنبي.

✓ تنازل إحدى الدولتين دولة الموطن أو دولة موقع المال عن حقها في فرض الضريبة.

✓ توزيع الاختصاص التوعوي في الفريضة الضريبية، كأن تختص دولة الموطن بالضرائب الشخصية، في حين تختص دولة موقع المال بالضرائب العينية.

ولعل أفضل هذه الحلول هو عقد المعاهدات الثنائية بين الدول لحل مشكله الأزواج أو التعدد في الضريبة. وقد تابعت عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة عناياتها بزواج الضرائب، فعقدت عدة اتفاقيات لمنع الأزواج بالنسبة لضريبة معينة أو بالنسبة لعدة ضرائب معينة، ويوجد من هذه الاتفاقات عدد كبير<sup>1</sup>.

**المطلب الثالث: نقل العبء الضريبي**

**أولاً: تعريف نقل العبء الضريبي:**

نقل عبء الضريبة عملية اقتصادية مرتبطة بالأثمان والمبادلة. فكل ضريبة يسعى المكلّف دائماً للتخلص من عبئها، بنقلها إلى الغير الذي يدخل معه في مبادلات، سواء كانت متعلقة بالسلعة أو الخدمة المفروضة عليها الضريبة، أم متعلقة بغيرها، عن طريق تغيير الثمن، سواء تغيير ثمن السلعة أو الخدمة المفروضة عليها الضريبة، أو غيرها تبعاً لما تسمح به الظروف.

**ثانياً: شروط نقل العبء الضريبي:**

لنقل العبء الضريبي لأبد من توفر شروط معينة وهي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup>بشار حسين العجل، الخراج والضرائب المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2018، ص 243-244.

<sup>2</sup>صخر وائل محمود الأحمد، ظاهرة انتقال عبء الضرائب غير المباشرة في فلسطين، رسالة لنيل شهادة ماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2005، ص 74-75.



- وجود المكلف القانوني بالضريبة: وهو الممول المكلف الضريبي والمسجل رسمياً وقانونياً في دوائر الضريبة، وهو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي قصده المشرع عندما سن القوانين ذات العلاقة، ليتحمل بصورة قانونية على كاهله الالتزام بسداد الدين الضريبي المترتب من العملية الإقتصادية التي انشأت الدين الضريبي.
- أن يكونه دفع الثمن ممكناً: ففي الضرائب الغير مباشرة كالجمركية مثلاً، ولكي يتم نقل عبء الضريبة يتعين أن يكون دفع ثمن مقابل الخدمة أو السلعة التي فرضت عليها ممكناً، و لهذا فمرونة الطلب والعرض هي التي تحدد مدى امكانية نقل عبء الضريبة.
- وجود علاقة إقتصادية بين الممول القانوني و شخص آخر: وهي علاقة التبادل النقدي والتي تسمح بزيادة أو رفع الثمن من قبل الممول القانوني لتحقيق ما يغطي تكاليفه، والتي يكون الدين الضريبي جزءاً منها، كذلك ليجني ربح ما يفرض عليه ضريبة بالنسب التي حددها القانون ففي حال إختفاء هذه العلاقة يتعذر تماماً نقل عبء الضريبة للغير، و يترتب على ذلك أنه لا بد لتحقق ظاهرة نقل العبء الضريبي من أن يكون موضوع الضريبة يرتبط بسلعة أو خدمة يقوم المكلف الإسمي (القانوني) بانتاجه، أو تقديمها بقصد المبادلة، فهذه المبادلة هي التي تتيح فرصه تحويل هذا العبء للغير.

### ثالثاً: أشكال نقل العبء الضريبي:

يمكن التمييز بين ثلاث أشكال لنقل العبء الضريبي نذكر منها<sup>1</sup>:

1. **النقل الكلي والنقل الجزئي:** يكون النقل كلياً إذا تمكن المكلف الحقيقي بالضريبة من نقلها بالكامل إلى شخص آخر تربطه به علاقة إقتصادية، أما إذا لم يتمكن إلا من نقل جزء من الضريبة، فإننا نكون أمام نقل جزئي لعبء الضريبة.
2. **النقل إلى الأمام والنقل إلى الخلف:** يكون النقل إلى الأمام إذا تمكن المنتج من نقل العبء الضريبي إلى المستهلك، وذلك عن طريق زيادة أسعار السلع والخدمات التي ينتجها، أما نقل عبء الضريبة إلى الوراء فيتم إذا قام المشتري بدفع مبلغ أقل للحصول على السلع والخدمات، حيث استطاع المنتج تخفيض أجور عماله أو تخفيض أثمان المواد الأولية.
3. **النقل المقصود والنقل غير المقصود:** النقل المقصود يحدث عندما يرى المشرع أن هناك أسباباً سياسية أو اجتماعية أو إقتصادية أو مالية تحتم عليه فرض ضريبة لا يتحمل بها المكلف القانوني، ومثال ذلك الضرائب الجمركية التي تفرض على المستورد وينقلها إلى المستهلكين عن طريق رفع سعر السلعة، كما قد يحصل نقل عبء الضريبة إلى الغير دون أن يقصد المشرع هذا

<sup>1</sup> عبد الله إبراهيم أحمد بوحيمد، مرونة الطلب السعرية وظاهرة انتقال العبء الضريبي: حالة تطبيقية على القطاع العقاري السكني والتجاري بالمملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للتجارة و التمويل، المجلد 39، العدد 2، 30 جوان 2019، ص 10.

النقل، كأن يفرض المشرع ضريبة على المنتج قاصداً أن يتحملها هذا المنتج، وهو بدوره ينقلها إلى الغير من المستهلكين.

### خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالضريبة حيث تعتبر هذه الأخيرة فريضة نقدية تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين بغرض تغطية أعبائها العامة، ولكي تتمكن الضريبة من تحقيق أهدافها المالية و الإجتماعية و الإقتصادية لابد أن تتوقف على فعالية مجموعة المبادئ بالإضافة إلى وجود تنظيم فني جيد للضريبة.

كما تسعى كل دولة من أجل حماية نظامها الضريبي من المشاكل الضريبية التي قد تواجهه، وبالتالي تؤدي إلى اختلاله ونقص فعاليته، والذي يؤثر على النظام الاقتصادي للبلاد، إلى وضع مختلف الإجراءات اللازمة لمنع حدوثها وكيفية تجنبها.

الفصل الثاني: الأداء المالي

للمؤسسة الاقتصادية

وعلاقته بالضريبة

تمهيد :

يتم التركيز في الفترة الحالية على تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية من قبل جميع المعنيين داخلها وخارجها، بما في ذلك أصحاب الشركات والعمال والمقرضين والمتخصصين في مجال الشؤون المالية، حيث أن الأداء المالي الجيد يعكس بصورة دقيقة جودة الإدارة المالية للشركة، وكذلك يلعب دوراً حاسماً في توفير الموارد المالية الضرورية لجميع أقسام الشركة وضمان استمراريتها في المستقبل. تستخدم الشركة معايير معتمدة من قبل الجميع لتقييم أدائها المالي، والذي يتيح لها فهم ما إذا كانت قد تحققت الأهداف المحددة أم لا. بالتالي، يتم استخدام تقييم الأداء المالي للشركة كأداة للمراقبة للتحقق من كفاءة إدارتها للموارد المالية المتاحة.

كما تهدف المؤسسة إلى تحسين أدائها المالي، ولذلك تركز على دراسة تأثيرات مختلف العوامل التي تؤثر على الأداء المالي، وخاصة الضريبة التي تُشكّل اقتطاعاً نقدياً فورياً من الأرباح التي تحققها المؤسسة، ويترجم ذلك إلى تحويل نقدي يخرج من النظام المالي للمؤسسة. وفي هذا الإطار سوف يتم التطرق إلى الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وعلاقته بالضريبة من خلال المباحث الثلاثة:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي.

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي.

المبحث الثالث: العلاقة بين الأداء المالي والضريبة.

## المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي

يغطي موضوع الأداء المالي باهتمام الباحثين والكتاب، الأمر الذي دفع العديد منهم لدراسته وتحليله لاسيما في الجانب النظري والتطبيقي حيث يعد من المفاهيم الضيقة لأداء المنظمات بشكل عام.

### المطلب الأول: مدخل للأداء

#### أولا : مفهوم الأداء :

يستخدم مفهوم الأداء بشكل شائع في كل الأدبيات والدوائر التنظيمية لتعيين مستوى معين من التميز، ومع ذلك تظل غامضة نسبيا بقدر ما يتم استخدامها بشكل مفرط في اللغة اليومية مع ذلك فإنه لا يوجد إجماع على تعريف دقيق حوله<sup>1</sup>، وعليه يمكن تعريف الأداء على انه<sup>2</sup>:

- الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف بفعالية من خلال الإستخدام الكفؤ للموارد البشرية والمادية والمالية والمعلوماتية المتاحة في فترة زمنية معينة.
- قدرة الشركة على تحقيق أهدافها المالية والاجتماعية والأخلاقية، كما أنه يعتمد في الشركة على عدد من العوامل الخارجية والداخلية.
- دالة الأنشطة والفعاليات المتعددة في الشركة التي تحكمها عوامل ومحددات مختلفة فهو انعكاس لقدرة الشركة على تحقيق أهدافها بفاعلية.
- المحصلة النهائية التي تسعى الشركة الى تحقيقها وبما يعكس قدرتها فيما يتعلق باستخدام مواردها بأسلوب كفء وفعال.

مما سبق ذكره يمكن اقتراح التعريف التالي : أداء المؤسسة يتمثل في قدرتها على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها، الأداء إذن هو الكفاءة والفعالية معا.<sup>3</sup>

#### ثانيا : مكونات الأداء :

تكون مصطلح الأداء من مكونين رئيسيين هما الفعالية والكفاءة، أي أن المؤسسة التي تتميز بالأداء هي التي تجمع بين عاملي الفعالية والكفاءة في تسييرها؛ وعليه سنقوم بتحليل وتفصيل هذين المصطلحين الهامين:

#### 1. الفعالية :

ينظر الباحثون في علم التسيير إلى مصطلح الفعالية على أنه أداة من أدوات مراقبة التسيير في المؤسسة، وهذا من منطلق أن الفعالية هي معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة. وتجدر الإشارة

<sup>1</sup>Zineb Issor, "La performance de l'entreprise : un concept complexe au multiples dimensions ", Projectics / Proyética / Projectique, n°17, 2017, p 94.

<sup>2</sup>أكرم احمد الطويل صاح الدين شيل جاسم ، " الشراء وفق sevenrighte والأداء الاستراتيجي " ، دار البازوري ، السعودية ، ص 77 ، 78.

<sup>3</sup>عادل عشي، الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعة كوابل بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خبضر، بسكرة، 2001/2002، ص16.

من جهة أخرى إلى أنه توجد إسهامات كثيرة مختلفة حاولت تحديد ماهية هذا المصطلح، فقد اعتبر المفكرون الكلاسيك الفعالية بمثابة الأرباح المحققة، ومن - ثم حسب نظرهم - تقاس فعالية المؤسسة بكمية الأرباح المحققة

سنتناول تحليل هذا المصطلح من خلال التعاريف التالية :

• عرفها (Vincent Plauchet) على أنها : " القدرة على تحقيق النشاط المرتقب، والوصول إلى النتائج المرتقبة."

• وأيضاً عرفها ( Walker et Ruibert ) أنها : " قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية من نمو مبيعات وتعظيم حصتها السوقية مقارنة بالمنافسة... الخ ."

إذ نستنتج مما سبق أن الفعالية تعني عمل الأشياء الصحيحة، كما يمكن من جهة أخرى ربط الفعالية بمخرجات المؤسسة، حيث يمكن التعبير عنها بنسبة قيمة المخرجات الفعلية إلى المخرجات المتوقعة أو المخططة.<sup>1</sup>

## 2. الكفاءة :

تعد الكفاءة من بين أبعاد أداء المؤسسة التي ذكرها لويس رايموند ويمكن تعريفها كما يلي:

• " إنجاز الأعمال بطريقة صحيحة"، وهي بذلك تشير إلى الطريقة الاقتصادية التي يتم بها إنجاز الأعمال والنشاطات واستغلال الموارد المتاحة.

• كما أنّ الكفاءة تعني "الحصول على ما هو كثير نظير ما هو أقلّ أي إبقاء التكلفة في حدودها الدنيا و الأرباح في حدودها القصوى، و هي مفهوم يقتصر فقط على استخدام الموارد الإنتاجية المتاحة للمؤسسة، أي أنه يرتبط بالدرجة الأولى بعنصر التكلفة و العلاقة بين المخرجات و المدخلات"<sup>2</sup>

## ثالثاً : أنواع الأداء<sup>3</sup>:

إن تصنيف الأداء كغيره من التصنيفات المتعلقة بالظواهر الاقتصادية، يطرح إشكالية اختيار المعيار الدقيق والعملي في الوقت ذاته الذي يمكن الاعتماد عليه لتحديد مختلف الأنواع . وبما ان الأداء من حيث المفهوم يرتبط إلى حد بعيد بالاهداف فإنه يمكن نقل المعايير المعتمدة في تصنيف هذه الأخيرة واستعمالها في تصنيف الأداء كمعايير الشمولية، معيار المصدر ومعيار الطبيعة .

### 1. معيار الشمولية:

حسب هذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى :

<sup>1</sup>الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، عدد 07، 2009-2010، ص 219 .

<sup>2</sup>حميد بن حجوبة، عقيلة باصور، دور مراقبة التسيير في تحقيق الأداء الشامل من خلال لوحة القيادة الإستراتيجية، ملقي وطني حول : دور مراقبة التسيير كألية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة - البليدة -2-، يوم 25 افريل 2017، ص 8، 9 .

<sup>3</sup>عبد المليك مزهودة ، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، بسكرة، الجزائر، العدد 01، 2001، ص

- ✓ **الأداء الكلي:** هي الأهداف المنجزة نتيجة مساهمة جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن إقصاء أي عنصر أو وظيفة في دورها في تحقيق الانجازات، وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى وكيفية تحقيق المؤسسة أهدافها الشاملة كالاستمرارية، الشمولية، الأرباح، النمو... إلخ
- ✓ **الأداء الجزئي:** وهي الأهداف المنجزة على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة وينقسم بدوره إلى عدة أنواع وفق المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة، حيث يمكن أن ينقسم حسب المعيار الوظيفي إلى: أداء وظيفة المالية، أداء وظيفة الإنتاج، أداء وظيفة الأفراد، أداء وظيفة التموين وأداء وظيفة التسويق.

## 2. معيار المصدر:

- وفقا لهذا المعيار، يمكن تقسيم الأداء إلى نوعين، الأداء الداخلي والأداء الخارجي حيث أن :
- ✓ **الأداء الداخلي:** ويطلق عليها أيضا اسم أداء جوهري أو أداء الوحدة الذي ينتج أصلا من خلال التوليفة أداء بشري، أداء تقني، أداء مالي<sup>1</sup>. وبشكل شامل فالأداء الداخلي للمنظمة هو الأداء الناتج عن الاستغلال الأمثل لمختلف مواردها البشرية والمالية والتقنية، فمن خلال دمج الأداءات المختلفة لهذه الموارد أو العناصر نتحصل على الأداء الداخلي للمؤسسة .
  - ✓ **الأداء الخارجي :** وهو الأداء الناتج عن مجموع التطورات والتغيرات الخارجية الناتجة عن المحيط، ويتحقق هذا الأداء من خلال استجابة المؤسسة لهذه التطورات الخارجية والقدرة على سبقها . هذه التغيرات أو التطورات تنشأ خارج المؤسسة وتؤدي إلى تغيير حتمي في مسار المؤسسة، لذلك يتعين ذلك المتابعة المستمرة والمباشرة حتى يمكن إدراك أثرها على الأداء، فنجاح المؤسسات أو فشلها يتوقف على قدرتها على خلق درجة عالية من التلاؤم بين أنشطتها وبين البيئة التي تنشط بها.

## 3. معيار الطبيعة :

وتقسم حسب أهداف المنظمة، لأن أهداف المنظمة (المؤسسة) تختلف حسب نوع النشاط الذي تمارسه ونوجزها فيما يلي

- ✓ **الأداء الاجتماعي :** ويتمثل في تحقيق الأهداف الاجتماعية التي تتعلق بتقديم خدمات للمجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة والوفاء بالتزاماتها إتجاهه وأداء مسؤوليتها ويرى البعض أن الفعالية داخل المنظمة تكمن في قدرتها على تحقيق درجة من الرضا لدى الفئات المطلوب دعمها للمنظمة سواء كانت في البيئة الداخلية أو الخارجية فالأداء للمنظمة يتحقق

<sup>1</sup>Bernard Martory, Crozet Daniel, **Gestion des ressources humaines, pilotage social et performances**, Dunod, France, 2016, p 177.



بقدرتها على تحقيق الحد الأدنى من الإشباع لطموحات وتطلعات الجماعات الإستراتيجية التي ترتبط وتتعامل معها.

✓ **الأداء الاقتصادي:** إن الدور التنموي للمؤسسات العمومية يعتبر من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لمستوى أداء هذه المؤسسات، حيث أن المشاركة في الجهود التنموية هي المبررات الأساسية لنشوء المؤسسات العمومية. ويتمثل الأداء الاقتصادي للمؤسسات في الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية وقدرتها على اتخاذ القرارات الرشيدة تسهم في تحريك كفاءة وفعالية استخدام الأموال العامة وتخصيصها على نحو يكفل إشباع الحاجات المجتمعة والأهداف المرتبطة بها وتعزيز القدرات الإنتاجية للاقتصاد القومي في علاقاته الاقتصادية مع الدول<sup>1</sup>

**المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي والعوامل المؤثرة عليه**

**أولا : تعريف الأداء المالي<sup>2</sup>:**

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم. ومما سبق فإن الأداء المالي:

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها.
- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل .
- أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها.
- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة.

**ثانيا : أهمية الأداء المالي :**

<sup>1</sup> أحمد زرنوح، الأداء في المنظمة، مجلة سوسولوجيا، المجلد 1 ، العدد 3 ، يوم 14 ديسمبر 2017 ، ص 32 .

<sup>2</sup> محمد محمود الخطيب، الاداء المالي واثره على عوائد اسهم الشركات المساهمة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 45، 46 .

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا و بطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة و الإستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين .

وتتبع أهمية الأداء المالي أيضاً و بشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسة و تفحص سلوكها و مراقبة أوضاعها و تقييم مستويات أدائها و فعاليتها و توجيه الأداء نحو الإتجاه الصحيح و المطلوب من خلال تحديد المعوقات و بيان أسبابها و اقتراح إجراءاتها التصحيحية و ترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسة و استثماراتها وفقاً للأهداف العامة للمؤسسة و المساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية و بقاء المؤسسة.<sup>1</sup>

### ثالثاً: العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

تنقسم العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمؤسسة إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية تتعلق بالمحيط الخارجي للمؤسسة.

#### 1- العوامل الداخلية :

تتلخص أهم العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي كمايلي:<sup>2</sup>

#### ✓ الهيكل التنظيمي :

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها ، ففيه تتحدد أساليب الإتصالات والصلاحيات والمسؤوليات ، وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات . ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة الى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة في إتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات إتخاذ القرار بأكثر فاعلية.

#### ✓ المناخ التنظيمي:

هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء . حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة ايجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.

#### ✓ التكنولوجيا:

<sup>1</sup>نصر الدين بن نذير، أيوب شلال، لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE، مداخلة حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات و تفعيل الابداع،جامعة البلدة -2-، يوم 25 افريل 2017 ، ص 8 .

<sup>2</sup> محمد محمود الخطيب ، مرجع سبق ذكره ، ص 48

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالإحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الإستمرارية وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة. وعلى الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها .

#### ✓ الحجم :

يعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء الشركات حيث إن زيادة الحجم فإن عملية ادارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وإيجابا من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة وان سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات وبينت ان العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.<sup>1</sup>

#### 2-العوامل الخارجية :

تتمثل أهم العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي في <sup>2</sup> :

#### ✓ السوق:

يوجد العديد من أشكال التي يمكن أن تأخذها أسواق السلع الاقتصادية، حيث يعتمد ذلك على هيكل السوق والسلوك الذي تقوم المؤسسة بإتباعه من أجل تحقيق هدفها الأساسي وهو تعظيم الأرباح، ويؤثر السوق في الأداء المالي من ناحية قانوني العرض والطلب فإن تميز السوق بالإنتعاش وكثرة الطلب فان ذلك سيؤثر بإيجابية على الأداء المالي، أما في الحالة العكسية فسنلاحظ تراجع في الأداء المالي .

#### ✓ المنافسة:

تعتبر المنافسة صالح ذو حدين بالنسبة للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، فراها قد تعتبر المحفز لتعزيزه عندما تواجه المؤسسة تداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورتها ووضعها المالي عن طريق أداءها المالي لتواكب هذه التداعيات، أما من جهة أخرى فإن لم تكن المؤسسة أهال لهذه التداعيات وإل تستطيع مواجهة المنافسة فإن وضعها المالي يتدهور وبالتالي الأداء المالي يسوء .

#### ✓ الأوضاع الاقتصادية:

<sup>1</sup>محمد محمود الخطيب ، المرجع السابق ، ص ص 49 ، 51

<sup>2</sup>توبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2014/2015 ، ص ص 153 ، 154 .

إن الأوضاع الاقتصادية العامة قد تؤثر على الأداء المالي سواء بطريقة سلبية أو على العكس، فنجدها مثال في الأزمات الاقتصادية، أو حالات التضخم تؤثر بالسلب على الأداء المالي، أما في حالة ارتفاع الطلب الكلي أو دعم الدولة لإنتاج ما قد يؤثر بإيجابية على الأداء المالي.

### المطلب الثالث : تقييم الاداء المالي

#### اولا : تعريف عملية تقييم الأداء المالي

أخذ موضوع تقييم المؤسسات و متابعة أداء المؤسسة إهتمام كبير من طرف الباحثين و الأكاديمين، وهناك العديد من التعريفات له سنكتفي بذكر البعض منها<sup>1</sup>:

• يعرف تقييم الأداء المالي للمؤسسة على أنه تقديم حكما ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتخذة ، أي تقويم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة او المنتصرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه و من ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية ، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج و الموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة .

• هو مرحلة من مراحل العملية الإدارية ، نحاول فيها مقارنة الأداء الفعلي بإستخدام مؤشرات محددة و ذلك من أجل الوقوف على النقص أو القصور في الأداء و بالتالي اتخاذ القرارات اللازمة او المناسبة لتصحيح هذا القصور و غالبا ما تستخدم المقارنة بين ما هو قائم أو متحقق فعلا و بين ما هو مستهدف خلال فترة زمنية معينة، في العادة سنة .

• ويعرف كذلك على أنه مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات سبق و إن تم تحديدها من قبل إدارة المؤسسة بهدف إكتشاف الإنحرافات و من العمل على تصحيحها ، وعادة ما تحصل المقارنة بين النتائج المحققة فعليا و المستهدفة خلال مدة زمنية معينة .

مما سبق يمكن تعريف تقييم الأداء المالي في المؤسسة على أنه عبارة عن عملية فحص دقيق للأداء المالي المحقق من طرفها خلال سنة مالية واحدة أو خلال عدة سنوات ومعرفة إذا ما تم تحقيق الأهداف المخطط لها في البداية، وهو أيضا عملية قياس وتشخيص للوضع المالي للمؤسسة، أي عملية الكشف عن الإنحرافات المتسببة في النتائج السلبية وتصحيحها باستخدام طرق معينة ولتجنب حدوثها مستقبلا، واكتشاف نقاط القوة وتعزيزها وتدعيمها، كل هذا يبين بأن تقييم الأداء المالي هو عملية توجه الأداء المالي إلى التحسين المستمر ونحو الأفضل<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>نفيسة حجاج، أثر الإستثمار في تكنولوجيا النعلومات والإتصال على الأداء المالي، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث في المالية و المحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017-2016 ، ص 18-17

<sup>2</sup>نبيلة دور، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام الية المقارنة المرجعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في المالية والمحاسبة، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، 2018-2019، ص 23.

ثانيا : أهمية تقييم الأداء المالي:

تحضى عملية تقييم الأداء المالي أهمية بارزة وكبيرة في جوانب و مستويات عدة و مختلفة أبرزها<sup>1</sup>:

- أنه يساعد توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف.
- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام و الإدارات و المؤسسات المختلفة مما يؤدي إلى تحسين أداءها، و مساعدة المسؤولين على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس و الحكم.
- يوفر قياسا لمدى نجاح المؤسسة فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفعالية و الكفاءة في تعزيز أداء المؤسسة لمواصلة البقاء و الإستمرار.
- على المستوى المالي فإن تقييم الأداء ينص على التأكد من توفر السيولة و مستوى الربحية في ضل كل من قرارات الاستثمار والتمويل و مايصاحبها من مخاطر، بالإضافة الى توزيعات الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للمؤسسة، باعتبار أن أهداف الإدارة المالية هو تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة و المحافظة على سيولة المؤسسة لحمايتها من خطر الإفلاس و التصفية، وتحقيق العائد المناسب على الاستثمار.
- الكشف عن التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوء، وذلك عن طريق نتائج الأداء المالي زمنيا في المؤسسة من مدة لأخرى، و مكانيا بالمؤسسات المماثلة الأخرى.

ثالثا : أهداف تقييم الأداء المالي:

- يسمح تقييم الأداء المالي بقياس الفعالية المالية للمؤسسة من جهة، كما يسمح بالحكم على الكفاءة في إستغلال مواردها المتاحة من جهة . و عليه يمكن القول أن أهداف تقييم الأداء المالي تتمثل في<sup>2</sup>:
- السيولة من خلال قدرتها على الوفاء بالتزامات قصيرة الاجل .
  - كفاءة المؤسسة في استخدام رأس المال بحيث لا يكون أقل أو أكثر من اللازم .
  - قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح كافية و قادرة على تغطية فوائد الأموال المقترضة .
  - قدرة المؤسسة على تحقيق فائض مالي يسمح لها بالتمويل الذاتي لإنجاز بعض المشاريع .

رابعا : خطوات تقييم الأداء المالي<sup>3</sup>:

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالي:

<sup>1</sup>المرجع السابق، ص19-18

<sup>2</sup>منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 31 ، عدد1، جوان2020 ، ص188

<sup>3</sup>محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص52-51

- الحصول على مجموعة من القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث أن خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات و القوائم المالية و التقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.
- إحتساب مقاييس لتقييم الأداء مثل نسب الربحية و السيولة و النشاط و الرفع المالي و التوزيعات، وتتم بإعداد و إختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي .
- دراسة و تقييم النسب ، بعد إستخراج النتائج يتم معرفة الإنحرافات و الفروقات و مواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع .
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب ، بعد معرفة أسباب هذه الفروق و اثرها على الشركات لتعامل معها و معالجتها .

### المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي

لكي يقوم المحلل المالي بإتخاذ قرارات سليمة ومطابقة للأهداف التي رسمتها المؤسسة يجب أن يعتمد في تحليله على أدوات موثوق فيها وتعتبر مؤشرات النسب المالي ومؤشرات التوازن المالي والمؤشرات الحديثة من الأدوات الأكثر شيوعا واستخداما في تقييم الأداء المالي، وذلك لأنها تعطي قراءة صحيحة للوضع المالي للمؤسسة وبالتالي تمنح مجالاً واسعاً للأطراف المعنية باتخاذ القرارات المناسبة للمؤسسة .

#### المطلب الأول: التقييم باستخدام النسب المالية

##### أولاً : نسبة السيولة :

تقيس نسب السيولة قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل<sup>1</sup>، وكلما زادت هذه النسبة كلما زادت قدرة الشركة من سداد ديونها، ومن أهم نسب هذه المجموعة ما يلي<sup>2</sup>:

##### 1. نسبة السيولة العامة :

وتسمى أيضاً بنسبة التداول، وتعتبر من أقدم النسب وأكثرها انتشاراً واستخداماً وتستخدم كمؤشر أولي وأساسي لمعرفة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة<sup>3</sup>.

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

##### 2. نسبة السيولة السريعة :

<sup>1</sup>Abdelhak Chennaoui, et autre, **Evaluation de la performance financière des banques participative au Maroc**, Revue du contrôle de la comptabilité et de l'audit, volume 7, Numéro 1, 28 Mars 2023, p 166.

<sup>2</sup>صافية بومصباح، «تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيليس (ATM)»، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 8 / العدد 2 ، ديسمبر 2022، ص 224 .

<sup>3</sup>عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص 68 .

وتسمى بنسبة السيولة المختصرة، والتي تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية التزاماتها الجارية بالأصول سريعة التداول ما عدا المخزون<sup>1</sup>.

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = (\text{الأصول المتداولة-المخزون}) / \text{الخصوم المتداولة}$$

### 3. نسبة السيولة الجاهزة :

تعتبر هذه النسبة عن سيولة المؤسسة أكثر من نسبة السيولة المنخفضة ، ويمكن من خلالها مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت مع الخصوم الجارية<sup>2</sup>.

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \text{القيم الجاهزة} / \text{الخصوم المتداولة}$$

### ثانيا : نسب المردودية :

يعتبر مؤشر المردودية من أكثر مؤشرات الأداء المالي موضوعية حيث يمكن من الحكم على الأداء الماليين جميع النواحي ويمكن من خلالها اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل والاستثمار، فيعد هذا المؤشر يربط بين الربح المحقق وحجم رأس المال المرتبط به، الأمر الذي يسهل إجراء المقارنات مع معدلات المردودية للسنوات السابقة ودراسة تطورها وإجراء مقارنات مع مؤسسات تنتمي إلى نفس القطاع.

### 1. المردودية المالية :

وتسمى أيضا بعائد أو مردودية الأموال الخاصة، وهي العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة والأموال الخاصة، فهي تقيس العائد المالي المتحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة<sup>3</sup>.

$$\text{المردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

### 2. المردودية الاقتصادية :

تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي للمؤسسة، وتستبعد النشاطات الثانوية . وهي تمثل العلاقة بين النتيجة الاقتصادية ومجموعة الأموال التي استعملتها المؤسسة لتحقيقها، ويسمح قياس المردودية الاقتصادية للمؤسسة بمعرفة قدرتها على تحقيق الأرباح بعيدا عن تأثير التمويل<sup>4</sup>.

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \text{نتيجة الدورة} / \text{مجموع الأصول}$$

<sup>1</sup>مصطفى عوادي، منير عوادي، مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد الثاني، العدد الأول، 2021، ص 360 .

<sup>2</sup>عمر بن دادة، دور التحليل المالي في تقييم كفاءة القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع الرياض -سطيف-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل-، الجزائر، 2017/2016، ص 43 .

<sup>3</sup>نجلاء نوبلي، مرجع سبق ذكره، ص 142-143 .

<sup>4</sup>البشير زيبيدي، دور التقارير المالية في تحسين الأداء المالي -دراسة ميدانية مجمع صيدال -، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، أكتوبر 2011، ص 83 .

ثالثاً : نسب المديونية :

تسمى كذلك نسب هيكل التمويل وتقيس هذه النسب مدى إعتداد الشركة على الديون في تمويل إجمالي أصولها واستثماراتها وبمعنى آخر فهي مقياسل مقدار رأس المال الذي ساهم به ملاك المشروع ومقارنته القروض التي ساهم بها الدائنون في مجموع أصول الشركة.

1. نسبة المديونية العامة :

وتسمى أيضاً نسبة الاقتراض إلى حقالملكية، وتقيس هذه النسبة التزام الشركة نحو دائئنها وعلاقتها بالأموال التي يقدمها الملاك.<sup>1</sup>

$$\text{نسبة المديونية العامة} = \text{إجمالي الإلتزامات} / \text{حقوق الملكية}$$

2. نسبة الأرباح المحتجزة :

تعبّر عن مدى مساهمة الأرباح المحتجزة في الهيكل التمويلي للشركة، حيث يعد التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة أحد أنواع التمويل بالملكية، وهو الأقل كلفة من إصدار الأسهم العادية.<sup>2</sup>

$$\text{نسبة الأرباح المحتجزة} = \text{الأرباح المحتجزة} / \text{إجمالي الأصول}$$

3. نسبة المديونية طويلة الاجل :

تهم المقرضين بالدرجة الأولى حيث تعبّر عن مساهمة الديون طويلة الأجل في تمويل امتلاك الأصول غير الجارية. إن ارتفاع هذه النسبة يعد مؤشّر غير جيد يشكك الدائنين حول استرجاع القروض مما يفتح احتمال فشلها مالياً إذ يتوجب أن تمول الأصول الثابتة من مصادر التمويل الداخلية كرأسمال والاحتياطات، وتعتبر أكثر ملائمة من سابقتها لأن سداد الخصوم غير الجارية لا يحتاج لأخذ الأصول الجارية بعين الإعتبار .

$$\text{نسبة المديونية طويلة الأجل} = \text{إجمالي الإلتزامات الثابتة} / \text{إجمالي الأصول الثابتة}$$

نسبة تغطية الفوائد :

<sup>1</sup>نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، نموذج مقترح لقياس أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المتداولة في سوق المال المصري (دراسة ميدانية تطبيقية)، مؤتمر جمعية الضرائب المصرية المنظومة الضريبية المستقبلية وآثرها على الاقتصاد والاستثمار"، يوم: 17/16 سبتمبر، ص

<sup>2</sup>عنا برك مصطفى عمر، دور الهيكل التمويلي في تحقيق العوائد المالية والقيمة السوقية للشركة دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الأزهر، غزة، 2015، ص 50 .



يقيس المقدار الذي يمكن لصافي الربح أن ينخفض إليه دون أن يؤثر ذلك على مقدرة المؤسسة في دفع الفوائد السنوية، بعبارة أخرى تشير النسبة إلى عدد مرات اكتساب الفوائد من النتيجة الصافية قبل الفائدة والضريبة<sup>1</sup>.

$$\text{نسبة تغطية الفوائد} = \text{النتيجة قبل الفائدة والضريبة} / \text{الفائدة على الديون}$$

رابعاً : نسب الربحية :

تشير هذه النسب إلى التأثير المتبادل لعناصر السيولة وإدارة القروض (الرفع المالي) وإدارة الأصول (قياس الكفاءة) على الأرباح التي تحققها المنشأة في النهاية، لهذا نجد أن نسبة الربحية هي مجال اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين ، كما يعتبر تحليل الربحية باستخدام النسب المالية من أهم أشكال التحليل المالي والمحاسبي وأكثرها انتشاراً، حيث يلجأ إليه كل أصحاب الصلة في المشروع من إدارة ومالك ومقرضين.... إلخ، ويلجأ هؤلاء إلى تحليل الربحية لما له من أثر مباشر على تحليل باقي أوجه النشاط في المنشآت، وتكمن الأهمية في تحليل الربحية من أن تحقيق الربح هو سبب قيام المنشآت واستمراريتها<sup>2</sup>.

### 1. معدل الربح على المبيعات :

تقيس هذه النسبة العلاقة بين صافي الربح والمبيعات، كما تعكس كفاءة الإدارة في استغلال موارد الشركة في تحقيق الأرباح من المبيعات. فإذا كانت النسبة منخفضة فذلك يدل على عدم قدرة الشركة على تحقيق الأرباح، ومن ثم يقل العائد المتوقع على حملة الأسهم، كما يدل أيضاً على عدم مقدرة الشركة على مواجهة الصعوبات المالية.

$$\text{معدل الربح على المبيعات} = \text{صافي الربح} / \text{المبيعات}$$

### 2. معدل العائد على إجمالي الأصول:

تقيس هذه النسبة مقدار العائد الذي تحققه الشركة عند استخدامها مبلغاً معيناً من المال خلال فترة محددة، وهي بذلك تقيس القوة الإيرادية للأصول. والهدف منها معرفة ما إذا كانت الشركة استردت الأموال التي استخدمتها عند ممارستها النشاط خلال نفس الفترة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>صفاء بوضيف، دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي دراسة تطبيقية في قطاع الحليب ومشتقاته، رسالة مقدمة ضمن منطدمات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018/2017، ص 60-61 .

<sup>2</sup>أحمد شعشوع، دور التحليل المالي في إتخاذ قرارات الإستثمار دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بسطيف، رسالة مقدمة ضمن منطدمات الحصول على شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف، ميلة، 2021/2020، ص 56 .

<sup>3</sup>عبد الرحمان مغاري، سامية فكير، مراقبة الأداء المالي لشركات المساهمة من خلال تطبيق قواعد الحوكمة على الأنظمة المالية و المحاسبية و أثر ذلك على كفاءة الأسواق المالية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 12، العدد 20، 2012، ص 52.

معدل العائد على إجمالي الأصول = صافي الربح / إجمالي الأصول

4. معدل العائد على حقوق الملكية :

من الأهداف الرئيسية للشركات هو تحقيق الدخل لحملة الأسهم العادية والمستثمرين وأحد أهم مقاييس النجاح للشركة، فهذا المؤشر يعمل على قياس كفاءة الشركة في استخدام وتمويل الأصول لتوليد الأرباح وبالتالي يعكس هذا المؤشر للمستثمر قدرة هذه الشركة على توليد الأرباح نتيجة ما قام به من ضخ إستثمارات مالية فيها<sup>1</sup>.

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية

5. معدل العائد على الإستثمار :

يعتبر هذا المقياس أحد مؤشرات الربحية فهو يعكس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق العائد على الأموال المستثمرة فيها أكانت مملوكة أم مقترضة، وكذلك التنبؤ بهذه القدرة مستقبلاً، فيتم تشكيل علاقة بين الأموال المستثمرة والنتيجة المصاحبة لها. ويرجع الفضل في استخدام فكرة مقياس الربحية معبراً عنها في شكل معدل العائد على رأس المال المستثمر إلى شركة<sup>2</sup>.

معدل العائد على الإستثمار = صافي الربح / إجمالي الأموال المستثمرة

خامساً : نسب النشاط :

وتقيس مدى كفاءة إدارة الشركة في توزيع مواردها المالية على مختلف بنود الأصول المتداولة والثابتة، وفي نفس السياق مدى كفاءتها في استخدام الأصول في إنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، وبالتالي تحقيق أكبر قدر ممكن من المبيعات والأرباح، لذلك يطلق عليها البعض نسب إدارة الأصول أو الموجودات، تقوم هذه النسب على أساس التوازن بين صافي المبيعات ومختلف أنواع الموجودات من مخزون ومدينين وموجودات ثابتة، والكشف عن أي خلل قد يطرأ على هذا التوازن واتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة وضع الأمور في نصابها<sup>3</sup>.

1. معدل دوران مجموع الأصول :

<sup>1</sup>إبائل أمين شعيب مسمح، أثر هيكل الملكية على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2018، ص 29-30 .

<sup>2</sup>محمد رزقي، تحليل تأثير رأس المال الفكري على الأداء المالي للمؤسسة دراسة تجريبية على عينة من المؤسسات الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2018، ص 152 .

<sup>3</sup>توفيق سميح محمد الاغوات، دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الإسراء، الأردن، 2014/2015، ص 29 .

تبين هذه النسبة مدى كفاءة استخدام أصول المؤسسة لزيادة المبيعات ، وهو يوضح عدد المرات التي تتحول فيها أصول المشروع إلى مبيعات، ويختلف هذا المعدل من صناعة إلى أخرى، بل أنه لا يوجد معدل نمطي لجميع المشروعات ولذا ينبغي القيام بالمقارنة بين المشروعات والصناعة التي ينتمي إليها فإذا كان معدل المشروع أعلى بكثير من معدل الصناعة الذي ينتمي إليها فإن ذلك يشير إما إلى نقص الاستثمار في الأصول أو الاستغلال الكبير لها، أما إذا كان منخفضاً عن معدل الصناعة فهذا يعد مؤشراً على عدم استغلال الأصول بالطاقة الكاملة لها.

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول}$$

## 2. معدل دوران الأصول الثابتة :

تبين هذه النسبة مدى كفاءة استخدام الأصول الثابتة لزيادة المبيعات، أي أن هذا المعدل يوضح عدد المرات التي تتحول فيها الأصول الثابتة إلى مبيعات بمعنى آخر المبيعات التي يمكن تحقيقها عن كل وحدة نقدية من الأصول الثابتة، وكلما زاد هذا المعدل كان ذلك أفضل ومعناه أن المشروع يحقق مبيعات أكبر من استخدام أصوله الثابتة<sup>1</sup>.

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{صافي المبيعات} / \text{صافي الأصول الثابتة}$$

## 3. معدل دوران الأصول المتداولة :

تبين هذه النسبة مدى تأثير الأصول المتداولة على المبيعات، ومدى قدرة الأصول المتداولة على توليد المبيعات وارتفاع هذا المعدل يعتبر شياً إيجابياً.

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول المتداولة}$$

## 4. معدل دوران الذمم المدينة :

وتقيس هذه النسبة قدرة المشروع على تحصيل ذممه المدينة من حسابات مدينة وأوراق قبض، كما أنها تقيس كفاءة إدارة الائتمان ومدى فاعلية سياسة الائتمان والتحصيل، وكلما زاد معدل دوران الذمم المدينة أو متوسطة فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشراً جيداً والعكس صحيح .

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \text{صافي المبيعات الأجلة السنوية} / \text{إجمالي الذمم المدينة}$$

## 5. معدل دوران المخزون :

<sup>1</sup> عادل علي بابكر الماحي أبو الجود، دور النسب المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية دراسة تطبيقية على مصرف الراجحي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 03، ديسمبر 2019، ص 227-228 .

ويقيس هذان المعدل مدى كفاءة وفاعلية إدارة المخزون وكلما زاد معدل دوران المخزون أو انخفض متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون كلما كان مؤشراً جيداً والعكس، وذلك مع مراعاة أن ارتفاعه أكثر مما يجب يزيد من مخاطر إدارة المخزون<sup>1</sup>.

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة المبيعات} / \text{متوسط المخزون}$$

حيث :

$$\text{متوسط المخزون} = (\text{مخزون أول مدة} + \text{مخزون آخر مدة}) / 2$$

المطلب الثاني: التقييم باستخدام مؤشرات التوازن المالي

أولاً : رأس المال العامل<sup>2</sup>:

يعرف رأس المال العامل بأنه عبارة عن هامش سيولة تسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، و ضمان إستمرار توازن هيكلها المالي .

1. حساب رأس المال العامل<sup>3</sup> :

- من أعلى الميزانية :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الموارد الدائمة} - \text{الإستخدامات الدائمة}$$

- من أسفل الميزانية :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الإستخدامات الجارية} - \text{الموارد الجارية}$$

2. حالات رأس المال العامل<sup>4</sup> :

سوف نقوم بدراسة الحالات التي يكون عليها رأس المال :

- من أعلى الميزانية :

<sup>1</sup>عمار أكرم عمر الطويل، " مدي اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص،ص 32-34  
<sup>2</sup>أمينة شيهوب، تقييم الأداء المالي للصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء في ظل جائحة كوفيد-19، دفتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 1، أكتوبر 2022، ص 95.

<sup>3</sup>منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، مرجع سبق ذكره، ص 190.

<sup>4</sup>المرجع السابق، ص 190-191.

- رأس المال العامل < 0 موجب : الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل جميع استثماراتها بواسطة موارد المالية الدائمة وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل .
- رأس المال العامل > 0 سالب : الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة في هذه الحالة الاموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الإحتياجات المالية الثابتة حيث يلبي جزء منها هذه الإحتياجات فقط مما يستدعي البحث عن موارد أخرى لتغطية العجز في التمويل .
- رأس المال العامل = 0 معدوم : أي الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة وهي حالة نادرة الحدوث أي تم حالة التوافق التام في هيكل الموارد و الإستخدامات و تمثل لتسيير عملية تمويل الإحتياجات المالية في المؤسسة .
- من أسفل الميزانية:
- رأس المال العامل < 0 موجب: الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الأجل أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل بإستخدام أصولها المتداولة و يبقى فائض مالي يمثل هامش أمان و هو رأس المال العامل .
- رأس المال العامل > 0 سالب: الأصول المتداولة أقل من القروض قصيرة الأجل في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة القابلة للتحويل في الأجل القصيرة غير كافية لتغطية الإستحقاقات التي تسدد في الأجل القصير .
- رأس المال العامل = 0 معدوم: الأصول المتداولة تساوي القروض قصيرة الأجل في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل بإستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض و لا عجز و حالة مثلى نادرة الحدوث .

### 3. أنواع رأس المال العامل:

ينقسم رأس المال العامل الى أربع أنواع يمكن إبرازها في الجدول الموالي:

#### الجدول رقم(2-2): أنواع رأس المال العامل

النوع	طريقة حسابه	الفائدة من حسابه
رأس المال العامل الصافي الاجمالي	أعلى الميزانية = الأموال الدائمة-الأصول الثابتة. اسفل الميزانية = الأصول الجارية-الخصوم الجارية	معرفة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة. معرفة مدى تغطية الخصوم الجارية للأصول الجارية .
رأس المال العامل الإجمالي	يساوي مجموع الأصول المتداولة	تبيان الأصول التي تتعلق بنشاط الإستغلال في المؤسسة .

توضيح درجة الإستقلالية المالية للمؤسسة و مدى قدرتها على تمويل إستثمارتها بأموالها الذاتية .	الأموال الخاصة - الأصول الثابتة	رأس المال العامل الخاص
تحديد مدى إرتباط المؤسسة بالغير و مقدار إعتمادها على الديون .	إجمالي الديون ( الديون الطويلة الأجل + الديون القصيرة الأجل )	رأس المال العامل الأجنبي

المصدر: محمد لمين علوان، لطفي شعباني، دور الهيكل المالي في إتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد13، العدد1، 25، جوان 2020 ، ص664

### ثانيا: الإحتياج في رأس المال العامل<sup>1</sup> :

حيث يمكن تعريفه بأنه رأس المال العامل الأمثل، أي جزء من الأموال الدائمة الممولة لجزء من الأصول المتداولة الذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي. و هو مؤشر مكمل لرأس المال العامل، حيث أن الإرتفاع في رأس المال العامل من سنة لأخرى لا يؤدي بضرورة إلى إنخفاض في الإحتياج في رأس المال العامل.

الإحتياج في رأس المال العامل = (الأصول المتداولة-النقدية)- (الديون قصيرة الأجل-السلفات المصرفية)

### ثالثا: الخزينة الصافية<sup>2</sup> :

تعرف على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرف المؤسسة خلال دورة الإستغلال.

الخزينة = رأس المال العامل - إجتاجات رأس المال العامل

أو :

الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

هناك ثلاث حالات للخزينة نذكرها :

1. الخزينة الصفرية : تعتبر هذه الحالة المثلى التي تحقق التوازن المالي للمؤسسة ، و تكون بتساوي كل من رأس المال العامل و إحتياجات رأس المال العامل .
2. الخزينة الموجبة : و معناه أن الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة ، و بالتالي هناك فائض في رأس المال العامل مقترنة بالإحتياج في رأس المال العامل .
3. الخزينة السالبة : و هنا رأس المال العامل أقل من الإحتياج في رأس المال العامل فتكون المؤسسة بحاجة لتغطية هذه الإحتياجات من أجل إستمرار نشاطها .

<sup>1</sup>أمانة شيهوب، مرجع سبق ذكره، ص96.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 96.

المطلب الثالث : التقييم باستخدام المؤشرات الحديثة .

أولاً : القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)

### 1. مفهومها<sup>1</sup>:

تعرف القيمة الاقتصادية المضافة بأنها : مؤشرا لقياس الأداء المالي و في نفس الوقت طريقة للتسيير ، كما أنها طريقة للتحفيز بحيث نجدها تقوم بقياس أداء مسيري المؤسسات أمام المساهمين ، فبذلك تصبح وسيلة تدفع المسيرين لبذل جهود نحو تحسين أداء مؤسساتهم، و يصبح الأمر أكثر حينما يتم ربط نظام المكافآت و الحوافز بهذا المؤشر ليصبح وسيلة للتحفيز و كونه طريقة للتسيير ، فيتجسد في قدرته على ترشيد القرارات المتخذة من طرف المسيرين ، حيث يمكن إستخدامه في تقييم الإستراتيجيات و تقييم المشريع الإستثمارية و وضع أهداف الأداء التسييري .

القيمة الاقتصادية المضافة=صافي الأرباح الناتجة عن عمليات التشغيل بعد الضريبة-

(تكلفة رأس المال×رأس المال المستثمر)

### 2. أهمية القيمة الاقتصادية المضافة :

نظر لأن القيمة الاقتصادية المضافة تعد من المعايير الهامة المستخدمة لأغراض تقييم الأداء المالي الداخلي و الخارجي فإن أهميتها تكمن فيمايلي<sup>2</sup>:

- يوضح هذا المعيار التحسن المستمر و الفعلي في ثروة الملاك .
- مقياس حقيقي للأداء المالي و الإداري .
- معيار لقياس النمو الحقيقي لربحية المؤسسة في الأجل الطويل .
- مؤشر حقيقي لتعظيم سعر السهم في السوق .
- وسيلة لسد الفجوات التي تحدثها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .
- يسمح تطبيق المعيار أن تكون كل القرارات المالية مندمجة و مقيمة بقيمتها الحقيقية.

### 3. الإنتقادات الموجهة للقيمة الاقتصادية المضافة :

من أبرز الإنتقادات التي وجهت للقيمة الاقتصادية المضافة مايلي<sup>3</sup>:

- لا تعتمد القيمة الاقتصادية المضافة مفهوم التدفقات النقدية المستقبلية، و تعتمد فقط نتيجة الدورة المالية .

<sup>1</sup> مريم بورنيسة ، محاسبة التسيير و دورها في تفعيل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ، 2019-2020 ، ص72-73 .

<sup>2</sup> محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني الأول حول :واقع واتفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 5 و6 ماي 2013 ، ص8.

<sup>3</sup> أحلام فهد دقاق، تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية باستخدام نموذج القيمة الاقتصادية المضافة، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في قسم التمويل والمصارف، جامعة حماة، 2017، ص60.

- يتم احتساب نموذج القيمة الاقتصادية بإعتماد البيانات المالية ( مثله مثل باقي المؤشرات المالية) التي يتم إعدادها في نهاية السنة المالية ، و هذا لا يمكن المديرين من معرفة أسباب عدم الكفاءة التشغيلية و تحديد مستوى و درجة مرونة العمليات الإنتاجية في المؤسسة .
- يتطلب الوصول إلى القيمة الاقتصادية المضافة إجراء عدد كبير من التعديلات الضرورية على صافي الربح التشغيلي و عناصر المركز المالي و التي قد تتجاوز 164 تعديلا حسب stern&stewar ، كما أن بعض هذه التعديلات قد يخضع للتقديرات الشخصية المتباينة أو قد يتم تكييفها لتتسجم مع أهداف معينة ، و لاشك أن ذلك سيقلل من مصداقيتها و يضعف فاعليتها.

### ثانيا : القيمة السوقية المضافة (MVA)

#### 1. مفهومها<sup>1</sup>:

يقصد بها الفرق بين القيمة السوقية للشركة و رأس المال المستثمر بها من قبل الملاك و المقترضين ، و بهذه التحليلية فإن MVA وفق نظر الشركة المسوقة تعد معيارا فائقا و شاملا في قياس و خلق الثروة كما أنها المقياس للفعالية التشغيلية في شركات الأعمال وفقا لقدرتها و كفاءتها في ربط العوامل التي تعود إلى نجاح الشركة و فعاليتها .

#### 2. كيفية حساب القيمة السوقية المضافة<sup>2</sup>

$$MVA = \sum_{t=1}^n \frac{EVA}{(1 + Ki)^t}$$

EVA : القيمة الاقتصادية المضافة .

Ki : التكلفة الوسيطة المرجحة لرأس المال ،

### المبحث الثالث : العلاقة بين الأداء المالي والضريبة

تهتم الإدارة المالية بالمضامين الضريبية وأثرها على القرارات في الإستثمار والتمويل وتوزيع الأرباح، لذلك فهي بحاجة لفهم الأثر الضريبي على هذه القرارات لكون أن الضريبة تمثل تدفق نقدي خارج خاص بالمؤسسة.

المطلب الأول : تأثير الضريبة على الأداء المالي من خلال قرار التمويل

أولا : ماهية قرار التمويل :

#### 1. مفهوم قرار التمويل:

<sup>1</sup>خالد سيف الإسلام بوخلخال، علال بن ثابت، قياس وتقييم الأداء المالي بإستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق

القيمة، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12 ، العدد 1، 25، نوفمبر 2020، ص 149

<sup>2</sup>المرجع السابق، ص 194.



هو القرار الذي يبحث في الكيفية التي تحصل بها المؤسسة على الأموال الضرورية للاستثمارات. فهل يجب عليها إصدار أسهم جديدة أو اللجوء إلى الاستدانة. هذا القرار مرتبط ارتباطاً وثيقاً بقرار الاستثمار لأنه ستكون هناك مقارنة بين معدل مردودية المشروع الاستثماري وتكلفة تمويله. وبما أن الموارد المالية للمؤسسة محدودة، فيجب عليها أن تختار المشاريع الاستثمارية التي تضمن لها مردودية مرتفعة مع تكلفة منخفضة وتقلص من أخطار الإفلاس<sup>1</sup>.

كما يعرف على أنه تلك القرارات التي تتعلق بتحديد وصياغة هيكل التمويل الأمثل، و الذي يتحقق من خلال عناصر المزيج الأمثل لمصادر تمويل الإستثمارات و نسب كل منها داخل هيكل المؤسسة. والذي تتوصل إليه بعد تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم. و ذلك من خلال تحقيق الحد الأدنى لكلفة التمويل الناتج عن إختيار المزيج الأمثل لمصادر التمويل.

فعلى المدير المالي عند اتخاذ القرار التمويلي التأكد من أن الأموال المطلوبة يمكن:

- توفيرها في الوقت المناسب.
- توفيرها في فترات زمنية متناسبة.
- توفيرها بأقل كلفة ممكنة.
- إستثمارها في المجالات الأكثر فائدة.<sup>2</sup>

## 2. مصادر التمويل<sup>3</sup>:

تتمثل مصادر التمويل في مصادر التمويل قصيرة الأجل وطويلة الأجل ويمكن تفصيلها كما يلي:

### • مصادر التمويل قصيرة الأجل :

تلجأ لها المؤسسة من أجل تغطية احتياجاتها الدورية أو ما يعرف بتمويل النشاط الاستغلالي للمؤسسة، لا يتجاوز أجل استحقاقها السنة الواحدة ومن أهم أنواعها نجد :

أ- الائتمان التجاري: هو عبارة عن تمويل يمنحه المورد إلى المشتري عن شراء بضاعة بقصد إعادة بيعها أو استخدامها.

ب- الائتمان المصرفي: تحتاج المشاريع عادة خلال دورتها الاستثمارية التشغيلية إلى قرض قصير الأجل لتغطية احتياجاتها خلال هذه الدورة.

### • مصادر التمويل طويلة الأجل:

<sup>1</sup>ملبكة زغيب، إلياس بوجعادة، دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية،

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، 14-15 أبريل 2009، ص 3 .

<sup>2</sup>العلا رضاني، واخرون، دور الأساليب الكمية في اختيار القرارات التمويلية المتوازنة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة المدبر، المجلد 2، العدد 2، 2015، ص 126 .

<sup>3</sup>سميحة بوحفص، سعاد معالم، أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل "دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 2، 19 ديسمبر 2019، ص 411 .

هي المصادر التي تلجأ إليها المؤسسة من أجل تمويل احتياجاتها التي تتميز بضخامة مبالغها التمويلية وطول المدة الزمنية المحددة لإنجازها وتتمثل في:

أ- **مصادر داخلية:** إن التمويل الداخلي يعد من أهم مصادر التمويل في المؤسسة لما له من خصائص ومميزات إذ يعتبر أحد أهم المكونات الأساسية للتمويل . وتعرف مصادر التمويل الداخلية بأنها عملية احتجاز النتائج المحققة من طرف المؤسسة واستخدامها في عملية تمويل نموها ذاتيا، حيث يفاضل المساهمون بين عملية توزيع الأرباح وبين تعظيم قيم المؤسسة عبر زيادة رأس المال .

ب- **مصادر خارجية:** هي المصادر التي تلجأ المؤسسة من خلالها إلى استئانة مبالغ كبيرة بطرق متعددة ومن جهات مختلفة ويكون أجل استحقاقها سنة أو أكثر ويمكن تلخيصها فيما يلي :

- **السندات:** تعتبر السندات أحد صور الاقتراض طويل الأجل.
- **القروض البنكية:** يمكن تعريف القروض طويلة الأجل على أنها "عقد يتم بين المؤسسات المالية المانحة للقروض، والمؤسسات التي تعاني من عجز في تمويل استثماراتها والتي تعتبر كطالبة لهذه القروض وفق بنود وشروط يتم تحديدها في العقد من خلال التفاوض .
- **الاستئجار (التمويل الإيجاري):** وهو عقد يسمح بموجبه المؤجر للمستأجر بإستعمال معدات أو تجهيزات خاصة، مقابل التزام هذا الأخير بدفعات استئجار متتالية خلال مدة العقد.

#### ثانيا تأثير الضريبة على القرار التمويلي :

إن إلمام المسير بالتشريعات الجبائية وتوظيف ذلك في العملية التيسيرية يمكنه من أخذ صورة واضحة على مصادر التمويل المختلفة والمزايا الضريبية التي حققها المؤسسة من اختيارها لأي منها، والتي على أساسها تتم المفاضلة بينها واختيار مزيج منها<sup>1</sup> .

ويتحقق الوفرة الضريبي نتيجة الاعتماد المؤسسة على القروض فزيادة التمويل المقترض في تشكيلة الأموال يترتب عليه انخفاض فياتكلفة الأموال المرجحة مما يسبب ارتفاع في القيمة السوقية للمؤسسة، وينشأ هذا التأثير نظرا لإعتبار فائدة القروض تتحمل بها أرباح المؤسسة قبل أن يخضع للضريبة .

وقد عرف مودكلياني وميلر الدور المهم للقروض في تمويل المؤسسة من خلال الوفرة الضريبي للمصاريف المالية. وما تمارسه من تأثير إيجابي على القيمة السوقية للمؤسسة بسبب ما يخلقه من تخفيض مباشر في تكلفة الأموال المرجحة WACC والناتج عن كون القروض مصادر التمويل منخفضة التكلفة، وبالتالي حسب مود كلياني وميلر فالهيكل الأمثل يتحقق بتعظيم الإستدانة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>الحواس زواق، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صنعة القرار، مداخلة مقدمة لملتقى دولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، 14-15 أفريل 2009، ص 3 .

<sup>2</sup>غنية بوربيعة، محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في مالية المؤسسة، جامعة الجزائر-3، 2012/2011، ص 74-75 .

وبالتالي فإن النتيجة التي توصل إليها مود كلياني وميلر هي أن القيمة السوقية للمؤسسة المستدينة تتمثل في قيمة مؤسسة مشابهة لها ولكنها لا تستخدم الديون مضافا إليها القيمة الحالية لإقتصاد الضريبة الناتج عن إدراج التكاليف المالية في الأساس الخاضع للضريبة وبالتالي فإنه يجب على المؤسسة اللجوء إلى الإستدانة إلى أكبر قدر ممكن ومن هذا المطلق لا يرفض مود كلياني وميلر بأنه في حالة وجود ضريبة على أرباح المؤسسات فإن القيمة السوقية للمؤسسة المستدينة سوف تفوق القيمة السوقية لمؤسسة مماثلة لكنها لا تستعمل الديون في هيكلها المالي بل تكتفي فقط بالأموال الاخاصة إلا أنهما يؤكدان على أن هذا الفرق بين القيمة السوقية للمؤسستين لا ينبغي ان يزيد أو يقل عن القيمة الحالية للوفرات الضريبية المحققة أما إذا زاد أو نقص الفرق عن ذلك فإن عملية المراجعة كفيلة بإعادة التوازن بين قيمة المؤسستين.

ففي وجود الضريبة على أرباح المؤسسات قام مود كلياني وميلر بإعادة ضياغة نظريتهما من خلال التحليل التالي :

- بالنسبة لمؤسسة غير مستدينة فإن قيمتها السوقية يتم التعبير  $v_u$  عنها كمايلي:

$$v_u = \frac{EBIT(1-T)}{k_c}$$

- بالنسبة للمؤسسة المستدينة  $v_L$  فإن القيمة السوقية يتم التعبير عنها كمايلي :

$$v_L = \frac{EBIT(1-T)}{k_c} + \frac{Tk_d s}{k_d} = v_u + T_s$$

$v_L$  القيمة السوقية للمؤسسة المستدينة.

$k_L$ : تكلفة الأموال الخاصة.

T: معدل الضريبة.

$K_d$ : تكلفة الإستدانة.

S: قيمة الأموال الخاصة.

من خلال العلاقة السابقة فإن القيمة السوقية لمؤسسة مستدينة هي قيمة معظمة بواسطة اقتصاديات الضرائب بالمقارنة بمؤسسة غير مستدينة هذا التعظيم يؤدي إلى تعظيم القيمة السوقية للأموال الخاصة ويغير معدل المردودية المالية أي تكلفة الأموال الخاصة بينما تتخفف التكلفة الكلية للأموال<sup>1</sup>.

المطلب الثاني : تأثير الضريبة على الأداء المالي من خلال قرار الإستثمار

أولا : ماهية قرار الإستثمار

1. مفهوم قرار الإستثمار<sup>2</sup> :

<sup>1</sup>محمد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل التمويلي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بالعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2016، ص 197 .

<sup>2</sup>حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، تقييم المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 22-23.

يستند مفهوم قرار الإستثمار إلى مبدأ الرشادة الإقتصادية ، حيث من المفترض أن يتحلى متخذ القرار الإستثماري بالقدرة على حسن التدبير و التصرف في الموارد النادرة ، أي عملية البحث في كيفية الإستخدام العقلاني أو الأمثل للموارد الإقتصادية و التي يكون لها إستخدامات عديدة بحيث نصل إلى توظيفها في النشاط أو المشروع الذي يعطي أكبر عائد ممكن أخذا في الإعتبار تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة .

## 2. أهمية القرار الإستثماري :

يكتسي القرار الإستثماري أهمية بالغة بالنظر لعدة مبررات أهمها<sup>1</sup> :

- يشكل الإستثمار في المدى الطويل المحرك الوحيد و محافظة المؤسسة على وجودها .
- تتطلب العملية العملية الإستثمارية مبالغ كبيرة و مهمة مقارنة لما تملكه المؤسسة أو المشروع من الأموال .
- يعتبر القرار الإستثماري قرار يرهن المؤسسة على المدى المتوسط و الطويل يصعب الرجوع فيه.
- ينعكس القرار الإستثماري على صورة المؤسسة من خلال تأثرها بالمحيط الإقتصادي و المالي حيث كلما كان المشروع الإستثماري يلبي ما يحتاجه السوق من منتجات أو خدمات ذات جودة عالية و أسعار تنافسية كلما تحسنت صورة المؤسسة التجارية مما يزيد في ربحيتها التي تعطي مصداقية أكثر لها لدى المؤسسات المالية المقرضة .

## ثانيا : أنواع القرارات الإستثمارية

يمكن للمستثمر أن يتخذ واحدا من ثلاثة قرارات حسب ظروفه و ظروف السوق و هي :

- أ. **قرار الشراء** : في هذه الحالة فإن المستثمر يرى و يشعر بأن قيمة الأداء الإستثمارية و التي تتمثل في القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة في إطار العائد و المخاطرة أكبر من سعرها السوقي أي أن السعر السوقي أقل من قيمة الأداة الإستثمارية ، و هذا ما يدفع المستثمر لشراء الأداة رغبة منه في تحقيق الأرباح لأنه يتوقع أن يرتفع سعرها السوقي .
- ب. **قرار عدم التداول** : في هذه الحالة يكون السوق في توازن فبعد إرتفاع السعر ويستمر في ذلك إلى أن يصل إلى التساوي بين السعر السوقي و قيمة الأداة ، و هذا ما يؤدي إلى توقف الشراء و توقف البيع لغياب الحافز، فيكون بذلك القرار الإستثماري المناسب هو عدم التداول فالمستثمر في هذا الظرف لا يتوقع تحقيق عوائد و لا يتوقع تحقيق إلا إذا الظروف السائدة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> هوري معراج، واخرون، القرار الاستراتيجي في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ص 57.

<sup>2</sup> اميرة دباش، جمام محمود، أثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية دراسة حالة عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر، مجلة دراسات وابحاث، العدد 26، مارس 2017، ص 06

ج. قرار البيع : يلجأ المستثمر إلى قرار بيع أصل مالي معين بحوزته عندما تكون قيمته السوقية أكبر من القيمة الحالية النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة، لأن المستثمر في هذه الحالة يرى بأن هناك فرصة مواتية لتحقيق أرباح من وراء هذه العملية<sup>1</sup>.

### ثالثا : الضريبة و علاقتها بالقرار الإستثماري

تشكل الضريبة على الأرباح نفقات سنوية تدفعها المؤسسات و الشركات لخزينة الدولة و هو ما يؤثر على الإيرادات السنوية للمشاريع الإستثمارية، لذا تعتمد الدولة تقديم حوافز ضريبية تشجعا للإستثمار، و هو ما يفرض على المؤسسة أن تأخذ في الإعتبار أثر الضريبة على إختيار الإستثمارات .

#### 1. التحفيز الضريبي :

جملة من الإجراءات و الإمتيازات ذات صبغة ضريبية تتخدها الدولة لفائدة فئة معينة من الأعوان الإقتصاديين لتوجيه نشاطهم بغرض ترقية قطاع أو منطقة جغرافية أو أي غرض آخر تمليه السياسة الإقتصادية و الإجتماعية المنتهجة .

#### 2. تأثير الضريبة على معايير القرار الإستثماري :

1.2. تأثير الضريبة على صافي القيمة الحالية : صافي القيمة الحالية عبارة عن الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية و مبلغ الإستثمار المبدئي و تظهر معادلتها بالصورة التالية حيث أن :

$$VAN = \sum_t^n \frac{(R - D)}{(1 + T)^n} - I_0$$

$$\sum_t^n \frac{(R - D)}{(1 + T)^n} > I_0 \Leftrightarrow 0 < VAN$$

VAN : تمثل صافي القيمة الحالية.

I<sub>0</sub>: تكلفة الإستثمار المبدئي .

R : المداخيل السنوية للمشروع .

D : الأعباء أو التكاليف التي يتحملها المشروع .

T : معدل العائد .

N : العمر المتوقع للمشروع .

و يعتبر أسلوب صافي القيمة الحالية من أهم الأساليب المستخدمة في الإختيار بين المشاريع الإستثمارية وحسب هذا المعيار لا يكون المشروع الإستثماري مقبولا إلا إذا كان صافي القيمة الحالية أي VAN < 0 و إذا تعددت المشروعات الإستثمارية فيقبل من بينها صاحب أكبر قيمة موجبة .

<sup>1</sup>أحلام برحايلي، زبير عياش، أثر الحوكمة في تفعيل القرار الاستثماري في أسواق رؤوس الأموال، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 1، 19 افريل 2018، ص 244.

أي أن التدفقات النقدية السنوية المالية أكبر من الإستثمار المبدئي ، وتتأثر القيمة الحالية الصافية بمعدل الضريبة على أرباح الشركات IBS لأن فرض هذه الضريبة يؤثر التدفقات النقدية الحالية و بالتالي إحتمال تغير قرار الإستثمار، و بهدف تشجيع الإستثمار و بذلك رفع قيمة التدفقات النقدية السنوية للمشاريع الإستثمارية منح المشرع الضريبي الجزائري من خلال الإصلاحات الضريبية تخفيضات و إعفاءات لصالح المؤسسات .

### 2.2. تأثير الضريبة على مدة إسترجاع رأس المال المستثمر (فترة الإسترداد) <sup>1</sup>:

أي هي المدة التي تساوي فيها التدفقات النقدية مبلغ الإستثمار الأولي و يكتسب في هذه الحالة المشروع الإستثماري أهمية ومخاطرة أقل كلما كانت هذه الفترة قصيرة وهذا ماتسعى السياسة الضريبية الوصول إليه من خلال خفض معدلات الضرائب ومنح الإعفاءات التي من شأنها العمل على رفع قيمة التدفقات النقدية للإستثمار وبالتالي إسترجاع تكلفة الإستثمار المبدئي في أقل مدة ممكنة وهذا ما يشجع على الإستثمار.

### 3.2. تأثير الضريبة على المعدل الداخلي للمردودية <sup>2</sup>:

و يعرف بأنه: " المعدل الذي يجعل من إجمالي التدفقات النقدية الداخلة مساويا لإجمالي التدفقات النقدية الخارجة بالقيم الحالية ". بمعنى أن عند هذا المعدل يكون صافي القيمة الحالية معدوما . تؤدي الضرائب المفروضة على أرباح الشركات IBS إلى التخفيض من قيمة التدفقات النقدية الحالية و هذا ما يجعل المعدل الداخلي للمردودية ينخفض و بالتالي كبح الإستثمار. و بغرض رفع قيمة المعدل الداخلي للمردودية تم منح تخفيضات و إعفاءات ضريبية فيما يخص الضريبة على أرباح الشركات بالإضافة إلى الرسوم المفروضة على المؤسسة وهذا ما أدى إلى زيادة التدفقات النقدية الحالية و بالتالي تشجيع الإستثمار.

### المطلب الثالث : تأثير الضريبة على الأداء المالي من خلال قرار توزيع الأرباح

#### أولا : مفهوم قرار توزيع الأرباح <sup>3</sup>:

يعد قرار إجراء توزيعات الأرباح من صلاحيات مجلس إدارة المؤسسة كما هو معلوم ، و ذلك من خلال جمع المعلومات المتوفرة عن القدرة المالية للمؤسسة إضافة إلى الطموحات التي تتطلع لتحقيقها مستقبلا ، ناهيك عن رغبات المستثمرين المختلفة حول التوزيعات بإعتبارها من أهم العوامل المتحكمة في تحديد نسبة التوزيعات و بذلك تتحدد في ظلها آليا الأرباح المحتجزة والتي قد يعاد إستثمارها ، فمقدار

<sup>1</sup> سهام كردودي، صبرينة كردودي، الضريبة وأثرها في ترشيد القرارات المالية، مجلة دراسات جيبانية، المجلد 5، العدد 2، 2016، ص 214-215.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 216.

<sup>3</sup> رشيد حفصي ، دراسة و تحليل تأثير سياسة توزيع الأرباح على أداء أسهم المؤسسات المدرجة في السوق المالي ، حالة سوق دبي المالي في الفترة ما بين 2011-2014 ، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة قاصد مرياح ورقلة ، الجزائر، العدد 2 ، جوان 2016 ، ص40

التوزيعات بعد أمرًا ذا أهمية سواء بالنسبة للمؤسسة أو المستثمر، إضافة إلى العارفين و المنتبعين للأمور المالية الخاصة بالمؤسسة .

و نجد أن سياسة توزيع الأرباح هي تلك السياسة التي تضعها المؤسسة ، والمرتبطة بطبيعتها و المتوافقة مع قراراتها الحالية ، بخصوص توزيع الأرباح على حملة الأسهم في شكل نقدي أو عيني ، أو إحتجاز جزء من الأرباح لضرورة قراراتها المستقبلية المرتبطة بالتوسع وفرص النمو والإستثمار .

### ثانيا : أنواع سياسات توزيع الأرباح<sup>1</sup> :

يوجد العديد من سياسات توزيع الأرباح ، وتلجأ الشركات عادة إلى السياسة التي تتلائم ظروفها المالية، ومن أهمها :

1. **سياسة التوزيع المستقرة** : بعض الشركات تفضل اللجوء إلى هذه السياسة التي تتمثل بتوزيعات مستقرة عبر الزمن ، وذلك للمحافظة على سمعة جيدة للشركة أمام المساهمين ، وبالتالي المحافظة على إستقرار أسهمها أو زيادتها .

2. **توزيع نسبة ثابتة من الأرباح** : بعض الشركات تلجأ إلى توزيع نسبة ثابتة من الأرباح الصافية ، وتحدد هذه النسبة بناء على تحليل ظروف الشركة الحالية و المستقبلية ، ويمكن أن تتغير هذه النسبة جزئيا ولكنها مع مرور الزمن تبقى ثابتة .

3. **توزيع نسبة ثابتة من صافي الربح بعد الضرائب** : تكون الأرباح الموزعة في هذه الحالة نسبة ثابتة من صافي الأرباح المحققة بعد خصم الضرائب ، و الذي يسمى بمعدل التوزيع النقدي .

4. **سياسة عدم توزيع أرباح على المدى القصير** : يمكن للشركة أن تلجأ سياسة عدم توزيع أرباح على المدى القصير كما في الحالات الآتية :

- عدم القدرة على الإقتراض .

- عندما تكون تكاليف الإقتراض عالية .

- عندما يفضل المساهمون الأرباح الأسمالية .

- عندما يكون نمو الشركة سريعا .

- عندما تكون الشركة حديثة النشأة .

5. **سياسة توزيع الأرباح على أنها نسبة من القيمة السوقية للسهم** : بعض الشركات تلجأ إلى هذه السياسة لإعتقادها أن المستثمرين يربطون بين القيمة السوقية لأسهم الشركة ونسبة الأرباح الموزعة.

### ثالثا : تأثير الضريبة على توزيع الأرباح:

<sup>1</sup>نور أبو الرب ، مفيد الظاهر ، أثر قرار توزيع الأرباح على سعر السهم وحجم التداول للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ، العدد 8 ، 2006 ، ص 261-262 .

تقوم نظرية تفضيل الضريبي بتفسير العلاقة بين الضريبة وقرار توزيع الأرباح بحيث يفضل المستثمرون في المؤسسة إلى توزيع بنسبة أقل من الأرباح نتيجة وجود نسبة إخضاع ضريبي لذا هذا الصنف مرتفعة مقارنة بالأرباح الرأسمالية ، فحسب كل من ويستون و برقهام ، أنه في حالة وجود الضريبة يعمل على تفضيل إعادة استثمار الأرباح بدلا من قبض الأموال حتى يتجنبون دفع مبلغ كبير من الضريبة و تخفيض إلى أدنى حد ، فتوزيع نسبة أقل من الأرباح يعني إعادة استثمار نسبة كبيرة منها بتخصيصها في مختلف أنشطة المؤسسة مما يؤدي إلى زيادة معدل نمو أرباحها ويؤدي إلى ارتفاع ثروة المستثمر<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> محمد حمر العين، أثر الضريبة على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم ، تخصص إدارة أعمال ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر ، 2019 ، ص 109-110 .



خلاصة الفصل :

يعد الأداء المالي جانباً رئيسياً في أي عمل، ويلعب دوراً مهماً في تحديد نجاح الشركة أو فشلها. يعد فهم الأداء المالي أمراً ضرورياً للمستثمرين والمديرين وأصحاب المصلحة لاتخاذ قرارات مستنيرة. في هذه الدراسة ، قمنا باستكشاف العلاقة بين الأداء المالي والضرائب ، وكيف يمكن للشركات استخدام الأداء المالي لتقليل مسؤوليتها الضريبية.

يشير الأداء المالي إلى قدرة الشركة على جني الأرباح وخلق قيمة لها وللمالكون. إنه جانب مهم من العمليات التجارية، ويساعد المستثمرين والمديرين على تقييم ربحية الشركة وإمكانات نموها. تشمل مؤشرات الأداء المالي الرئيسية النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي والمؤشرات الحديثة. توفر هذه المؤشرات رؤية قيمة حول الصحة المالية للمؤسسة وتساعد أصحاب المصلحة على اتخاذ قرارات مستنيرة.

الفصل الثالث: دراسة أثر  
الضريبة على الأداء المالي  
لمؤسسة ميناء جن جن

## تمهيد

على ضوء ما تم تقديمه في الفصلين السابقين من دراستنا النظرية للضريبة والأداء المالي في المؤسسة للاقتصادية، سنعمل في هذا الفصل على تسليط الضوء على المؤسسة موضوع الدراسة، وذلك باعتبار أن الجانب التطبيقي في أي دراسة هو محاولة إسقاط الجانب النظري على ارض الواقع لاستكمال محاور الدراسة.

ولإلمام بأكثر بدراسة تأثير الضريبة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في المؤسسة المينائية جن جن سنقدم تعريف مختصر عنها ونقوم بتحليل وضعيتها المالية، سنتطرق أيضا إلى الإطار العام للدراسة من خلال مجتمع وعينة الدراسة ومتغيرات ونموذج الدراسة، مع عرض النتائج وتفسيرها، وذلك من خلال المباحث الثلاثة:

المبحث الأول: تقديم مؤسسة ميناء جن جن

المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة

المبحث الثالث: منهجية الدراسة القياسية

## المبحث الأول: تقديم مؤسسة ميناء جن جن

تعتبر مؤسسة ميناء جن جن بجيجل من أبرز المؤسسات المختصة في خدمات النقل البحري المتواجدة في الجزائر وفي شمال إفريقيا نظرا لمساهمتها الكبيرة في الإقتصاد الوطني الجزائري من خلال مداخيلها بالعملة الصعبة، ومن خلال تزويد السوق الوطنية بمختلف السلع عبر عملية الاستيراد أو تسويق المنتج إلى الخارج عبر عملية التصدير، وسنقدم في هذا الجزء من دراستنا نظرة عامة عن نشأة وتطور مؤسسة ميناء جن جن.

## المطلب الأول: لمحة تاريخية

أولا: نشأة وتطور مؤسسة ميناء جن جن<sup>1</sup>:

إن الموقع الاستراتيجي لمدينة جيجل بحوض البحر الأبيض المتوسط وكذا تاريخها العريق، يشهدان لها أنها كانت ولا تزال مدينة تجارية بامتياز مع باقي دول العالم، بدليل أنها كانت عاصمة للإقليم ولشمال إفريقيا، قبل أن تنتقل إلى الجزائر العاصمة الحالية سنة 1527م في العهد العثماني بالجزائر الذي بدأ سنة 1515

وفي ماي 1939م تم احتلال المدينة من طرف الجيش الفرنسي وبالتالي أصبح ميناء جيجل تحت سيطرة المستعمرة الفرنسية إلى غاية الاستقلال سنة 1962م ، ليصبح تحت السيادة الوطنية ويحول إلى فرع تابع لميناء بجاية إلى غاية سنة 1984م حين تم إعادة هيكلته ليصبح مؤسسة وطنية مستقلة برأس مال يقدر بحوالي 5 ملايين دينار ومع تزايد نشاط الميناء في نقل البضائع وامتداد للصيد البحري، مع استغلال جزء منه في النشاط العسكري من طرف البحرية الوطنية، أصبح من الضروري إنشاء ميناء جديد يفك عليه الخناق، وعليه تقرر في أواخر السبعينات بناء ميناء بمنطقة أشواط الذي أطلق عليه اسم " ميناء جن جن " نسبة إلى وادي جن جن القريب منه، والذي أصبح يعد إلى حد الوقت الراهن آخر ميناء تجاري بني بالجزائر بعد الاستقلال وأكبرهم على الإطلاق من حيث المساحة وعمق المياه، كما يعد من أهم الموانئ في شمال إفريقيا لموقعه الاستراتيجي حيث يبعد بحوالي 50 ميلا فقط عن الطريق البحري الذي يربط قناة السويس ومضيق جبل طارق.

وعليه فقد تكلفت بإنجاز هذا المشروع شركتين إيطاليتين وشركة هولندية تحت رئاسة مجمع كوندوت الإيطالية بغلاف مالي يقدر بحوالي 5.2 مليار دينار ممول من عدة أطراف هي: الدولة الجزائرية، الصندوق السعودي للتنمية الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، البنك الإسلامي للتنمية. وبعد حصول الجزائر على استقلالها أصبح ميناء جن جن من بين الهياكل القاعدية للدولة، حيث كان تابعا لميناء بجاية إلى غاية 1984م، تاريخ إعادة هيكلة هذه المؤسسة، حيث أصبح الميناء مستقلا

<sup>1</sup> وثائق المؤسسة مديرية الموارد البشرية مصلحة المستخدمين والتكوين.

تحت لواء مؤسسة ميناء جيجل طبقا لمرسوم الرئاسي 84/173 المؤرخ في 21/07/1984م حيث أصبحت هذه المؤسسة مؤسسة ذات أسهم بلغ رأسمالها حوالي 35 مليون دينار جزائري.

واليوم مؤسسة ميناء جن جن هي مؤسسة عمومية اقتصادية مستقلة ماليا تحت وصاية مجمع الخدمات المينائية (GSP) الكائن مقره بحيدرة الجزائر العاصمة التابع لوزارة النقل (MT)، والمؤسسة هي شركة ذات أسهم برأس مال يقدر بحوالي 4 آلاف مليار دينار جزائري.

ويقع ميناء جن جن في الجزء الشرقي للجزائر بين دائرة عرض 36 درجة و 51 دقيقة شمالا وخط طول 05 درجة و 54 دقائق شرقا، فهو يبعد عن الجزائر العاصمة بحوالي 370 كلم ، و 900 كلم عن مدينة حاسي مسعود البترولية بورقلة ، و 140 كلم عن عاصمة الشرق مدينة قسنطينة و 110 كلم عن المدينة التجارية العلمة بولاية سطيف، كما يبعد عن مدينة جيجل بحوالي 10 كلم إلى الجهة الشرقية تحديدا بمنطقة أشواط التابعة لإقليم بلدية الطاهير بحوالي 02 كلم عن مطار فرحات عباس الدولي، 40 كلم عن المنطقة الصناعية "بلارة" بمدينة الميلية.

ويتربع الميناء على مساحة إجمالية تقدر من 104 هكتار مع إمكانية توسيعه بحوالي 27 هكتار، ومساحة احتياطية لإنشاء منطقة لوجيستكية تقدر ب 350 هكتار.

#### ثانيا: تعريف المؤسسة المينائية جن جن

مؤسسة ميناء جن جن هي مجموعة الوسائل المادية والبشرية جمعت فيما بينها من أجل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف، كما تعتبر البنية الأساسية لبناء دولة تسعى إلى مواكبة الركب الحضاري. والمؤسسة التي نحن بصدد دراستها هي مؤسسة اقتصادية عمومية، وهي شركة ذات رأس مالي حالي يقدر ب: 1.040.000.000.00 دج، تقع هذه المؤسسة في الجهة الشرقية لمدينة جيجل في المنطقة المسماة أشواط.

#### المطلب الثاني: مهام وأهداف مؤسسة ميناء جن جن بجيجل

تتمثل أهم مهام وأهداف مؤسسة ميناء جن جن بجيجل فيما يلي<sup>1</sup>:

#### أولا: مهام مؤسسة ميناء جن جن بجيجل

تتمثل مهام الميناء في مختلف الخدمات التي يقدمها، ويتمثل في التكفل بالبواخر من يوم وصولها إلى الميناء حتى خروجها وذلك عن طريق مايلي:

- الاتصال بطاقم الباخرة قصد إعطائه الضوء الأخضر لدخول الميناء،
- المساعدة عن طريق تقديم نصائح وارشادات خاصة بالأحوال الجوية وكيفية الدخول إلى الميناء، ولتسهيل هذه العملية تقوم قيادة الميناء بتزويد الباخرة بضابط مينائيون الساحبات

<sup>1</sup> وثائق المؤسسة مديرية الموارد البشرية مصلحة المستخدمين والتكوين.

- والزوارق والإرشادات وهذا لتقادي وقوع أي خسائر مادية وبشرية إثر وقوعاً يحدث وتكرر نفس العملية عند خروج الباخرة من الميناء.
- تسهر على حماية البضائع من التلف والسرقة، وذلك بوضعها في المستودعات، من مدى مطابقتها للمواصفات الأمنية،
  - تكفل الميناء بتفريغ وشحن البضائع
  - حراسة البضائع ليلاً ونهاراً لحين تسليمها،
  - كراء مختلف المخازن والأماكن المخصصة للتخزين
  - المساعدة بمختلف التجهيزات منسحابات وزوارق وغيرها للبواخر الداخلية والخارجية من وإلى الميناء تسيير موانئ الصيد البحري الواقعة بولاية جيجل (ميناء زيامة ميناء جيجل، بالإضافة إلى خدمات أخرى كالإمداد بالماء... الخ).

#### ثانياً: أهداف المؤسسة المينائية

إن الهدف الأساسي والرئيسي عند إنجاز أي مؤسسة هو بطبيعة الحال تحقيق الربح، وكذلك الشأن بالنسبة لمؤسسة ميناء جن جن بجيجل ويمكن أن تقسم أهداف المؤسسة إلى أهداف داخلية وأهداف خارجية.

#### 1- الأهداف الداخلية:

- الربح أي نتسعى المؤسسة إلى تحقيق أكبر دخل ممكن.
- النمو: هو عبارة عن زيادة رأس مال المؤسسة وتوسيعها عن طريق فتح وحدات وأماكن أخرى.
- استمرارية النشاط وذلك بتحسين الخدمات وفق المقاييس العلمية المعمول بها.
- الزيادة في حجم التعاملات.

#### 2- الأهداف الخارجية:

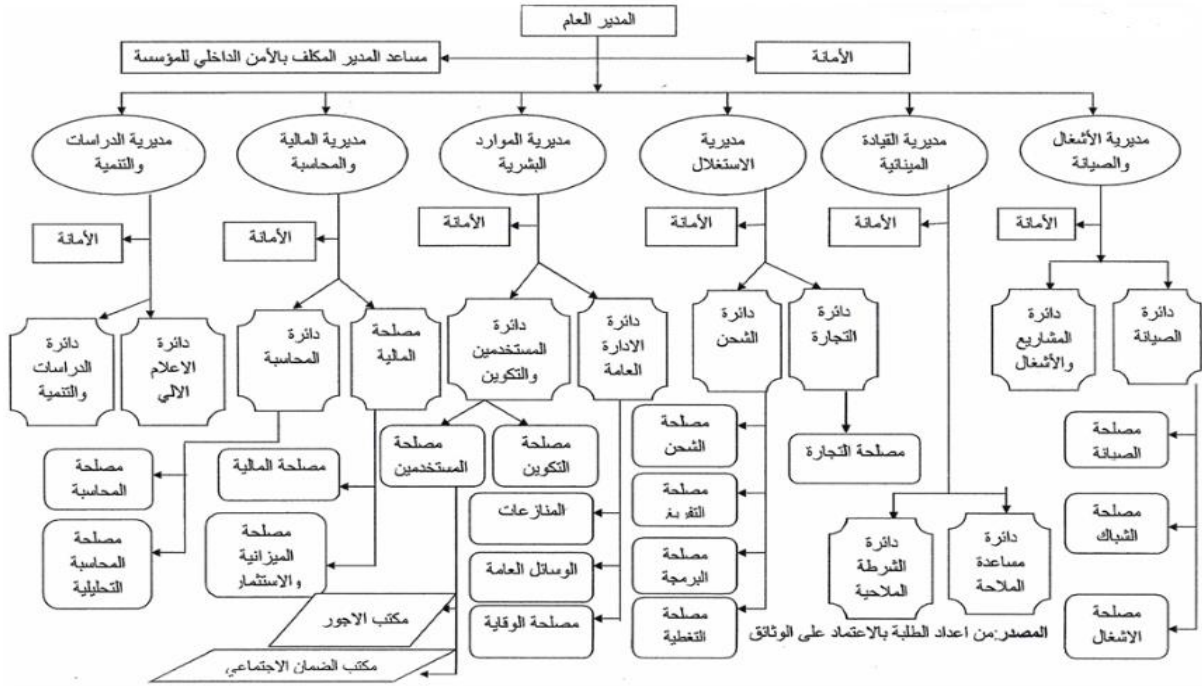
- زيادة الدخل القومي.
- توفير العملة الصعبة.
- توفير مناصب شغل مما يؤدي إلى تقليل حدة البطالة.

#### المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء جن جن

لقد عرفت مؤسسة ميناء جن جن بجيجل تغيرات كثيرة في هيكلها التنظيمي في السنوات الأخيرة وذلك حسب تطور نشاطها الاقتصادي ويمكن تقسيم الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء جن جن بجيجل إلى ما يلي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> نفس المرجع.

الشكل رقم (3-1) الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء جن جن بجيجل



### ➤ دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة 1:

#### 1. المديرية العامة : يترأسها المدير العام الذي يمثل السلطة العليا في المؤسسة والذي بيده الموافقة

أو رفض النقود أو أي حالة تجارية تخص المؤسسة، حيث تعود إليه الصلاحيات ومن بينها:

- المصادقة على تطبيق ومراقبة نشاطات المؤسسة؛
  - تحمل المسؤولية التامة عن كل الوثائق المعالجة وباقي المعاملات التجارية؛
  - تمثيل المؤسسة في جميع نشاطات الحياة العملية؛
  - ضبط تسيير المؤسسة وتحديد الترتيب الهرمي للعمال وتعيين الإطارات العليا؛
  - العمل على فتح وتشغيل الحوالات والصكوك البريدية.
  - توقيع القروض الواردة أو الصادرة في إطار الشروط القانونية.
- وتشمل هذه المديرية بالإضافة إلى المدير العام الأمانة وهي موجودة في كل المديريات، من أهم المهام المسندة إليها مايلي :

- استقبال المراسلين والرسائل التي تصل إلى المديرية.
- ضبط الربط والاتصال مع المدير لضمان سرية برامج المؤسسة .
- استغلال طرق الترتيب والمحافظة على الوظائف .
- كتمان السر وتقديم المراسلات مع تسجيلها إلى عناوينها .
- العمل على تخزين المعلومات إلى حين الحاجة إليها.

<sup>1</sup> وثائق المؤسسة مديريةية الموارد البشرية مصلحة المستخدمين والتكوين.

تجدر الإشارة إلى أن كل مديرية لها أمانة، وكل أمانة تحتوي على الإعمال الآلي. كما نجد أيضا بالإضافة إلى المدير العام والأمانة، مساعدة المدير العام ومن أهم المهام المنسوبة إليه مايلي :

- تنشيط هيكل المؤسسة بغرض تحقيق الأهداف المتعلقة بسياسة التنمية والتنظيم والتسيير في المجال وفي مجال الاستغلال والأمن .
- يتأسس الاجتماعات بغرض تحديد النقاط والعناصر الواجب تحقيقها والأعمال التي تطلب التقويم والتصحيح .
- تمثيل المؤسسة في العالقات الخارجية

## 2. مديرية الأشغال والصيانة

- ضمان الصيانة الدائمة للتجهيزات والمنشآت والهياكل القاعدية والفوقية .
- السهر على تطبيق القوانين داخل المؤسسة.
- تنظيم أشغال المصالح وفق الخطط الموضوعة.
- الإشراف على نشاطات الميناء ومتابعة الأشغال الجديد.
- متابعة ومراقبة المخطط المالي والإداري وجودة المشاريع والأشغال الجديدة.
- السهر على تطبيق وتنفيذ الشروط المتعلقة بعقود السوق.
- القيام بجولات يومية في ورشات الميناء بهدف الإطلاع على حالات و مراحل تقدم الأشغال .
- التخطيط لأشغال الصيانة والدخل وضمان تنفيذها .

وتحتوي هذه المديرية على دائرتين هما:

- دائرة الصيانة: وتضع مصلحة الصيانة، مصلحة الشبكات، ومصلحة الأشغال.
- دائرة المشاريع والأشغال الجديدة.

## 3. مديرية القيادة المينائية : وأهم مهام هذه المديرية مايلي:

- السهر على تطبيق القوانين المعمول بها؛
- السهر على تطبيق القوانين الخاصة بالنقل وتفريغ البضائع الخطيرة بالتنسيق مع مصلحة الاستغلال؛
- مسؤول عن الوقاية ومواجهة الحوادث التي قد تحدث؛
- مطالب بشرح مراكز رصيف الميناء عن طريق حراسة لجنة التوظيف من أجل إعداد التقارير حول الحقائق والتطبيقات المعمول بها؛
- إعطاء حلول تقنية واقتراحات تصحيحية لبعض المشاكل.

وتشمل هذه المديرية دائرتين هما:

- دائرة الشرطة المينائية؛
- دائرة المساعدات الملاحية .



4. مديرية الأشغال : ومن أهم الأعمال المنسوبة إليها :

- تنشيط ومراقبة وتوجيه نشاطات الهياكل المسؤول عنها قصد بلوغ وتحقيق الأهداف المسطرة من قبل المؤسسة؛

- يسهر على تنفيذ تعليمات القوانين والنصوص التشريعية السارية المفعول؛

- السهر على الاستعمال الأمثل للإمكانات المتوفرة في الميناء ؛

- تحديد أسعار الخدمات؛

- السهر على تطبيق قرارات المديرية العامة.

وتشمل هذه المديرية على دائرتين هما:

• دائرة التجارة؛

• دائرة الشحن والتفريغ.

5. مديرية الموارد البشرية : ومن أهم الأعمال المنسوبة إليها ما يلي:

- تشكيل ملفات المنح الاجتماعية؛

- ضبط الحالة الاستهلاكية الشهرية؛

- ضمان الأمن والصحة في العمل؛

- مسؤول عن الوثائق والحفظ في الأرشيف؛

- ضبط مراحل المحولات الشهرية

- انجاز المخططات لعملية التوظيف والتكوين الخاص بالعمال؛

- الإمداد بالحلول والاقترحات لتخطي الأزمات والعراقيل؛

- تحضير ووضع تطبيق سياسة تسيير الموارد البشرية.

وتشمل هذه المديرية على دائرتين هما:

• دائرة الإدارة العامة؛

• دائرة المستخدمين والتكوين.

6. مديرية المالية المحاسبية : ومن أهم الأعمال المنسوبة إليها ما يلي:

- السهر على التطبيق الجيد لكل عمليات المحاسبة

- القيام بتكوين السجلات المحاسبية تبعا للنظام المعمول به؛

- تحديد حسابات وميزانية المؤسسة؛

- تطبيق القرارات الخاصة بالمديرية العامة ومجلس الإدارة.

وتشمل هذه المديرية على دائرتين هما:

• دائرة المالية

• دائرة المحاسبة.

7. مديرية الدراسات والتنمية: ومن أهم أعمالها ما يلي:

- دراسة الإحصائيات والتغيرات والملاحظة فيما يخص التبادلات الخاصة بالنقل؛
- تحديد الحاجيات من الإحصائيات اللازمة في كل المجالات؛
- التمكن من تكنولوجيا النقل البحري وتقنيات النقل والتوزيع؛
- وضع استراتيجية الإعلان والاتصال؛
- تطبيق القوانين المتعلقة بسير النشاطات المينائية السارية المفعول.

وتنقسم هذه المديرية إلى:

- دائرة الإعلام الآلي؛
- دائرة الدراسات.

8. مديرية الموارد البشرية: لها مهام خاصة بها تتمثل فيما يلي:

- تشييط ومراقبة وتوجيه وتنظيم نشاطات الهياكل التابعة لها بغية تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة؛
- العمل على تنفيذ و تطبيق قرارات المديرية العامة و مجلس الإدارة؛
- المساهمة بفضل مبادرتها المستمرة في تحسين وتطوير سير الهياكل التابعة لها في مجال كيفية الأداء والاستخدام؛
- إعداد و تنظيم الوسائل الضرورية التي تتطلبها المكلفة بدعم المديريات المركزية الأخرى وذلك في مجال الموارد البشرية والوسائل الضرورية؛
- المساهمة في إعداد المخططات السنوية والمستقبلية التي تتعلق بالتوظيف والتكوين وذلك بالمساهمة مع المديريات المركزية الأخرى.

وتحت مديريةية الموارد البشرية توجد دائرتين هما:

- دائرة التكوين و المستخدمين: وهي مقسمة إلى مصلحتين هما:
  - أ- مصلحة التكوين من مهامها تذكر:
    - المشاركة في وضع السياسات الخاصة بتكوين أفراد المؤسسة.
    - تطبيق مخطط التكوين المسطر من طرف المؤسسة .
  - ب- مصلحة المستخدمين: التمثل مهام رئيس المصلحة فيما يلي:
    - العمل على متابعة حركة المستخدمين وإعداد الوثائق الضرورية المتعلقة بهم؛
    - القيام بمهمة توظيف المستخدمين؛
    - القيام بإعداد تصريحات الأجور ؛
    - القيام بتنفيذ المقررات المتعلقة بتسوية الوضعيات وغيرها من الأمور المتعلقة بالمسار المهني؛
    - ويتفرع من مصلحة المستخدمين مكاتب الأجر ومكتب المارسل الاجتماعي.

- دائرة الإدارة العامة: وتقوم به:
- مراقبة وتسيير تجهيزات المؤسسة والتكفل بحماية ممتلكاتها؛ - تكلفة بتسيير الوسائل المادية اللازمة لعمل المصالح
- تكلفة بحفظ الأرشيف وتوفير النظافة؛
- تكلفة بالعلاقات الخارجية من أجل تنظيم مهمات العمال واستقبال المكلفين بالمهمات من مختلف الجهات الخارجية.
- وتنقسم دائرة الإدارة العامة إلى مصلحتين هما:
- أ- مصلحة المنازعات: ومهامها تتمثل في:
- إعطاء استشارات حول الجوانب القانونية وعقود التأمين والصفقات؛
- تمثيل المؤسسة أمام مفتشية العمل؛
- تمثيل المؤسسة والقيام بالإجراءات القانونية فيما يخص المنازعات وهذا أمام الجهات القضائية.
- ب- مصلحة الوقاية والأمن: يقوم بـ:
- السهر على الأمن والنظافة داخل الحرم المينائي؛
- اقتراح خطط للنظافة والأمن.

### المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة

سوف يتم تحليل الوضعية المالية وتقييم أداء مؤسسة ميناء جن جن بناء على بعض معايير التقييم التي تطرقنا إليها في الجانب النظري.

#### المطلب الأول: التحليل باستخدام النسب المالية

النسب المالية هي أداة لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة وقياس فعالية التسيير ، فمن خلالها يتمكن المحلل المالي على الوصول الى النتائج المطلوبة ، وهي عديدة لذلك سنقوم بدراسة البعض منها:

#### 1. نسبة السيولة

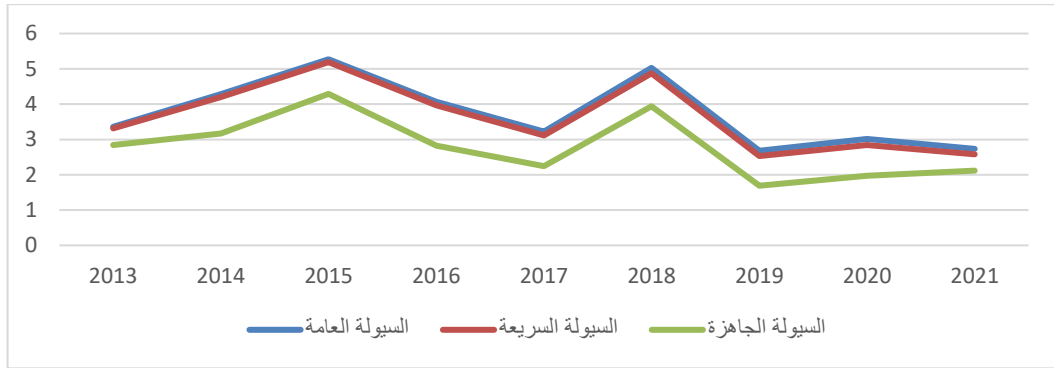
تتمثل مؤشرات السيولة : نسب السيولة العامة، نسب السيولة السريعة ونسب السيولة الجاهزة، سيتم توضيح هذه النسب من خلال معطيات الجدول التالي :

#### الجدول رقم (3-3) : حساب نسب السيولة

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
السيولة العامة	3,36	4,28	5,27	4,07	3,22	5,03	2,68	3,01	2,73
السيولة السريعة	3,31	4,20	5,19	3,97	3,11	4,87	2,53	2,84	2,58
السيولة الجاهزة	2,84	3,17	4,29	2,82	2,24	3,94	1,69	1,97	2,12

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة لفترة (2013-2021)

الشكل رقم (2-3): التمثيل البياني لنسب السيولة للفترة (2013-2021)



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (03)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-3) والشكل رقم (2-3) ان نسبة السيولة العامة خلال فترة الدراسة أكبر بكثير من 1، هذا يعني المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة، وهذا ما يجعلها قادرة على تغطية وتسديد التزاماتها القصيرة الاجل من خلال أصولها الجارية يعني أن المؤسسة متوازنة ماليا . أما السيولة السريعة والتي تكون قيمتها بين (1-0.5) فخلال دراستنا لهذه النسبة وجدناها تتراوح بين (3.31-2.58) أي أنها فاقت النسبة المعيارية المحددة وهذا ما يعتبر تجميد للسيولة من جهة، وما يجعل المؤسسة في حالة ملائمة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير دون اللجوء إلى المخزونات من جهة أخرى .

كما تشير النتائج المتعلقة بالسيولة الجاهزة التي كانت مرتفعة مقارنة بالنسبة المعيارية (0.2-0.3) مما يدل على أن المؤسسة احتفظت بأموال سائلة أكثر من احتياجاتها وهذا دليل على عدم كفاءة المؤسسة في التسيير الجيد لأموالها فكان من الواجب عليها استثمارها في أصول أخرى لتتحصل على أرباح من ورائها عوض تجميدها في البنك أو الصندوق .

## 2. نسبة المردودية :

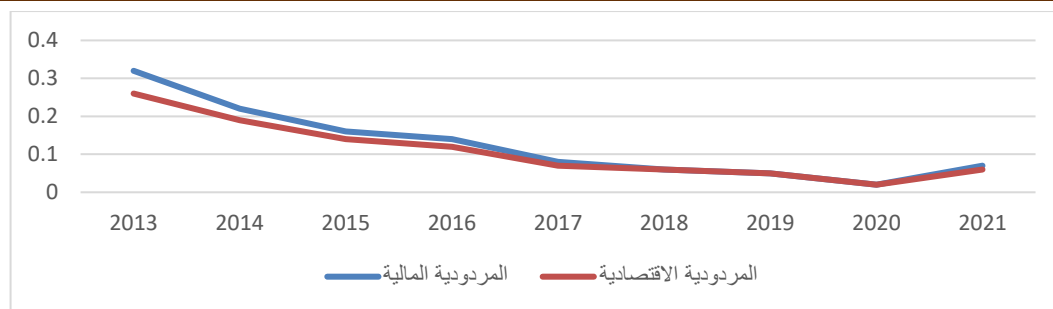
تعتبر المردودية من بين أهم مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة، وهي تعبر عن النسبة بين النتيجة التي تحققها المؤسسة وبين الرسائل المستخدمة للوصول الى هذه النتيجة وهي : المردودية الاقتصادية والمردودية المالية .

### الجدول رقم (3-4) : حساب نسب المردودية

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المردودية المالية	0,32	0,22	0,16	0,14	0,08	0,06	0,05	0,02	0,07
المردودية الاقتصادية	0,26	0,19	0,14	0,12	0,07	0,06	0,05	0,02	0,06

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2013-2021).

الشكل رقم (3-3): التمثيل البياني لنسب المردودية للفترة (2013-2021)



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-4)

نلاحظ من نتائج الجدول رقم (3-4) والشكل رقم (3-3) أن المردودية المالية كانت موجبة خلال سنوات دراستنا، لكنها منخفضة وهذا ما يدل على أن المؤسسة تعتمد على التمويل الخارجي في تكوين النتيجة الصافية وهي سياسة غير رشيدة قد تؤدي بالمؤسسة إلى مخاطر.

أما المردودية الاقتصادية فتظهر لنا النتائج أعلاه بأنها كانت موجبة أيضا خلال السنوات الخمسة ولكنها منخفضة بحيث أنه ارتفع في السنة الأخيرة إلى 0,06 وهي من مؤشر مقبول بالنسبة للمؤسسة، غير أنها تبقى غير كافية وسبب ضعفها هو سوء استخدام الأموال المؤسسة أو سوء التسيير في أصولها.

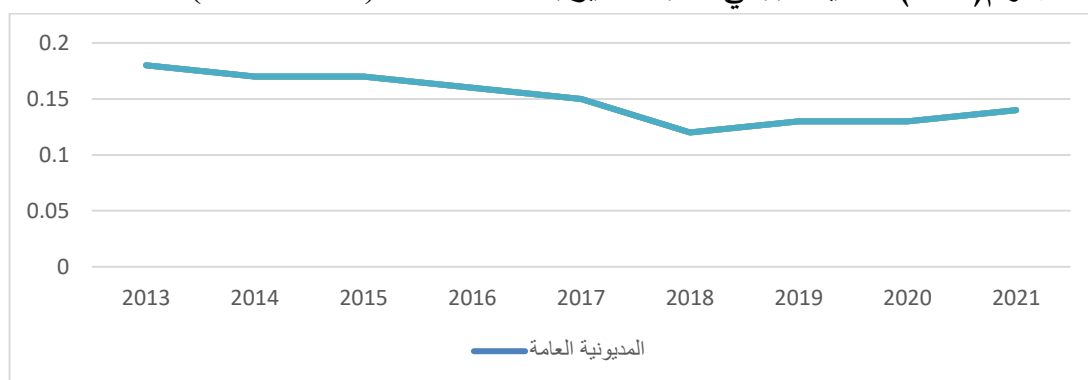
### 3. نسبة المديونية :

الجدول رقم (3-5) : حساب نسب المديونية

البيان	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013
المديونية العامة	0,14	0,13	0,13	0,12	0,15	0,16	0,17	0,17	0,18

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة لفترة (2013-2021)

الشكل رقم (3-4): التمثيل البياني لنسبة المديونية العامة للفترة (2013-2021)



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-5)

من خلال الجدول رقم (3-5) والشكل رقم (3-4) نلاحظ أن نسبة المديونية العامة في سنوات دراستنا كانت أقل من 0,5 وهذا يدل على أن المؤسسة أصبحت لا تواجه صعوبة في سداد قيمة الديون و الفوائد حين يصل موعد استحقاقها.

### 4. نسبة الربحية

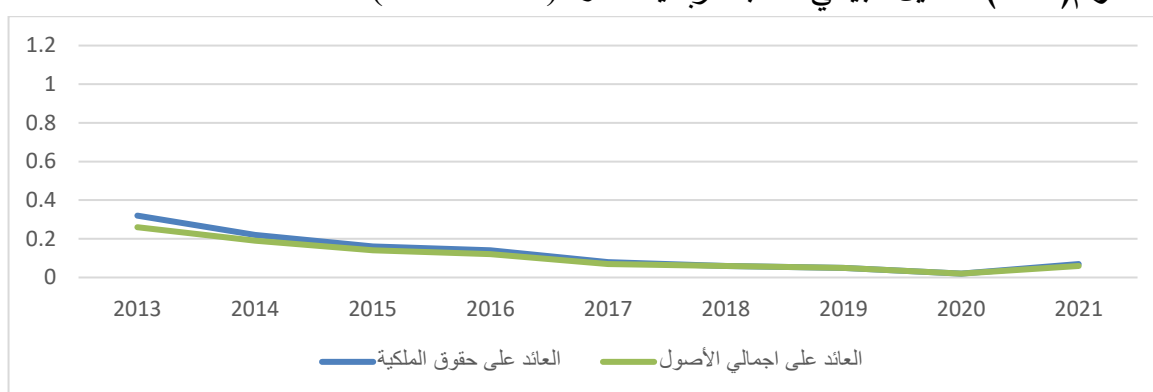
اعتباراً أن الربحية هي الغاية التي تسعى إلى تحقيقها المؤسسة، لذلك فهناك جملة من المعايير التي يمكن الاستناد عليها في تقييم ذلك، من خلال ما سبق يمكن حساب نسب الربحية، حيث كانت النتائج المتحصل عليها كما يلي:

**الجدول رقم (3-6) : حساب نسب الربحية**

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
العائد على حقوق الملكية	0.32	0.22	0.16	0.14	0.08	0.06	0.05	0.02	0.07
العائد على إجمالي الأصول	0.26	0.19	0.14	0.12	0.07	0.06	0.05	0.02	0.06

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة لفترة (2013-2021)

**الشكل رقم (3-5): التمثيل البياني لنسب الربحية للفترة (2013-2021)**



المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3-6)

نلاحظ من الجدول رقم (3-6) والشكل رقم (3-5) أن معدل العائد على حقوق الملكية في انخفاض على مدار ثمن سنوات وفي السنة التاسعة يعود للارتفاع يعني ذلك ان المؤسسة غير قادرة على توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين كما أن الإدارة تقوم باتخاذ قرارات وإجراءات سيئة حول إعادة استثمار رأس المال.

أما عن معدل العائد على إجمالي الأصول فهو مستمر في الانخفاض ثم يعود للارتفاع في السنة الأخيرة بنفس نسبة السنة السادسة ما يمثل سوء استعمال الأصول، كما يمكن تبرير ذلك بأن المؤسسة تملك عدة أصول غير مستغلة أو مهملة أو أصول جديدة تم اقتناءها لغرض الإنتاج ولم تستعمل للعملية الإنتاجية.

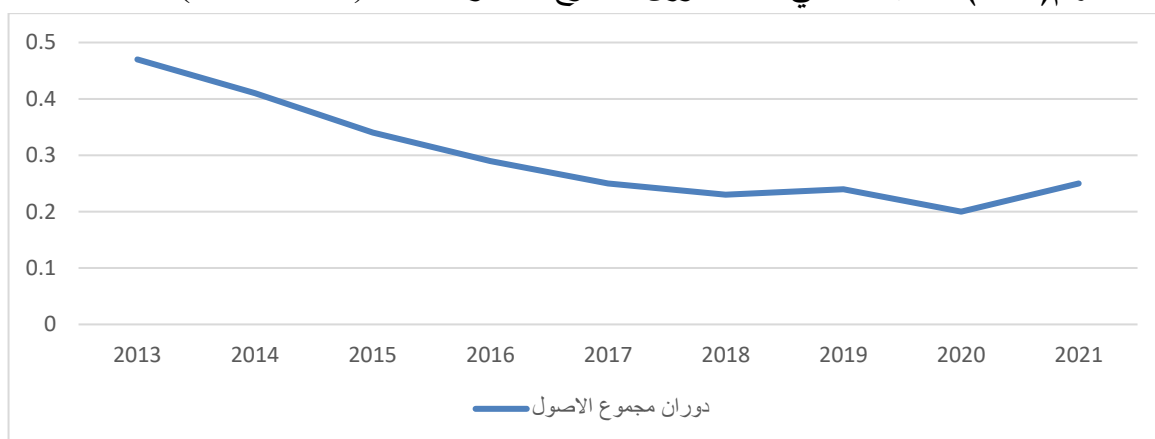
**5. نسبة النشاط :**

**الجدول رقم (3-7) : حساب نسب النشاط**

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
دوران مجموع الأصول	0,47	0,41	0,34	0,29	0,25	0,23	0,24	0,20	0,25

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة لفترة (2013-2021)

الشكل رقم (3-6): التمثيل البياني لنسبة دوران مجموع الأصول للفترة (2013-2021)



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-7)

#### التعليق :

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-7) وشكل رقم (3-6) أن معدل دوران مجموع الأصول يقدر في السنة الأولى ب 0.47، وهذا يدل على كفاءة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها، وأن المؤسسة تعمل بمستوى لأبأس به من طاقتها الإنتاجية، وهذا يعني أن المؤسسة يمكنها من زيادة حجم مبيعاتها دون زيادة رأس مالها، وبعدها في باقي السنوات يبدأ بالتراجع يدل ذلك على تراجع أداء المؤسسة في تلك السنوات، ليرتفع في السنة الأخيرة وذلك دليل على ارتفاع أداء المؤسسة خلال هذه السنة .

#### المطلب الثاني: باستخدام مؤشرات التوازن المالي

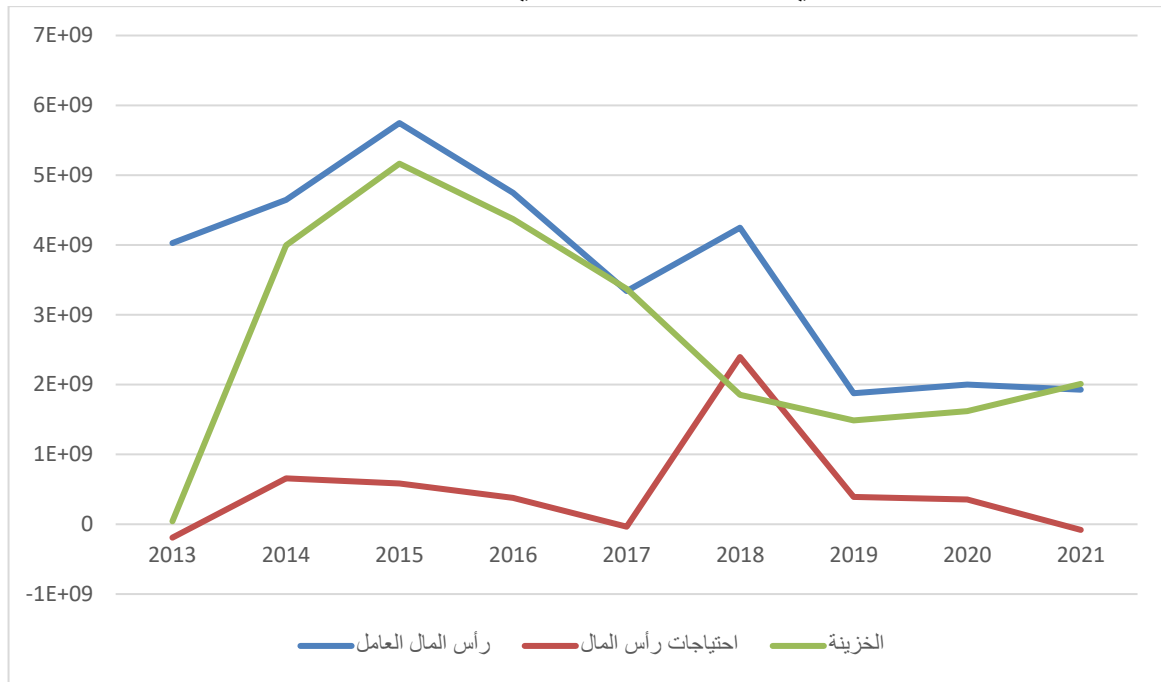
يستخدم المحلل المالي ثلاث توازنات و تتمثل في رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة

الجدول رقم (3-8): حساب مؤشرات التوازن المالي

البيان	رأس المال العامل	احتياجات رأس المال	الخزينة
2013	4025456075	-191812714	42172689
2014	4647989610	654948699	3993040911
2015	5746201427	582007792	5164193635
2016	4747189982	376158872	4371031110
2017	3339295769	-33042034	3372334803
2018	4249443945	2395044623	1854399322
2019	1876451003	391163231,52	1485287772
2020	2001731818	383673541,08	1618058277
2021	1925384369	-82830598	2008214967

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة لفترة (2013 - 2021)

الشكل رقم (3-7): التمثيل البياني لمؤشرات التوازن المالي للفترة (2013-2021)



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-8)

#### التعليق :

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-8) و الشكل (3-7) أن رأس المال العامل موجب خلال الفترة المدروسة و هذا يعني أن الأموال الدائمة تمول الأصول الثابتة و منه يمكن القول أن المؤسسة حققت التوازن المالي خلال هذه السنوات بالرغم من تناقصة في بعض الأحيان و ذلك نتيجة إنخفاض في الأموال الدائمة و بالتحديد في الديون طويلة الأجل . على العموم فإن رأس المال العامل الموجب يسمح بهامش أمان لمواجهة أي حالة غير ملائمة للمؤسسة .

أما بالنسبة للإحتياج في رأس المال العامل نجده سالب في سنة 2013، 2017 وسنة 2021 و هذا يدل على أن الشركة ليست في حاجة إلى التمويل لأن خصوم الدورة فائضة عن احتياجات التمويل في أصول الاستغلال ، و هذا يعني أن الشركة لها فائض في رأس المال العامل و ذلك بعد تغطية و تمويل إحتياجات الدورة ، على عكس السنوات الباقية التي كان فيها إحتياج في رأس المال موجب حيث يدل على أن الشركة في حاجة إلى تمويل أصولها المتداولة بواسطة ديون قصيرة الأجل . أما الخزينة فنجدها موجبة في سنوات الدراسة (2013-2021) و هذا يعني بأن الموارد المحققة بواسطة دورة الإستغلال يمول جزء من الإستخدامات المستقرة ، و بمعنى آخر يمول الموردون إستثمارات المؤسسة و تتطلب هذه الحالة تدعيم الموارد الدائمة .

#### المبحث الثالث: منهجية الدراسة القياسية

بعد تحديد المؤسسة التي ستكون محل الدراسة، وبهدف إجراء دراسة قياسية شاملة، كان من الضروري إتباع إطار منهجي لتحقيق الأهداف التي حددناها عند بدء هذه الدراسة. سيتم في هذا السياق



تقديم عينة ممثلة للدراسة وتوضيح المتغيرات المتعلقة بالدراسة، بالإضافة إلى الأسلوب الإحصائي المعتمد. وفي النهاية، سنقدم ونحلل نتائج الدراسة.

### المطلب الأول: عينة الدراسة ومتغيرات الدراسة

لقد خصصنا هذا المطلب للتطرق إلى عينة الدراسة، وتحديد وعرض المتغيرات التي تم اختيارها لتفسير أثر الضريبة على الأداء المالي بمؤسسة ميناء جن جن.

#### أولاً: عينة الدراسة

تتمثل عينة الدراسة في مؤسسة ميناء جن جن والذي يعد من أهم المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل ويلعب دور حيوي في تحقيق التنمية المحلية بها. حيث تم اختيار الفترة الزمنية الممتدة ما بين 2013 إلى 2021 لإجراء هذه الدراسة.

#### ثانياً: متغيرات الدراسة:

استناداً إلى الدراسات السابقة التي تناولت محددات الأداء المالي من جهة وأثر الضريبة على الأداء المالي، قمنا باختيار أهم المتغيرات المستخدمة لتفسير تأثير الضريبة، على معدل العائد على الأصول. ويمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

#### الجدول رقم (3-9): متغيرات الدراسة، طرق قياسها والدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها

الدراسات السابقة	الرمز	طريقة القياس	المؤشر	المتغيرات
				المتغيرات المستقلة
محمد حمر العين 2019 ياسمين يوسف عبد المجيد الصالح 2019 مروى بوراس، حمزة بوعلي 2022 Ileana Cosmina Pitulic 2013	ETR	الضريبة الواجبة الدفع / النتيجة العادية قبل الضرائب	المعدل الفعلي للضريبة	1
ياسمين يوسف عبد المجيد الصالح 2019	DTS	الفوائد المستحقة / الدخل قبل الفوائد والضرائب	الوفرات الضريبية للدیون	2
ياسمين يوسف عبد المجيد الصالح 2019	NDTS	الاهتلاكات / مجموع الاصول	الوفرات الضريبية لغير الديون	3
				المتغيرات التابعة

أمينة حمادة 2018 محمد حمر العين 2019 ياسمين يوسف عبد المجيد الصالح 2019 مروى بوراس، حمزة بوعلي 2022 Ileana Cosmina Pitulic 2013 Gartchie John Gaits and others 2013	ROA	صافي الربح / إجمالي الأصول	معدل العائد على الأصول	1
				المتغيرات الضابطة
John Gartchie Gaitsand others 2013	SIZE	لوغاريتم رقم الأعمال	حجم المؤسسة	1
أمينة حمادة 2018	SA	الأصول الثابتة / مجموع الأصول	هيكل الأصول	2
أمينة حمادة 2018	GROWTH	أصول السنة-n-أصول السنة-1 n-1/أصول السنة	نمو المؤسسة	3

المصدر: من إعداد الطالبتين

ثالثاً: عرض متغيرات الدراسة

الجدول رقم (3-10): متغيرات الدراسة لميناء جن جن للفترة (2013-2021)

GROWTH	SIZE	SA	NDTS	DTS	ETR	ROA	
0.069	22.4430	0.51519	0.036	0	0.23	0.26	2013
0.1018	20.1159	0.5338	0.054	0.001893	0.22	0.19	2014
0.1252	22.3291	0.5157	0.052	0.014416	0.23	0.14	2015
0.0974	22.2941	0.6083	0.046	0.001528	0.23	0.12	2016
-0.0125	22.1168	0.6950	0.068	0.001164	0.26	0.07	2017
0.0063	22.0283	0.6678	0.075	0.006208	0.26	0.06	2018
0.02708	22.1035	0.8175	0.079	0	0.17	0.05	2019
-0.0275	21.9089	0.8120	0.097	0.000519	0.23	0.02	2020
0.0366	22.1717	0.8163	0.103	0	0.21	0.06	2021

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: الأسلوب المنهجي المتبع في الدراسة:

سنقوم بتحديد الأسلوب المنهجي المتبع في الدراسة من خلال تقديم النموذج الإحصائي المعتمد وكذلك الاختبارات الإحصائية المستعملة في تحليل النتائج.

أولاً: النموذج الإحصائي المتبع:

سنعتمد في هذه الدراسة على نموذج الانحدار الخطي المتعدد والذي يستند على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع  $Y_i$  وعدد من المتغيرات المستقلة  $X_1, X_2, \dots, X_k$  وحد عشوائي  $\varepsilon_i$  ويعبر عن هذه العلاقة بالنسبة ل  $n$  من المشاهدات و  $k$  من المتغيرات المستقلة، بالصيغة التالية:<sup>1</sup>

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{i1} + \beta_2 X_{i2} + \dots + \beta_k X_{ik} + \varepsilon_i$$

حيث:

$Y_i$ : المتغير التابع؛

$\beta$ : معاملات المجتمع الغير معروفة؛

$X_i$ : المتغير المستقل؛

$\varepsilon_i$ : الحد العشوائي؛

ثانياً: الاختبارات الإحصائية المستعملة

تستعمل هذه الاختبارات لدراسة ما إذا كان النموذج ذو معنوية، وهل للمتغيرات المختارة المقدرة على تفسير الظاهرة المدروسة، حيث يتم اختبار كل من المعنوية الكلية للنموذج ومعامل التحديد بالإضافة إلى الارتباط الذاتي للأخطاء، بعد ذلك يتم اختبار معنوية المعالم.

### 1- اختبار المعنوية للنموذج

يهدف هذا الاختبار لمعرفة مدى معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة ( $X_1, X_2, \dots, X_k$ ) والمتغير التابع ( $Y$ ).

ويعتمد على نوعين من الفروض<sup>2</sup>

- **فرضية العدم ( $H_0$ ):** تنص عن انعدام العلاقة بين كل المتغيرات المستقلة ( $X_1, X_2, \dots, X_k$ ) وبين

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_k = 0 \quad \text{المتغير التابع } (Y) \text{ أي:}$$

- **الفرضية البديلة ( $H_1$ ):** وتتص على وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أي:

$$H_0: \beta_1 \neq \beta_2 = \dots = \beta_k \neq 0$$

بعد احتساب قيمة ( $F$ ) تقارن مع قيمتها الجدولية بدرجة حرية ( $k-1$ ) للبسط و ( $N-k$ ) للمقام ولمستوى معنوية معين؛

<sup>1</sup>حسين علي بخيت، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 135.

<sup>2</sup>نفس المرجع، ص 168.

فإذا كان:  $F_{cal} < F_{tab}$  نقبل ( $H_0$ ) أي أن العلاقة الخطية المدروسة غير معنوية وليس هناك تأثير لأي متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

أما إذا كان:  $F_{cal} > F_{tab}$  نرفض ( $H_0$ ) ونقبل ( $H_1$ ) أي أن العلاقة المدروسة معنوية وهناك على الأقل متغير مستقل واحد من المتغيرات ( $X_k$ ) ذو تأثير في ( $Y$ ).

## 2- معامل التحديد ( $R^2$ )

معامل التحديد ( $R^2$ ) هو تربيع لمعامل الارتباط، وهو معامل ذو دلالة إحصائية وقياسية مهمة جدا حيث يدل على النسبة التي يفسرها المتغير المستقل من التغير في المتغير التابع وتكون قيمته أصغر من قيمة معامل الارتباط عدا في حالة ( $r=1$ )، بسبب أن جذر كل كسر هو أكبر من الرقم الأصلي وأن تربيع الكسر هو أصغر من الكسر الأصلي، ويستخدم معاملي الانحدار والتحديد في اختبار جودة توفيق النماذج القياسية والاستدلال الإحصائي، كما أن له علاقة وثيقة مع الانحدار ومعامل الانحدار ( $b$ )<sup>1</sup>. وتكون قيمة ( $R^2$ ) محصورة بين 0 و 1 فإذا كان<sup>2</sup>.

$R^2 = 1$ : توجد علاقة معنوية تامة بين المتغير التابع والمستقل؛

$R^2 = 0$ : لا توجد علاقة بين المتغير التابع والمستقل؛

$0 < R^2 < 1$ : وجود علاقة معنوية غير تامة بين المتغير التابع والمستقل؛

## 3- اختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات:

نستخدم اختبار (TT-Statistic) لاختبار معنوية المعاملات المقدرة، أي تأثير كل متغير مستقل

$(X_1, X_2, \dots, X_k)$  على حدى بالمتغير التابع  $Y$ ، وذلك حسب الفروض التالية:

- فرضية العدم ( $H_0$ ): معناه أن  $\beta_j = 0$

- الفرضية البديلة ( $H_1$ ): معناه أن  $\beta_j \neq 0$

ويكتب إختبار (T) بالصيغة التالية:

$$T = \frac{|\hat{b}_j - b_j|}{\hat{\sigma}_{\hat{b}_j}} = \frac{|\hat{b}_j - 0|}{\hat{\sigma}_{\hat{b}_j}} \sim t_{n-k-1, \frac{\alpha}{2}}$$

وبعد حساب قيمة (T) تقارن قيمته مع القيمة الجدولية بدرجة حرية ( $n-k-1$ ) وعند مستوى معنوية معين

لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم، ومن ثم إختبار معنوية المعاملات المقدرة، فإذا كانت<sup>3</sup>:

-  $T_{cal} > T_{tab}$  نقبل الفرض البديل ( $H_1$ ) وبالتالي المتغير المستقل ( $X_k$ ) يؤثر في المتغير التابع  $Y$ .

<sup>1</sup>وليد إسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الطبعة العربية الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 77.

<sup>2</sup>جيلالي جيلاطو، الاقتصاد التطبيقي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 82.

<sup>3</sup>صغيري سيدعلي، محاضرات في الاقتصاد القياسي مدعمة بحزمة من البرامج الإحصائية (SPSS, Stata, Eviews و Gretl)، جامعة يحي

فارس، المدينة، الجزائر، 2019، ص 61.

$T_{cal} < T_{tab}$  - تقبل الفرض الصفري ( $H_0$ ) وبالتالي المتغير المستقل ( $X_k$ ) لا يؤثر في المتغير التابع  $Y$ .

#### 4- اختبار Breusch-Godfrey

يرتكز هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج والذي يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من درجة أكبر من الواحد، فتمودج الانحدار الذاتي للأخطاء من الدرجة  $P$  يكتب على الشكل التالي:<sup>1</sup>

$$\hat{\epsilon}_t = P_1 \hat{\epsilon}_{t-1} + P_2 \hat{\epsilon}_{t-2} + \dots + P_p \hat{\epsilon}_{t-p} + U_t$$

ليكن النموذج العام حيث الأخطاء مرتبطة ذاتيا:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{t1} + \beta_k X_{tk} + P_1 \hat{\epsilon}_{t-1} + P_2 \hat{\epsilon}_{t-2} + \dots + P_p \hat{\epsilon}_{t-p} + U_t$$

وهناك خطوات لإجراء هذا الاختبار:

- تقدير معادلة النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية للحصول على البواقي.

- تحديد الانحدار المساعد وتقديره.

- يتم حساب معامل التحديد  $R^2$  من الانحدار المساعد، حيث لوحظ أن  $R^2 (n-m)$  يخضع لتوزيع كاي تربيع  $X^2$ ؛

- يتم تحديد الفرض العدمي والفرض البديل كما يلي:

$$H_0: P_1 = P_2 = \dots = P_p = 0 \quad \text{لا يوجد ارتباط ذاتي}$$

$$H_1: P_1 \neq P_2 \neq \dots \neq P_p \neq 0 \quad \text{يوجد ارتباط ذاتي}$$

- يتم مقارنة قيمة  $R^2 (n-m)$  مع القيمة الجدولية كاي تربيع  $X^2$  عند مستوى معنوية معين، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية نرفض فرضية العدم  $H_0$  ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$  والذي يقضي وجود ارتباط ذاتي، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية فإننا لا نستطيع رفض فرضية العدم وبالتالي فلا يوجد ارتباط ذاتي يبين الأخطاء العشوائية.<sup>2</sup>

#### 5- اختبار عدم تجانس التباين (ARCH):

يستخدم هذا الاختبار لاختبار عشوائية أخطاء السلسلة الزمنية، أي اختبار أن الأخطاء تتبع توزيع طبيعي متمائل مستقل من خلال تمثيل  $T$  من قيم مربعات الأخطاء العشوائية في نموذج انحدار بحث ثابت، ومن ثم اختبار وجود تأثير للارتباط الذاتي، وتكتب فرضية الاختبار بالصيغة التالية:<sup>3</sup>

$$H_0 = a_i = 0 \text{ for } (i = 1, 2, \dots, p)$$

$$vs H_1: a_i \neq 0$$

ما إحصاءات الاختبار فيمكن حسابها باستخدام الصيغة التالية:

<sup>1</sup>بمحمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد، ورقلة، 2011، ص 100.

<sup>2</sup>حسام علي داود، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews7، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 156.

<sup>3</sup>محمد عبد السميع عناني، التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الاقتصادية، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009، ص 185.

$$Archtest = T \times R^2 \sim X^2_{(p)}$$

حيث أن T تمثل عدد المشاهدات المدروسة ضمن الإزاحة

$$R^2 = \frac{SSR}{SST}$$

SSR : يمثل مجموع مربعات الانحدار؛

SST : يمثل مجموع مربعات الكلي؛

تقارن إحصاءات الاختبار مع القيم الجدولية لاختبار كاي بدرجة (P) وعند مستوى معنوية  $\alpha$ ، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية نرفض الفرضية  $H_0$  أي لا يوجد تأثير ل ARCH والعكس صحيح.

### المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة

نسعى من خلال هذا المطلب إلى تحليل نتائج الانحدار الخطي المتعدد والمتحصل عليها بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews11 وذلك من خلال تحليل الارتباط و الانحدار، ثم تقديم تفسير اقتصادي للنموذج.

#### أولاً: تحليل مصفوفة الارتباط

من أجل إعطاء نظرة أولية عن وجود علاقة تأثير بين متغيرات الدراسة، سنقوم أولاً بدراسة علاقة الارتباط ما بين هذه المتغيرات. ويوضح الجدول التالي نتائج الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة منها (ROA, ETR, DTS, NDTs, SA, SIZE) والتابعة (ROA)

#### الجدول رقم (3-11): مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة

	ROA	ETR	DTS	NDTS	SA	SIZE	GROWTH
ROA	1.000000	0.061831	0.085748	-0.843844	-0.863354	-0.194768	0.696275
ETR	0.061831	1.000000	0.281578	-0.206096	-0.355062	0.078472	-0.184533
DTS	0.085748	0.281578	1.000000	-0.260438	-0.478120	0.122786	0.460740
NDTS	-0.843844	-0.206096	-0.260438	1.000000	0.908275	0.039184	-0.692390
SA	-0.863354	-0.355062	-0.478120	0.908275	1.000000	0.201128	-0.759200
SIZE	-0.194768	0.078472	0.122786	0.039184	0.201128	1.000000	-0.190416
GROWTH	0.696275	-0.184533	0.460740	-0.692390	-0.759200	-0.190416	1.000000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 11

#### 1- تحليل الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والمتغيرات الضابطة:

أخذ معامل الارتباط بين المتغير التابع (ROA) والمتغيرات المستقلة والضابطة (ETR, DTS, NDTs) (SA, SIZE, GROWTH) العديد من القيم يمكن تفسيرها كما يلي:

- يشير معامل الارتباط بين معدل العائد على الأصول (ROA) والمعدل الفعلي للضريبة (ETR) على وجود علاقة طردية بين المتغيرين، حيث بلغ الارتباط (6.18 %) وهذا يعني وجود علاقة ايجابية أما قوة العلاقة فهي ضعيفة جدا بين كل من معدل العائد على الأصول والمعدل الفعلي للضريبة.
  - تشير كذلك نتائج تحليل الارتباط إلى وجود علاقة طردية بين معدل العائد على الأصول (ROA) والوفرات الضريبية للديون (DTS)، حيث بلغ الارتباط (85.74 %) بمعنى قوة الارتباط بين معدل العائد على الأصول والوفرات الضريبية للديون (DTS) قوية جدا.
  - تظهر نتيجة الارتباط الثنائي بين معدل العائد على الأصول (ROA) والوفرات الضريبية غير الديون (NDTS) وجود علاقة عكسية بينهما، حيث قدر الارتباط (84.38 %) ، وهو ما يدل على وجود علاقة قوية بين المتغيرين.
  - كما تشير نتائج تحليل الارتباط لوجود علاقة عكسية بين معدل العائد على الأصول (ROA) وهيكل الأصول (SA)، حيث كان الارتباط مرتفعا والذي قدر ب(86.33%) .
  - وتكشف النتائج عن وجود علاقة عكسية بين معدل العائد على الأصول (ROA) والحجم (SIZE)، حيث قدر الارتباط بينهما (19.47%)، وهذا ما يدل على وجود علاقة ضعيفة بين المتغيرين.
  - وأخيرا تبين النتائج وجود علاقة طردية بين كل من نمو المؤسسة (GROWTH) ومعدل العائد على الأصول (ROA)، حيث قدر الارتباط (69.62%)، يعني انقوة العلاقة او الارتباط فهي فوق المتوسط بين كل من معدل العائد على الأصول ونمو المؤسسة.
- 2- تحليل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والضابطة فيما بينها:**
- تشير نتائج تحليل مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة إلى العديد من القيم يمكن تفسيرها كما يلي:
  - بلغ معامل الارتباط بين المعدل الفعلي للضريبة (ETR)، وكل من الوفرات الضريبية للديون (DTS) ، حجم المؤسسة (28.15%) (SIZE)، (7.84%)، ( ) على التوالي حيث كان الارتباط موجب، في حين كان هذا الأخير عكسيا بين الوفرات الضريبية غير الديون (NDTS) وهيكل الأصول (SA)، ونمو المؤسسة (GROWTH)، حيث بلغ (20.60%)، (47.81%)، (18.45%) على التوالي.
  - توضح النتائج وجود علاقة طردية بين الوفرات الضريبية للديون (DTS)، و الحجم (SIZE)، ونمو المؤسسة (GROWTH) حيث بلغ معدل الارتباط بينهما (12.27%)، (46.07%) على التوالي ، في حين كان الارتباط عكسي بين الوفرات الضريبة غير الديون (NDTS) و هيكل الأصول (SA)، حيث بلغ (26.04%)، (47.81%) على التوالي.

- تبين نتائج التحليل وجود ارتباط موجب بين الوفرات الضريبية غير الديون (NDTS)، وهيكلة الأصول (SA) والحجم (SIZE) الذي بلغ (90.82%)، على التوالي، وارتباط سالب مع ونمو المؤسسة (GROWTH) الذي بلغ (69.23%).
- تكشف النتائج وجود ارتباط إيجابي بين وهيكلة الأصول (SA) والحجم (SIZE) حيث بلغت (20.11%)، ووجود ارتباط سلبي مع ونمو المؤسسة (GROWTH) التي بلغت (75.92%).
- وأخيرا تبين النتائج وجود ارتباط سالب بين الحجم (SIZE) ونمو المؤسسة (GROWTH)، حيث بلغ (19.04%).

#### ثانيا: تحليل نتائج الانحدار الخطي المتعدد

من خلال مخرجات برنامج Eviews 11 سنقوم في هذا الجزء بعرض وتحليل نتائج الانحدار الخطي المتعدد، وتقدير معاملات الدراسة.

#### 1. النموذج الأولي

بعدما قمنا بإدخال جميع البيانات إلى برنامج Eviews11 والمتمثلة في كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المقاس بالعائد على الأصول (ROA)، تحصلنا على النموذج الأولي للدراسة. والجدول التالي يوضح ذلك:

#### الجدول رقم (3-12): نتائج النموذج الأولي للدراسة

Dependent Variable: ROA  
Method: Least Squares  
Date: 05/30/23 Time: 00:11  
Sample: 2013 2021  
Included observations: 9

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.510610	0.133829	3.815376	0.0623
ETR	-1.505066	0.236130	-6.373883	0.0237
DTS	-9.572952	1.075142	-8.903898	0.0124
NDTS	2.827661	0.523397	5.402512	0.0326
SA	-1.423348	0.133532	-10.65926	0.0087
SIZE	0.033720	0.006330	5.327125	0.0335
GROWTH	-0.423986	0.157234	-2.696530	0.1144
R-squared	0.996450	Mean dependent var		0.107778
Adjusted R-squared	0.985801	S.D. dependent var		0.077585
S.E. of regression	0.009245	Akaike info criterion		-6.477961
Sum squared resid	0.000171	Schwarz criterion		-6.324564
Log likelihood	36.15082	Hannan-Quinn criter.		-6.808991
F-statistic	93.56734	Durbin-Watson stat		3.063499
Prob(F-statistic)	0.010612			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews 11

من خلال الجدول يمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:



$$ROA = 0.510610 - 1.505066ETR - 9.572952DTS + 2.827661NDTS - 1.423348SA + 0.033720SIZE - 0.423986GROWTH + \varepsilon_i$$

#### أ- اختبار المعنوية الكلية للنموذج

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج يتم مقارنة القيمة الإحصائية "Ficher" الجدولية (k-1. n-k) أي (6.2) F بقيمة "Ficher" المحتسبة.

من خلال الجدول (3-12) نلاحظ أن قيمة "Ficher" المحتسبة قدرت بـ  $F_{cal} = 93.56734$  وهي أكبر بكثير من القيمة الجدولية والتي قدرت بـ  $F_{tab} = 19.33$  عند مستوى معنوية 5%. كما أن القيمة الاحتمالية للإحصائية (F-statistic)  $prob(F)$  قدرت بـ (0.010612) وهي أقل تماما من مستوى المعنوية 5%.

وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية  $H_0$  وتقبل الفرضية البديلة ، وهذا معناه أن النموذج ذو معنوية وهناك على الأقل متغير مستقل واحد من المتغيرات يؤثر على المتغير التابع.

#### ب- اختبار جودة النموذج

يتم اختبار جودة النموذج من خلال معامل التحديد (**R-squared**)، والذي يعبر عن قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير المتغير التابع.

من خلال الجدول (10) نلاحظ أن  $R^2 = 0.996450$ . وهذا معناه أن النسبة التي تفسرها المتغيرات المستقلة من التغير الحاصل في المتغير التابع والمتمثل في الأداء المالي لميناء جن جن قدر بـ 99.64% وهي نسبة ممتازة تدل على أن النموذج ذو جودة عالية، أما النسبة المتبقية وهي 0.36 فهي ترجع إلى وجود متغيرات أخرى تؤثر على النموذج لكنها لم تتضمنه.

#### ج - اختبار معنوية المعالم

اختبار معنوية المعالم نعتمد على الإحصائية (**t statistic**) ، فإذا كانت القيمة المحسوبة للمعالم أكبر من القيمة الجدولية نرفض الفرضية الصفرية، أما إذا كانت أقل نرفض الفرضية البديلة، كما يمكن الحكم على معنوية المعالم من خلال مستوى الدلالة (**prob**) ، فتكون ذات معنوية إذا كانت قيمة (**prob**) أقل تماما من مستوى الثقة 5%.

من خلال الجدول (10) نلاحظ أن القيمة الإحصائية (**t**) المحسوبة لكل من المعدل الفعلي للضريبة (ETR)، الوفرات الضريبية للديون (DTS)، والوفرات الضريبية لغير الديون (NDTS) وهيكل الأصول (SA) و حجم المؤسسة (SIZE) قدرت بالقيمة المطلقة (6.373883)، (8.903898)، (5.402512)، (10.04695)، (5.327125) على التوالي، وهي أكبر من القيمة الجدولية المقدر بـ (t=4.303) عند مستوى الثقة 5%، أي أن القيم المحسوبة تتمتع بالمعنوية، في حين قدرت احتمالاتها على التوالي بـ (0.0237)، (0.0124)، (0.0326)، (0.0087)، (0.335) وهي أقل من 0.05، وهو ما يؤكد على معنوية المعالم.

أما القيمة الإحصائية (t) المحسوبة لنمو المؤسسة (GROWTH) التي قدرت (2.696530) وهي أقل من القيمة الجدولية، كما أن إحصائياتها كانت أكبر من 0.05 وبالتالي كانت على التوالي (0.1144)، وهو ما يدل على أن هذه المتغيرات لا تتمتع بالمعنوية.

د - الارتباط الذاتي للأخطاء:

للكشف عن وجود ارتباط ذاتي للأخطاء نستعمل اختبار Breush-Godfrey

الجدول رقم (3-13): نتائج اختبار Breush-Godfrey للانحدار الخطي المتعدد

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:  
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	1.911374	Prob. F(1,1)	0.3987
Obs*R-squared	5.908676	Prob. Chi-Square(1)	0.0151

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Eviews11

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-13) أن القيمة الاحتمالية **Prob. Chi-square** والمساوية (0.0151) أصغر من 0.05 أي نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم **Ho** وبالتالي يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء.

ولتصحيح ذلك نقوم بما يلي:

- عدم تجانس تباين الأخطاء:

للكشف عن وجود تجانس تباين الأخطاء نستعمل **ARCH**

الجدول (3-14): نتائج اختبار ARCH للانحدار الخطي المتعدد

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.086492	Prob. F(1,6)	0.7786
Obs*R-squared	0.113684	Prob. Chi-Square(1)	0.7360

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Eviews11

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) أن القيمة الاحتمالية **Prob Chi-square** والمساوية (0.7360) أكبر من 0.05 أي نقبل فرضية العدم **Ho** ونرفض الفرضية البديلة وبالتالي لا يوجد مشكل تجانس تباين الأخطاء.

- تصحيح الارتباط الذاتي للأخطاء:

لاحظنا من خلال النتائج الممثلة في الجدول (3-13) والجدول (3-14) أن هناك مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء بينما مشكل تجانس التباين لا يوجد، وهذا يعني أنه يمكن تصحيح النموذج من خلال استعمال طريقة **Huber-White** التي تعمل على معالجة مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء. والجدول الموالي يوضح نتائج النموذج النهائي بعد التصحيح:

الجدول رقم (3-15): نتائج النموذج النهائي للدراسة المصحح

Dependent Variable: ROA  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/30/23 Time: 21:48  
 Sample: 2013 2021  
 Included observations: 9  
 Huber-White-Hinkley (HC1) heteroskedasticity consistent standard errors  
 and covariance

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.510610	0.091498	5.580578	0.0306
ETR	-1.505066	0.217288	-6.926604	0.0202
DTS	-9.572952	0.588300	-16.27224	0.0038
NDTS	2.827661	0.521418	5.423026	0.0324
SA	-1.423348	0.115584	-12.31440	0.0065
SIZE	0.033720	0.003238	10.41367	0.0091
GROWTH	-0.423986	0.149493	-2.836170	0.1051
R-squared	0.996450	Mean dependent var	0.107778	
Adjusted R-squared	0.985801	S.D. dependent var	0.077585	
S.E. of regression	0.009245	Akaike info criterion	-6.477961	
Sum squared resid	0.000171	Schwarz criterion	-6.324564	
Log likelihood	36.15082	Hannan-Quinn criter.	-6.808991	
F-statistic	93.56734	Durbin-Watson stat	3.063499	
Prob(F-statistic)	0.010612	Wald F-statistic	1236.625	
Prob(Wald F-statistic)	0.000808			

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Eviews11

ثالثا: تفسير نتائج الدراسة

- تؤثر المتغيرات المستقلة والضابطة والمتمثلة في كل من المعدل الفعلي للضريبة، الوفرات الضريبية للديون، الوفرات الضريبية غير الديون وهيكل الأصل وحجم المؤسسة وأيضا نمو المؤسسة على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول (ROA) بحيث تقسر هذه المتغيرات 99.64% من التغير الحاصل في الأداء المالي لميناء جن جن، أما النسبة المتبقية 0.36% فهي ترجع إلى عوامل أخرى.
- نلاحظ من خلال النموذج النهائي أن قيمة معامل المعدل الفعلي للضريبة (ETR) تساوي (- 1.505066) ، وهذا يدل على وجود أثر سلبي للمعدل الفعلي للضريبة على الأداء المالي لميناء جن جن المقاسة بمعدل العائد على الأصول. أي أن ارتفاع المعدل الفعلي للضريبة يؤدي إلى التقليل من معدل العائد على الأصول، وهذا بسبب ارتفاع العبء الضريبي الناتج عن ارتفاع في قيمة الضرائب المستحقة على المؤسسة والتي يتم اقتطاعها عند حساب الربح الصافي. مما يؤثر على قيمة هذا الربح ومنه يؤثر في النهاية على معدل العائد على الأصول. كما أن القيمة المعنوية للمعدل الفعلي للضريبة (ETR) أصغر من مستوى المعنوية 5% والتي قدرت ب (0.0202)، وهي ذات دلالة إحصائية، أي أن المعدل الفعلي للضريبة له تأثير معنوي على الأداء المالي لميناء جن جن، وعليه نقبل الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعدل

- الفعلي للضريبة على الأداء المالي بمؤسسة ميناء جن جن. وهذا ما لا يتوافق مع دراسة (محمد حمر العين 2019) ودراسة (ياسمين يوسف عبد المجيد الصالح 2019) بينما تتوافق مع دراسات (مروى بوراس، حمزة بوعلي 2022)، ودراسة (Ileana Cosmina Pitulic 2013).
- استنادا لنتائج النموذج النهائي تبين لنا أن القيمة المعنوية للوفرات الضريبية للديون (DTS) تساوي (0.0038) وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، بالإضافة إلى أن قيمة المعامل قدرت ب (-9.572952)، وهذا يدل على وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للوفرات الضريبية للديون في الأداء المالي لمؤسسة ميناء جن جن. فبالرغم أن الوفر الضريبي للديون تستفيد منه المؤسسة من أجل تقليل العبء الضريبي، إلا أن سبب أثره السلبي يرجع إلى أن مؤسسة ميناء جن جن لا تحقق وفرات ضريبية للديون بالقيمة التي تنعكس على النتيجة الصافية، لأن نسبة اعتماد المؤسسة على القروض نسبة ضعيفة. وبالتالي لا تستفيد من المزايا الضريبية التي منحها لها المشرع الجزائري. مما أثر سلبا على الأداء المالي، وهذا يعني أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للوفرات الضريبية للديون على الأداء المالي بمؤسسة ميناء جن جن، وعليه نقبل الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للوفرات الضريبية للديون على الأداء المالي بمؤسسة ميناء جن جن، وقد جاءت نتائج هذه الدراسة مخالفة لدراسة (ياسمين يوسف عبد المجيد صالح 2019).
- من خلال النموذج النهائي للدراسة نلاحظ أن قيمة احتمال (Prob) للوفرات الضريبية غير الديون (NDTS) تساوي (0.0324) وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، في حين قدرت قيمة المعامل ب (2.827661)، وهو ما يدل على وجود أثر إيجابي معنوي للوفرات الضريبية غير الديون على الأداء المالي لميناء جن جن. لأنها ساهمت في تخفيض قيمة النتيجة الخاضعة للضريبة، ومن ثم التخفيض في قيمة الضرائب المدفوعة. مما ينعكس على الربح الصافي من ثم على معدل العائد على الأصول. بالإضافة إلى ذلك اعتماد المؤسسة على الاهتلاكات في تمويل البعض من احتياجاتها يساهم في التقليل من الاستدانة ويعزز الاعتماد على التمويل الذاتي مما يحقق استقلالية مالية للمؤسسة محل الدراسة. وهذا ينعكس أيضا على أدائها المالي، وعليه نقبل الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للوفرات الضريبية غير الديون على الأداء المالي بمؤسسة ميناء جن جن، وقد جاءت نتائج هذه الدراسة مشابهة لدراسة (ياسمين يوسف عبد المجيد صالح 2019) والتي توصلت إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للوفرات الضريبية البديلة على الأداء المالي.
- أما في ما يتعلق بهيكل الأصول (SA)، فقد أظهر لنا نموذج الدراسة أن قيمة احتمال (Prob) لهيكل الأصول تساوي (0.0065) وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وقيمة المعامل تساوي (-1.423348). ويمكن تفسير هذا التأثير السلبي لهيكل الأصول في الأداء المالي بأن ميناء

جن جن لا يستخدم أصوله الثابتة (الأصول غير الجارية) استخداما فعالا لتحسين أدائه، وهذا يعني وجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لهيكل الأصول على الأداء المالي، وعليه نقبل الفرضية الرابعة: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهيكل الأصول على الأداء المالي بمؤسسة ميناء جن جن**. ونلاحظ أن دراستنا تتوافق مع دراسة ( أمينة حمادة 2018).

- كما أظهرت نتائج التقدير الإحصائي، وجود أثر إيجابي لحجم المؤسسة (SIZE) والأداء المالي، أي كلما زاد حجم المؤسسة بوحدة واحدة أدى ذلك إلى زيادة الأداء المالي لميناء جن جن بمقدار (0.033720) وحدة، ويمكن تفسير ذلك بأنه كلما زاد حجم المؤسسة أصبحت أكثر تنوعا وأقل تذبذبا في إيراداتها السنوية بالإضافة إلى تحكمها الجيد في التكاليف مما ينعكس على النتيجة الصافية من ثم العائد على الأصول الذي عبرنا بواسطته عن الأداء المالي. وعليه نقبل الفرضية الخامسة: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم المؤسسة على الأداء المالي بمؤسسة ميناء جن جن**، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (John Gartchie Gatsi 2013).

- وأخيرا نلاحظ من خلال النموذج النهائي أن القيمة المعنوية لنمو المؤسسة (GROWTH) أكبر من مستوى المعنوية 5% والتي قدرت ب (0.1051)، وقيمة المعامل تساوي (-0.423986)، وهذا يدل على وجود علاقة سلبية بنمو المؤسسة ومعدل العائد على الأصول ولكنها ليس ذات دلالة إحصائية، أي أن نمو المؤسسة ليس لها تأثير معنوي على الأداء المالي لميناء جن جن، وعليه نرفض الفرضية السادسة: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنمو المؤسسة على الأداء المالي في ميناء جن جن**، وهذه النتيجة تتعارض مع النتيجة المتوصل إليها في دراسة ( أمينة حمادة 2018) حيث كان للنمو أثر ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي.

## خلاصة الفصل:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الضريبة على الأداء المالي لميناء جن جن خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2013 إلى سنة 2021 ، حيث تم قياس الأداء المالي من خلال العائد على الأصول. في حين تمثلت المتغيرات المستقلة للدراسة في كل من المعدل الفعلي للضريبة، الوفرات الضريبية للديون، الوفرات الضريبية لغير الديون. أما المتغيرات الضابطة فهي متمثلة في حجم المؤسسة، هيكل الأصول و نمو المؤسسة.

حيث أظهرت نتائج الانحدار الخطي المتعدد أن المتغيرات المستقلة المعتمدة والمتمثلة في كل من المعدل الفعلي للضريبة، الوفرات الضريبية للديون، الوفرات الضريبية لغير الديون والمتغيرات الضابطة التي تتمثل في حجم المؤسسة، هيكل الأصول و نمو المؤسسة، تفسر ما قيمته 99.64% من التغير الحاصل في الأداء المالي لميناء جن جن، أما النسبة المتبقية 0.36% فترجع لعوامل أخرى، وتبين من خلال نتائج اختبار المعنوية أنه يوجد اثر سلبي ذات دلالة إحصائية لكل من المعدل الفعلي للضريبة والوفرات الضريبية للديون وهيكل الأصول على الأداء المالي، في حين الوفرات الضريبية لغير الديون وحجم المؤسسة ذو اثر ايجابي ذات دلالة إحصائية على الأداء المالي، أما نمو المؤسسة فلم يكن له اثر ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي لميناء جن جن.

الخاتمة العامة

### خاتمة

من خلال ما جاء في هذه الدراسة النظرية والتطبيقية يمكن القول بأن الأداء المالي يعد مؤشر هام يحدد اتجاهات سير نشاط المؤسسة، ومدى الإقتراب أو الإبتعاد عن تحقيق الأهداف، ويرتبط بعوامل عديدة تختلف باختلاف البيئة التي تنشط فيها المؤسسة. حيث كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على أثر الضريبة على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، إذ تبين لنا أن الضريبة لها دور فعال في دعم و تحسين الأداء المالي.

ومن اجل دراسة أثر الضريبة على الأداء المالي للشركات الاقتصادية، لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة 2013-2021، وقد تم استخدام ثلاث مؤشرات للتعبير عن الضريبة وهم المعدل الفعلي للضريبة والوفرات الضريبية للديون ولغير الديون ، كما تم استخدام معدل العائد على الاصول كمقياس للأداء المالي، إلى جانب ذلك قامت الدراسة باختبار أثر مجموعة من المتغيرات الضابطة إلى جانب متغير الضريبة على الأداء المالي، تعلقة في مجملها بالنسب والمعدلات الخاصة بتقييم الأداء المالي للشركات وشملت كلا من حجم المؤسسة، هيكل الاصول ونمو المؤسسة وعليه تم بناء نموذج انحدار خطي متعدد يعبر فيه عن المتغير التابع بمعدل العائد على الاصول.

من خلال هذه الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نلخصها فيما يلي:

أولاً : نتائج الدراسة:

#### 1. النتائج النظرية:

- تعتبر الضريبة أداة من أدوات السياسة المالية وهي من أبرز الادوات التي تؤثر على الحياة الاقتصادية.
- لكل شكل من المؤسسات مجموعة من الضرائب تخضع لها، ومنه فعلى المؤسسات الإطلاع على مزايا وسلبيات كل شكل قصد إختيار الشكل القانوني وحتى الموقع الجغرافي الذي يوفر لها أكبر قدر ممكن من المزايا الضريبية.
- إن الاداء المالي كان ولا يزال محل اهتمام الباحثين والأكاديميين كونه هدف أساسي للمؤسسة، كذلك يبقى دائما في ظل التعديلات بحثا عن أحسن مؤشرات التي يمكن أن تقيس الأداء المالي بدقة أكثر.
- تعتبر عملية الأداء المالي في المؤسسة عملية بالغة الأهمية لأنها تمكن من تحديد مستوى تحقيق الأهداف.
- النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي والحديثة، تعتبر من أهم الأدوات المعتمدة للتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

#### 2. النتائج التطبيقية



- تفسر المتغيرات المستقلة والمتغيرات الضابطة المعدل الفعلي للضريبة والوفرات الضريبية للديون وغير الديون، حجم المؤسسة، هيكل الأصول ونمو المؤسسة ما نسبته 99.64% من التغير الحاصل في المتغير التابع والتمثل في الأداء المالي والمقاس بالعائد على الأصول، أما النسبة المتبقية 0.36% فترجع إلى عوامل أخرى؛
- وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للمعدل الفعلي للضريبة على العائد على الأصول للمؤسسة،
- يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين الوفرات الضريبية للديون والأداء المالي لميناء جن جن.
- أثبتت النتائج أنه يوجد أثر ايجابي معنوي للوفرات الضريبية لغير الديون على الأداء المالي لميناء جن جن.
- أثبتت نتائج الانحدار وجود أثر معنوي لحجم المؤسسة على الأداء المالي لميناء جن جن.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لهيكل الأصول على الأداء المالي لميناء جن جن.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لنمو المؤسسة على الأداء المالي لميناء جن جن، ويمكن تفسير هذا بوجود عوامل أخرى أكثر أهمية تؤثر على الأداء المالي؛

#### ثانيا: الإقتراحات و التوصيات:

- لا بد من الإهتمام بدراسة التأثيرات الضريبية للمساهمة في تحسين القدرات المالية للمؤسسة.
- ضرورة نشر الثقافة الضريبية بين المكلفين بالضريبة عن طريق المناشر الإعلامية التي تبرز النظام الضريبي المتبع في الجزائر وتعلم المكلفين بواجباتهم وحقوقهم.
- أهمية أخذ الوفرات الضريبية بعين الإعتبار عند تحديد أي سياسة من سياسات المؤسسة، لما له من أثر واضح في تدعيم المراكز المالي.
- من الضروري على الدولة أن تأخذ بعين الإعتبار عند فرض الجوانب التالية: الوعاء، المعدل، وطريقة التحصيل، طبيعة وخصائص المؤسسة الإقتصادية.
- ضرورة متابعة الأداء المالي لمؤسسة جن جن.
- على مؤسسة ميناء جن جن أن تولي اهتماما كبيرا بعملية تقييم الأداء المالي وهذا لإكتشاف نقاط القوة والضعف في مركزها المالي لتحسينها ومواجهتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها .

#### افاق الداراسة:

من خلال دراستنا تبين لنا أن هناك جوانب هامة جدية بالدراسة و البحث، لذا فإننا نقترح بعض المواضيع ذات الصلة بموضوع الدراسة والتي يمكن أن تكون عناوين لدراسات مستقبلية تتمثل فيما يلي:

- محددات الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية.
- أثر الهيكل المالي على الاداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية.
- دور التخطيط الضريبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

# قائمة المراجع

#### 1. الكتب

1. إبراهيم أحمد عبد الغفور، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
2. اكرم احمد الطويل صاح الدين شيل جاسم ، " الشراء وفق sevenrighte والأداء الاستراتيجي " ، دار البازوري ، السعودية.
3. بشار حسين العجل، الخراج والضرائب المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2018.
4. بمحمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد، ورقلة، 2011.
5. الجودي صاطوري، حسين بلعجوز، تقييم المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
6. جيلالي جيلاطو، الاقتصاد التطبيقي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
7. حامد عبد المجيد دراز، وآخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2003.
8. حسام علي داود، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews7، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
9. حسين علي بخيت، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
10. حسين مصطفى، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
11. حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
12. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، اسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
13. رضا خلاصي، النظام الجبائي الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2006.
14. سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، إقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، مصر، 2007.
15. سعيد علي محمد العبدوي، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

16. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.
17. طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
18. عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للإقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2001.
19. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
20. عادل محمد القطاونة ، عدي حسين عفاة ، المحاسبة الضريبية ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2005 .
21. عبد الله الحريسي خميد، تطبيقات فيات بالضرائب بالنظام الجبائي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
22. علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
23. فاطمة السويسي، المالية العامة، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005.
24. فتحي أحمد زياب عواد، إقتصاديات المالية العامة، ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
25. فوزي عطوي، المالية العامة، منشورات الحلبي الحفوصة، لبنان، بيروت، 2003.
26. قاسم نايف علوان، نجية ميلاد الزباني، ضريبة القيمة المضافة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
27. مراد ناصر، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
28. المرسي السيد مجازي، مبادئ الإقتصاد العام، الدار الجامعية للطباعة وللنشر ، بيروت، لبنان، 2002.
29. محمد عباس محرزي، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
30. محمد عباسي محرزين المدخل إلى الجبائية والضرائب، دار النشر ITCIS، الجزائر، 2010.
31. محمد عبد السميع عناني، التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الاقتصادية، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009.

32. محمد طاقة، هدى الغزالي، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.
33. محمد محمود الخطيب، الاداء المالي واثره على عوائد اسهم الشركات المساهمة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر واتوزيع، عمان، 2010.
34. نائل حسن عدس، عبد الناصر نور، الضرائب و محاسبتها، الطبعة الأولى، دار المسيرة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
35. هوارى معراج، واخرون، القرار الاستثنائي في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
36. وليد إسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الطبعة العربية الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006
37. يونس أحمد البطريق، وآخرون، المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
2. الرسائل الجامعية:

1. أحلام فهد دقاق، تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية باستخدام نموذج القيمة الاقتصادية المضافة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في قسم التمويل والمصارف، جامعة حماة، 2017 .
2. احمد شعشوع، دور التحليل المالي في إتخاذ قرارات الإستثمار دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بسطيف، رسالة مقدمة ضمن متطمبات الحصول على شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميله، 2021/2020.
3. باسل أمين شعيب مسمح، أثر هيكل الملكية على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2018 .
4. البشير زيدي، دور التقارير المالية في تحسين الأداء المالي -دراسة ميدانية مجمع صيدال-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، أكتوبر 2011.
5. توفيق سميح محمد الاغوات، دور المؤشرات المالية في تقييم الأدا المالي لشركة البوتاس العربية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الإسراء، الأردن، 2015/2014.

6. رحمة نابتي، النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي، رسالة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2014-2013.
7. سيدعلي صغيري ، محاضرات في الاقتصاد القياسي مدعمة بحزمة من البرامج الإحصائية (Gretl و SPSS,Stata,Eviews)، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2019
8. صخر وائل محمود الأحمد، ظاهرة انتقال عبء الضرائب غير المباشرة في فلسطين، رسالة لنيل شهادة ماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2005.
9. صفاء بوضياف، دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي دراسة تطبيقية في قطاع الحليب ومشتقاته، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018/2017.
10. عادل عشي، الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعة كوابل بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خبزر، بسكرة، 2002/2001 .
11. عناب بكر مصطفى عمر، دور الهيكل التمويلي في تحقيق العوائد المالية والقيمة السوقية للشركة دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الأزهر، غزة، 2015.
12. عمار أكرم عمر الطويل، " مدي اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
13. عمر بن دادة، دور التحليل المالي في تقييم كفاءة القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع الرياض -سطيف-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل-، الجزائر، 2017/2016.
14. غنية بوربيعة، محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في مالية المؤسسة، جامعة الجزائر-3-، 2012/2011.
15. محمد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل التمويلي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بالعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خبزر، بسكرة، 2015/2016.

16. محمد حمر العين، أثر الضريبة على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم ، تخصص إدارة أعمال ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر، 2019.
17. محمد رزقي، تحليل تأثير رأس المال الفكري على الأداء المالي للمؤسسة دراسة تجريبية على عينة من المؤسسات الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018/2017.
18. نبيلة قدور، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام الية المقارنة المرجعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في المالية والمحاسبة، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، 2018-2019.
19. نفيسة حجاج، أثر الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات والإتصال على الأداء المالي، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث في المالية و المحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017-2016 .
20. نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2014/2015.

### 3. المجلات

1. أحلام برحاييلي، زبير عياش، أثر الحوكمة في تفعيل القرار الاستثماري في أسواق رؤوس الأموال، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 1، 19 افريل 2018.
2. أمحمد زرنوح ، الأداء في المنظمة، مجلة سوسيوولوجيا، المجلد 1 ، العدد 3 ، يوم 14 ديسمبر 2017 .
3. اميرة دباش، جمام محمود، أثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية دراسة حالة عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر، مجلة دراسات وابحاث، العدد 26، مارس 2017.
4. أمينة شيهوب، تقييم الأداء المالي للصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء في ظل جائحة كوفيد19-، دفتر البحوث العلمية المجلد 10 ، العدد 2، 1 أكتوبر 2022 .
5. خالد سيف الإسلام بوخلخال، علال بن ثابت، قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، المجلد العدد 1، 25 نوفمبر 2020.
6. رشيد حفصي ، دراسة و تحليل تأثير سياسة توزيع الأرباح على أداء أسهم المؤسسات المدرجة في السوق المالي ، حالة سوق دبي المالي في الفترة ما بين 2011- 2014، المجلة



- الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة قاصد مرياح ورقلة، الجزائر، العدد 2 ، جوان 2016.
7. سامية فكير، عبد الرحمان مغاري، مراقبة الأداء المالي لشركات المساهمة من خلال تطبيق قواعد الحوكمة على الأنظمة المالية و المحاسبية و أثر ذلك على كفاءة الأسواق المالية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 12، العدد 20، 2012.
8. سميحة بوحفص، سعاد معاليم، أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار التمويل "دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية"، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 2، 19 ديسمبر 2019.
9. سهام كردودي، صبرينة كردودي، الضريبة وأثرها في ترشيد القرارات المالية، مجلة دراسات جبائية، المجلد 5، العدد 2، 2016.
10. الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010 .
11. صافية بومصباح، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيليس (ATM)، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 8، العدد 2 ، ديسمبر 2022
12. عادل علي بابكر الماحي أبو الجود، دور النسب المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية دراسة تطبيقية على مصرف الراجحي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 03، ديسمبر 2019.
13. عبد الله إبراهيم أحمد بوحيمد، مرونة الطلب السعرية وظاهرة انتقال العبء الضريبي : حالة تطبيقية على القطاع العقاري السكني والتجاري بالمملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للتجارة و التمويل، المجلد 39، العدد 2، 30 جوان 2019.
14. عبد المليك مزهودة ، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، بسكرة، الجزائر، العدد 01، 2001.
15. العلا رضاني، وآخرون، دور الأساليب الكمية في اختيار القرارات التمويلية المتوازنة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة المدبر، المجلد 2، العدد 2، 2015.
16. محمد لمين علوان، لطفي شعباني، دور الهيكل المالي في إتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 1، جوان 2020 .

17. مصطفى عوادي، منير عوادي، مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد الثاني، العدد الأول، 2021.
18. منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 31، عدد 1، جوان 2020.
19. نور أبو الرب، مفيد الظاهر، أثر قرار توزيع الأرباح على سعر السهم وحجم التداول للشركات المدرجة في سوق فلسطين لأوراق المالية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 8، 2006.
4. المنتقيات والمؤتمرات والندوات:
1. حميد بن حوجة، عقيلة باصور، دور مراقبة التسيير في تحقيق الأداء الشامل من خلال لوحة القيادة الإستشرافية، ملتقى وطني حول: دور مراقبة التسيير كألية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة - البليدة -2-، يوم 25 أفريل 2017.
2. الحواس زواق، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، مداخلة مقدمة لملتقى دولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، 14-15 أفريل 2009.
3. محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني الأول حول: واقع واتفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 5 و6 ماي 2013، ص 8.
4. مليكة زغيب، إلياس بوجعادة، دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، 14-15 أفريل 2009، ص 3.
5. نصر الدين بن نذير، أيوب شمالل، لوحة القيادة كأداة لتقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE، مداخلة حول مراقبة التسيير كألية لحوكمة المؤسسات و تفعيل الابداع، جامعة البليدة -2-، يوم 25 أفريل 2017.
6. نبيل عبد الرءوف إبراهيم، نموذج مقترح لقياس أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المتداولة في سوق المال المصري (دراسة ميدانية تطبيقية)، مؤتمر جمعية الضرائب المصرية "المنظومة الضريبية المستقبلية وأثرها على الاقتصاد والاستثمار"، يوم: 17/16 سبتمبر.

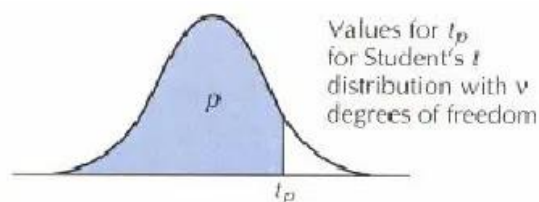
ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Abdelhak Chennaoui, et autre, **Evaluation de la performance financière des banques participative au Maroc**, Revue du contrôle de la comptabilité et de l'audit, volume 7, Numéro 1, 28 Mars 2023.
2. Bernard Martory, Crozet Daniel, **Gestion des ressources humaines, pilotage social et performances**, Dunod, France, 2016.

3. Zineb Issor," **La performance de l'entreprise : un concept complexe au multiples dimensions** ", Projectics / Proy ctica / Projectique, n 17, 2017.

قائمة الملاحق

## الملحق رقم 01: جدول توزيع Student



**TABLE A.3 Values of  $t$  for Various Probability Levels,  $p$**

$\nu$	$t_{.60}$	$t_{.75}$	$t_{.85}$	$t_{.90}$	$t_{.95}$	$t_{.975}$	$t_{.99}$	$t_{.995}$	$t_{.9975}$	$t_{.999}$	$t_{.9995}$
1	0.325	1.000	1.963	3.078	6.314	12.71	31.82	63.66	127.3	318.3	636.6
2	0.289	0.816	1.386	1.886	2.920	4.303	6.965	9.925	14.09	22.33	31.60
3	0.277	0.765	1.250	1.638	2.353	3.182	4.541	5.841	7.453	10.21	12.92
4	0.271	0.741	1.190	1.533	2.132	2.776	3.747	4.604	5.598	7.173	8.610
5	0.267	0.727	1.156	1.476	2.015	2.571	3.365	4.032	4.773	5.893	6.869
6	0.265	0.718	1.134	1.440	1.943	2.447	3.143	3.707	4.317	5.208	5.959
7	0.263	0.711	1.119	1.415	1.895	2.365	2.998	3.499	4.029	4.785	5.408
8	0.262	0.706	1.108	1.397	1.860	2.306	2.896	3.355	3.833	4.501	5.041
9	0.261	0.703	1.100	1.383	1.833	2.262	2.821	3.250	3.690	4.297	4.781
10	0.260	0.700	1.093	1.372	1.812	2.228	2.764	3.169	3.581	4.144	4.587
11	0.260	0.697	1.088	1.363	1.796	2.201	2.718	3.106	3.497	4.025	4.437
12	0.259	0.695	1.083	1.356	1.782	2.179	2.681	3.053	3.428	3.930	4.318
13	0.259	0.694	1.079	1.350	1.771	2.160	2.650	3.012	3.372	3.852	4.221
14	0.258	0.692	1.076	1.345	1.761	2.145	2.624	2.977	3.326	3.787	4.140
15	0.258	0.691	1.074	1.341	1.753	2.131	2.602	2.947	3.286	3.733	4.073
16	0.258	0.690	1.071	1.337	1.746	2.120	2.583	2.921	3.252	3.686	4.015
17	0.257	0.689	1.069	1.333	1.740	2.110	2.567	2.898	3.222	3.646	3.965
18	0.257	0.688	1.067	1.330	1.734	2.101	2.552	2.878	3.197	3.610	3.922
19	0.257	0.688	1.066	1.328	1.729	2.093	2.539	2.861	3.174	3.579	3.883
20	0.257	0.687	1.064	1.325	1.725	2.086	2.528	2.845	3.153	3.552	3.850
21	0.257	0.686	1.063	1.323	1.721	2.080	2.518	2.831	3.135	3.527	3.819
22	0.256	0.686	1.061	1.321	1.717	2.074	2.508	2.819	3.119	3.505	3.792
23	0.256	0.685	1.060	1.319	1.714	2.069	2.500	2.807	3.104	3.485	3.768
24	0.256	0.685	1.059	1.318	1.711	2.064	2.492	2.797	3.091	3.467	3.745
25	0.256	0.684	1.058	1.316	1.708	2.060	2.485	2.787	3.078	3.450	3.725
26	0.256	0.684	1.058	1.315	1.706	2.056	2.479	2.779	3.067	3.435	3.707
27	0.256	0.684	1.057	1.314	1.703	2.052	2.473	2.771	3.057	3.421	3.690
28	0.256	0.683	1.056	1.313	1.701	2.048	2.467	2.763	3.047	3.408	3.674
29	0.256	0.683	1.055	1.311	1.699	2.045	2.462	2.756	3.038	3.396	3.659
30	0.256	0.683	1.055	1.310	1.697	2.042	2.457	2.750	3.030	3.385	3.646
40	0.255	0.681	1.050	1.303	1.684	2.021	2.423	2.704	2.971	3.307	3.551
50	0.255	0.679	1.047	1.299	1.676	2.009	2.403	2.678	2.937	3.261	3.496
60	0.254	0.679	1.045	1.296	1.671	2.000	2.390	2.660	2.915	3.232	3.460
70	0.254	0.678	1.044	1.294	1.667	1.994	2.381	2.648	2.899	3.211	3.435
80	0.254	0.678	1.043	1.292	1.664	1.990	2.374	2.639	2.887	3.195	3.416
90	0.254	0.677	1.042	1.291	1.662	1.987	2.368	2.632	2.878	3.183	3.402
100	0.254	0.677	1.042	1.290	1.660	1.984	2.364	2.626	2.871	3.174	3.390
110	0.254	0.677	1.041	1.289	1.659	1.982	2.361	2.621	2.865	3.166	3.381
120	0.254	0.677	1.041	1.289	1.658	1.980	2.358	2.617	2.860	3.160	3.373
$\infty$	0.253	0.674	1.036	1.282	1.645	1.960	2.326	2.576	2.807	3.090	3.291

## الملحق رقم 02: جدول توزيع Fisher

Table de Fisher-Snedecor,  $\alpha = 5\%$  (95<sup>e</sup> centile)

$v_2$ (dén.)	$v_1$ (numérateur)																			
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	20	30	40	50	60	80	100	200	500	1 000
1	161.45	199.50	215.71	224.58	230.16	233.99	236.77	238.88	240.54	241.88	248.02	250.10	251.14	251.77	252.20	252.72	253.04	253.68	254.06	254.19
2	18.51	19.00	19.16	19.25	19.30	19.33	19.35	19.37	19.38	19.40	19.45	19.46	19.47	19.48	19.48	19.48	19.49	19.49	19.49	19.49
3	10.13	9.55	9.28	9.12	9.01	8.94	8.89	8.85	8.81	8.79	8.66	8.62	8.59	8.58	8.57	8.56	8.55	8.54	8.53	8.53
4	7.71	6.94	6.59	6.39	6.26	6.16	6.09	6.04	6.00	5.96	5.80	5.75	5.72	5.70	5.69	5.67	5.66	5.65	5.64	5.63
5	6.61	5.79	5.41	5.19	5.05	4.95	4.88	4.82	4.77	4.74	4.56	4.50	4.46	4.44	4.43	4.41	4.41	4.39	4.37	4.37
6	5.99	5.14	4.75	4.53	4.39	4.28	4.21	4.15	4.10	4.06	3.87	3.81	3.77	3.75	3.74	3.72	3.71	3.69	3.68	3.67
7	5.59	4.74	4.35	4.12	3.97	3.87	3.79	3.73	3.68	3.64	3.44	3.38	3.34	3.32	3.30	3.29	3.27	3.25	3.24	3.23
8	5.32	4.46	4.07	3.84	3.69	3.58	3.50	3.44	3.39	3.36	3.15	3.08	3.04	3.02	3.01	2.99	2.97	2.95	2.94	2.93
9	5.12	4.26	3.86	3.63	3.48	3.37	3.29	3.23	3.18	3.14	2.94	2.86	2.83	2.80	2.79	2.77	2.76	2.73	2.72	2.71
10	4.96	4.10	3.71	3.48	3.33	3.22	3.14	3.07	3.02	2.98	2.77	2.70	2.66	2.64	2.62	2.60	2.59	2.56	2.55	2.54
20	4.35	3.49	3.10	2.87	2.71	2.60	2.51	2.45	2.39	2.35	2.12	2.04	1.99	1.97	1.95	1.92	1.91	1.88	1.86	1.85
30	4.17	3.32	2.92	2.69	2.53	2.42	2.33	2.27	2.21	2.16	1.93	1.84	1.79	1.76	1.74	1.71	1.70	1.66	1.64	1.63
40	4.08	3.23	2.84	2.61	2.45	2.34	2.25	2.18	2.12	2.08	1.84	1.74	1.69	1.66	1.64	1.61	1.59	1.55	1.53	1.52
50	4.03	3.18	2.79	2.56	2.40	2.29	2.20	2.13	2.07	2.03	1.78	1.69	1.63	1.60	1.58	1.54	1.52	1.48	1.46	1.45
60	4.00	3.15	2.76	2.53	2.37	2.25	2.17	2.10	2.04	1.99	1.75	1.65	1.59	1.56	1.53	1.50	1.48	1.44	1.41	1.40
70	3.98	3.13	2.74	2.50	2.35	2.23	2.14	2.07	2.02	1.97	1.72	1.62	1.57	1.53	1.50	1.47	1.45	1.40	1.37	1.36
80	3.96	3.11	2.72	2.49	2.33	2.21	2.13	2.06	2.00	1.95	1.70	1.60	1.54	1.51	1.48	1.45	1.43	1.38	1.35	1.34
90	3.95	3.10	2.71	2.47	2.32	2.20	2.11	2.04	1.99	1.94	1.69	1.59	1.53	1.49	1.46	1.43	1.41	1.36	1.33	1.31
100	3.94	3.09	2.70	2.46	2.31	2.19	2.10	2.03	1.97	1.93	1.68	1.57	1.52	1.48	1.45	1.41	1.39	1.34	1.31	1.30
200	3.89	3.04	2.65	2.42	2.26	2.14	2.06	1.98	1.93	1.88	1.62	1.52	1.46	1.41	1.39	1.35	1.32	1.26	1.22	1.21
300	3.87	3.03	2.63	2.40	2.24	2.13	2.04	1.97	1.91	1.86	1.61	1.50	1.43	1.39	1.36	1.32	1.30	1.23	1.19	1.17
500	3.85	3.01	2.62	2.39	2.23	2.12	2.03	1.96	1.90	1.85	1.59	1.48	1.42	1.38	1.35	1.30	1.28	1.21	1.16	1.14
1 000	3.85	3.00	2.61	2.38	2.22	2.11	2.02	1.95	1.89	1.84	1.58	1.47	1.41	1.36	1.33	1.29	1.26	1.19	1.13	1.11
2 000	3.85	3.00	2.61	2.38	2.22	2.10	2.01	1.94	1.88	1.84	1.58	1.46	1.40	1.36	1.32	1.28	1.25	1.18	1.12	1.09



الملحق رقم 03: ميزانية الأصول لميناء جن جن (2013-2014)



E.P. DJENDJEN  
EP DJENDJEN  
BP 87 ACHOUAT JJJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2  
Article : 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2014 au 31/12/2014

25/04/23 11:11

Bilan Actif

Exercice clos le 31/12/2014

Unité:

ACTIF	Note	2014 Brut	2014 Amort- Prov.	2014 Net	2013 Net
<b>ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)</b>					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles		7 252 340,00	3 291 176,66	3 961 163,34	3 125 652,50
<b>Immobilisations corporelles</b>		<b>5 371 724 461,97</b>	<b>2 416 881 808,19</b>	<b>2 954 842 653,78</b>	<b>2 517 172 693,66</b>
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments		928 434 855,44	169 135 214,75	759 299 640,69	455 438 173,44
Installations, machines et outillage		2 084 814 986,31	974 131 039,63	1 110 683 946,68	922 701 928,47
Matériel de transport		2 312 939 059,83	1 246 042 046,23	1 066 897 013,60	1 121 339 733,80
Autres immobilisations corporelles		45 535 560,39	27 573 507,58	17 962 052,81	17 692 857,95
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
<b>Immobilisations encours</b>		<b>218 434 845,04</b>	<b>0,00</b>	<b>218 434 845,04</b>	<b>319 836 689,52</b>
<b>Immobilisations financières</b>	<b>1</b>	<b>3 803 432 600,00</b>	<b>102 266 319,14</b>	<b>3 701 166 280,86</b>	<b>3 177 459 454,16</b>
Titres des filiales		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence (1) - entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		96 500 000,00	102 266 319,14	(5 766 319,14)	111 847 521,74
Autres titres immobilisés		3 706 932 600,00		3 706 932 600,00	3 065 485 566,66
Prêts et autres actifs financiers non courants		0,00	(0,00)	0,00	120 385,76
<b>Impôts différés actif</b>		<b>66 857 958,86</b>	<b>0,00</b>	<b>66 857 958,86</b>	<b>65 629 474,45</b>
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>9 467 702 205,86</b>	<b>2 522 439 303,99</b>	<b>6 945 262 901,87</b>	<b>6 083 223 964,29</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
<b>Stocks et encours</b>		<b>114 808 964,89</b>	<b>0,00</b>	<b>114 808 964,89</b>	<b>90 087 412,06</b>
Marchandises, Matières et fournitures		0,00	0,00	0,00	0,00
Produits Finis et encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres stocks		114 808 964,89	0,00	114 808 964,89	90 087 412,06
<b>Créances et emplois assimilés</b>		<b>1 684 228 837,78</b>	<b>(227 476 665,28)</b>	<b>1 456 752 172,50</b>	<b>1 417 028 401,10</b>
Clients		756 504 762,12	227 476 665,28	529 028 096,84	582 861 383,18
Autres débiteurs		42 448 491,12	(0,00)	42 448 491,12	89 457 145,96
Impôts et assimilés		885 275 584,54	(0,00)	885 275 584,54	744 709 871,96
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
<b>Disponibilités et assimilés</b>		<b>4 493 040 911,06</b>	<b>0,00</b>	<b>4 493 040 911,06</b>	<b>4 217 268 789,20</b>
Placements et autres actifs financiers courants		500 000 000,00	0,00	500 000 000,00	0,00
Trésorerie		3 993 040 911,06	0,00	3 993 040 911,06	4 217 268 789,20
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>6 292 078 713,73</b>	<b>(227 476 665,28)</b>	<b>6 064 602 048,45</b>	<b>5 724 384 602,36</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>15 759 780 919,59</b>	<b>(2 749 915 969,27)</b>	<b>13 009 864 950,32</b>	<b>11 807 608 566,65</b>

الملحق رقم 04: ميزانية الخصوم لميناء جن جن (2013-2014)



E.P. DJENDJEN  
EP DJENDJEN  
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2  
Article : 1 5 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2014 au 31/12/2014

25/04/23 11:13

**BILAN PASSIF**

Exercice clos le 31/12/2014

Passif	Note	Unité:	
		2014	2013
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		3 965 000 000,00	1 040 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		4 528 470 346,89	5 445 575 319,52
Ecart de réévaluation		43 669 495,20	43 669 495,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		2 546 979 950,14	3 175 267 826,56
Autres capitaux propres - Report à nouveau		(0,00)	(0,00)
Dont:			
Charges, pertes et produits non inscrit au compte de résultat		0,00	0,00
Résultat non affectés			
Part de la société consolidante) (1)		10 987 619 792,23	9 573 012 641,28
Part des minoritaires (1)		96 500 000,00	131 500 000,00
<b>TOTAL I</b>		<b>11 084 119 792,23</b>	<b>9 704 512 641,28</b>
<b>PASSIFS NON COURANTS</b>		0,00	0,00
Emprunts et dettes financières		100 000,00	100 000,00
Impôts (différés et provisionnés)		45 540,00	49 500,00
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provision à long terme		290 686 777,60	262 517 897,77
produits comptabilisés d'avance à long terme		218 300 401,98	141 500 000,00
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS II</b>		<b>509 132 719,58</b>	<b>404 167 397,77</b>
<b>PASSIFS COURANTS</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		158 838 512,93	249 876 723,74
Autres Créditeurs		13 500,00	29 799,50
Groupe et associés			
Impôts et autres dettes parafiscales		1 113 846 344,49	1 311 358 981,35
Autres dettes courantes		143 914 081,09	137 663 023,01
Trésorerie Passif		(0,00)	(0,00)
<b>TOTAL PASSIFS COURANTS III</b>		<b>1 416 612 438,51</b>	<b>1 698 928 527,60</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		<b>13 009 864 950,32</b>	<b>11 807 608 566,65</b>

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.



الملحق رقم 05: جدول حسابات النتائج لميناء جن جن (2013-2014)



E.P. DJENDJEN  
EP DJENDJEN  
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2  
Article : 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2014 au 31/12/2014

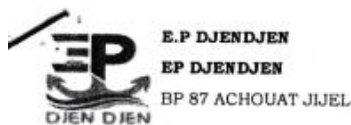
25/04/23 11:14

Compte de resultats  
(Par nature)

	Note	Unité:	
		2014	2013
Chiffre d'affaires			
Ventes de marchandises		0,00	0,00
Ventes de produits finis		0,00	0,00
Ventes de travaux		0,00	0,00
Prestations de services		4 061 481 484,02	4 228 756 376,82
Autres ventes		1 386 478 172,37	1 354 422 300,04
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
<b>I - PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>5 447 959 656,39</b>	<b>5 583 178 676,86</b>
Achats consommés		(133 260 203,64)	(95 675 685,95)
Services extérieurs et autres consommations		(140 799 784,56)	(123 071 600,03)
<b>II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>(274 059 988,20)</b>	<b>(218 747 285,98)</b>
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)</b>		<b>5 173 899 668,19</b>	<b>5 364 431 390,88</b>
Charges de personnel		(1 279 160 045,78)	(1 146 819 226,19)
Impôts, taxes et versements assimilés		(130 886 894,47)	(123 902 975,82)
<b>IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>3 763 852 727,94</b>	<b>4 093 709 188,87</b>
Autres produits opérationnels		56 974 656,88	21 204 798,25
Autres charges opérationnelles		(107 011 763,28)	(66 922 547,51)
Dotations aux amortissements et aux provisions		(710 825 813,74)	(430 516 902,27)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		168 840 314,50	311 722 088,37
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>3 171 830 122,30</b>	<b>3 929 196 625,71</b>
Produits financiers		137 023 612,99	186 338 677,48
Charges financières		(6 253 784,92)	0,00
<b>VI- RESULTAT FINANCIER</b>		<b>130 769 828,07</b>	<b>186 338 677,48</b>
<b>VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)</b>		<b>3 302 599 950,37</b>	<b>4 115 535 303,19</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(756 852 444,63)	(960 308 690,15)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		1 232 444,40	20 041 213,52
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>5 810 798 240,76</b>	<b>6 102 444 240,96</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>(3 263 818 290,62)</b>	<b>(2 927 176 414,40)</b>
<b>VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>2 546 979 950,14</b>	<b>3 175 267 826,56</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00	0,00
<b>IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>		<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
<b>X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>2 546 979 950,14</b>	<b>3 175 267 826,56</b>
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
<b>XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)</b>		<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم 06: ميزانية الأصول لميناء جن جن (2015-2016)



Matricule Fiscal : 000018044229262  
Article : 18050133850

Exercice allant 01/01/2016 au 31/12/2016

25/04/23 11:24

Bilan Actif

Exercice clos le 31/12/2016

Unité:

ACTIF	Note	2016 Brut	2016 Amort- Prov.	2016 Net	2015 Net
<b>ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)</b>					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles		11 642 090,00	6 593 550,82	5 048 539,18	3 916 286,68
Immobilisations corporelles		6 396 892 769,29	3 177 820 844,48	3 219 071 924,81	2 953 720 225,94
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments		1 404 272 993,20	373 077 701,89	1 031 195 291,31	847 960 113,94
Installations, machines et outillage		2 282 754 582,10	1 200 799 321,36	1 081 955 260,74	1 011 009 001,54
Matériel de transport		2 661 100 292,70	1 568 568 606,74	1 092 531 685,96	1 080 497 132,94
Autres immobilisations corporelles		48 764 901,29	35 375 214,49	13 389 686,80	14 257 870,46
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours		315 900 933,79	0,00	315 900 933,79	221 501 846,29
Immobilisations financières		6 131 905 000,00	37 034 102,90	6 094 870 897,10	4 231 001 602,42
Titres des filiales		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence (1) - entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		131 500 000,00	37 034 102,90	94 465 897,10	79 187 222,42
Autres titres immobilisés		6 000 000 000,00		6 000 000 000,00	4 151 409 380,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		405 000,00	0,00	405 000,00	405 000,00
Impôts différés actif		138 426 120,81	0,00	138 426 120,81	139 584 604,20
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>12 994 766 913,89</b>	<b>3 221 448 498,20</b>	<b>9 773 318 415,69</b>	<b>7 549 724 665,53</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
Stocks et encours		157 047 471,16	0,00	157 047 471,16	118 239 433,65
Marchandises, Matières et fournitures		0,00	0,00	0,00	0,00
Produits Finis et encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres stocks		157 047 471,16	0,00	157 047 471,16	118 239 433,65
Créances et emplois assimilés		1 951 251 330,52	(187 101 788,35)	1 764 149 542,17	1 206 881 685,58
Clients		1 220 772 865,30	187 101 788,35	1 033 671 076,95	467 815 138,21
Autres débiteurs		59 326 214,32	0,00	59 326 214,32	26 514 736,27
Impôts et assimilés		671 152 250,90	(0,00)	671 152 250,90	712 551 811,10
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés		4 371 031 110,47	0,00	4 371 031 110,47	5 764 193 635,65
Placements et autres actifs financiers courants		(0,00)	0,00	(0,00)	600 000 000,00
Trésorerie		4 371 031 110,47	0,00	4 371 031 110,47	5 164 193 635,65
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>6 479 329 912,16</b>	<b>(187 101 788,35)</b>	<b>6 292 228 123,80</b>	<b>7 089 314 754,88</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>19 474 096 826,04</b>	<b>(3 408 550 286,55)</b>	<b>16 065 546 539,49</b>	<b>14 639 039 320,41</b>

الملحق رقم 07: ميزانية الخصوم لميناء جن جن (2015-2016)



Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2  
Article : 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2016 au 31/12/2016

25/04/23 11:26

**BILAN PASSIF**

Exercice clos le 31/12/2016

Passif	Note	Unité:	
		2016	2015
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		7 770 367 221,00	6 429 359 306,35
Ecart de réévaluation		43 669 495,20	43 669 495,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		1 963 922 165,44	2 099 228 315,40
Autres capitaux propres - Report à nouveau		(0,00)	(66 880 400,75)
Dont:			
Charges, pertes et produits non inscrit au compte de résultat		0,00	0,00
Résultat non affectés			
<b>Part de la société consolidante) (1)</b>		<b>13 646 458 881,64</b>	<b>12 373 876 716,20</b>
<b>Part des minoritaires (1)</b>		<b>131 500 000,00</b>	<b>131 500 000,00</b>
<b>TOTAL I</b>		<b>13 777 958 881,64</b>	<b>12 505 376 716,20</b>
<b>PASSIFS NON COURANTS</b>		0,00	0,00
Emprunts et dettes financières		(0,00)	12 975 980,00
Impôts (différés et provisionnés)		17 160,00	25 740,00
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provision à long terme		363 956 112,04	386 154 384,73
produits comptabilisés d'avance à long terme		378 576 243,95	391 393 171,55
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS II</b>		<b>742 549 515,99</b>	<b>790 549 276,28</b>
<b>PASSIFS COURANTS</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		166 344 079,38	120 886 463,75
Autres Crédeurs		59 160,00	28 000,00
Groupe et associés			
Impôts et autres dettes parafiscales		1 114 969 823,45	1 014 555 324,90
Autres dettes courantes		263 665 079,03	207 643 539,28
Trésorerie Passif		(0,00)	0,00
<b>TOTAL PASSIFS COURANTS III</b>		<b>1 545 038 141,86</b>	<b>1 343 113 327,93</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		<b>16 065 546 539,49</b>	<b>14 639 039 320,41</b>

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.



الملحق رقم 08: جدول حسابات النتائج لميناء جن جن (2015-2016)



E.P. DJENDJEN  
EP DJENDJEN  
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2  
Article : 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2016 au 31/12/2016

25/04/23 11:27

Compte de resultats  
(Par nature)

	Note	Unité:	
		2016	2015
<b>Chiffre d'affaires</b>			
Ventes de marchandises		0,00	0,00
Ventes de produits finis		0,00	0,00
Ventes de travaux		0,00	0,00
Prestations de services		3 539 467 964,20	3 903 122 905,88
Autres ventes		1 271 589 782,04	1 079 149 736,15
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
<b>I - PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>4 811 057 746,24</b>	<b>4 982 272 642,03</b>
Achats consommés		(141 406 062,43)	(133 664 760,64)
Services extérieurs et autres consommations		(289 349 730,86)	(290 650 850,78)
<b>II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>(430 755 793,29)</b>	<b>(424 315 611,42)</b>
<b>III-VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)</b>		<b>4 380 301 952,95</b>	<b>4 557 957 030,61</b>
Charges de personnel		(1 722 147 235,09)	(1 645 499 509,84)
Impôts, taxes et versements assimilés		(110 704 701,18)	(119 267 845,79)
<b>IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>2 547 450 016,68</b>	<b>2 793 189 674,98</b>
Autres produits opérationnels		60 645 169,71	65 079 931,11
Autres charges opérationnelles		(18 219 481,76)	(22 494 981,51)
Dotations aux amortissements et aux provisions		(738 221 314,99)	(772 246 423,62)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		533 409 088,65	496 820 615,95
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>2 385 063 478,29</b>	<b>2 560 348 816,91</b>
Produits financiers		174 058 861,35	173 293 703,09
Charges financières		(3 905 874,81)	(38 850 761,77)
<b>VI- RESULTAT FINANCIER</b>		<b>170 152 986,54</b>	<b>134 442 941,32</b>
<b>VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)</b>		<b>2 555 216 464,83</b>	<b>2 694 791 758,23</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(590 144 396,00)	(644 811 369,00)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		(1 149 903,39)	49 247 926,17
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>5 579 170 865,95</b>	<b>5 717 466 892,18</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>(3 615 248 700,51)</b>	<b>(3 618 238 576,78)</b>
<b>VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>1 963 922 165,44</b>	<b>2 099 228 315,40</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00	0,00
<b>IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>		<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
<b>X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>1 963 922 165,44</b>	<b>2 099 228 315,40</b>
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
<b>XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)</b>		<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم 09: ميزانية الأصول لميناء جن جن (2017-2018)



E.P. DJENDJEN  
EP DJENDJEN  
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 000018044229262  
Article 18050133850

Exercice allant 01/01/2018 au 31/12/2018

25/04/23 11:34

**Bilan Actif**

Exercice clos le 31/12/2018

Unité:

ACTIF	Note	2018 Brut	2018 Amort- Prov.	2018 Net	2017 Net
<b>ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)</b>					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles		11 842 090,00	9 906 866,66	1 736 233,34	3 289 704,18
Immobilisations corporelles		9 034 712 664,84	4 295 886 840,84	4 738 825 824,00	3 807 576 147,97
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments		1 670 338 911,22	674 068 072,12	996 270 839,10	1 150 625 373,71
Installations, machines et outillage		3 051 114 217,48	1 649 451 367,54	1 401 662 849,94	1 616 709 637,10
Matériel de transport		4 259 594 144,24	1 928 567 931,72	2 331 026 212,52	1 029 247 613,83
Autres immobilisations corporelles		53 665 391,90	43 799 469,46	9 865 922,44	10 993 523,33
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours		1 172 685 991,97	0,00	1 172 685 991,97	1 075 622 707,37
Immobilisations financières		4 596 000 000,00	0,00	4 596 000 000,00	6 000 405 000,00
Titres des filiales		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence (1) - entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres titres immobilisés		4 596 000 000,00		4 596 000 000,00	6 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		(0,00)	0,00	(0,00)	405 000,00
Impôts différés actif		152 944 821,29	0,00	152 944 821,29	139 818 249,87
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>14 967 995 568,10</b>	<b>4 305 792 697,60</b>	<b>10 662 192 870,60</b>	<b>11 026 711 809,39</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
Stocks et encours		215 615 694,49	(54 145 685,85)	161 470 008,64	167 152 574,18
Marchandises, Matières et fournitures		0,00	0,00	0,00	0,00
Produits Finis et encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres stocks		215 615 694,49	54 145 685,85	161 470 008,64	167 152 574,18
Créances et emplois assimilés		1 504 048 002,25	(516 570 120,19)	987 477 882,06	1 299 238 203,55
Clients		1 061 712 116,33	516 570 120,19	545 141 996,14	716 754 525,35
Autres débiteurs		15 537 206,88	0,00	15 537 206,88	15 340 508,20
Impôts et assimilés		426 798 679,04	(0,00)	426 798 679,04	567 143 170,00
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés		4 154 399 322,53	0,00	4 154 399 322,53	3 372 334 803,68
Placements et autres actifs financiers courants		2 300 000 000,00	0,00	2 300 000 000,00	0,00
Trésorerie		1 854 399 322,53	0,00	1 854 399 322,53	3 372 334 803,68
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>5 874 063 019,27</b>	<b>(570 715 806,04)</b>	<b>5 303 347 213,23</b>	<b>4 838 725 581,41</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>20 842 048 587,37</b>	<b>(4 876 508 503,64)</b>	<b>15 965 540 083,83</b>	<b>15 865 437 390,80</b>

## الملحق رقم 10: ميزانية الخصوم لميناء جن جن (2017-2018)



E.P. DJENDJEN  
EP DJENDJEN  
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 6 4 4 2 2 9 2 6 2  
Article : 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2018 au 31/12/2018

25/04/23 11:37

### BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2018

		Unité:	
Passif	Note	2018	2017
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		9 196 582 155,01	8 456 423 489,34
Ecart de réévaluation		43 669 495,20	43 669 495,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		958 110 763,24	1 196 558 665,67
Autres capitaux propres - Report à nouveau		(0,00)	(0,00)
Dont: Charges, pertes et produits non inscrit au compte de résultat Résultat non affectés		0,00	0,00
<b>Part de la société consolidante (1)</b>		<b>14 198 362 413,45</b>	<b>13 696 651 650,21</b>
<b>Part des minoritaires (1)</b>		<b>0,00</b>	<b>(0,00)</b>
<b>TOTAL I</b>		<b>14 198 362 413,45</b>	<b>13 696 651 650,21</b>
<b>PASSIFS NON COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières		0,00	0,00
Impôts (différés et provisionnés)		29 834 761,03	8 580,00
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provision à long terme		435 194 176,87	407 944 515,90
produits comptabilisés d'avance à long terme		248 245 464,36	261 402 832,33
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS II</b>		<b>713 274 402,26</b>	<b>669 355 928,23</b>
<b>PASSIFS COURANTS</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		56 201 827,67	561 784 430,65
Autres Crédeurs		56 910,00	6 000,00
Groupe et associés			
Impôts et autres dettes parafiscales		833 469 060,40	795 366 724,85
Autres dettes courantes		163 253 670,05	142 272 656,86
Trésorerie Passif		(0,00)	0,00
<b>TOTAL PASSIFS COURANTS III</b>		<b>1 053 903 268,12</b>	<b>1 499 429 812,36</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		<b>15 965 540 083,83</b>	<b>15 865 437 390,80</b>

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.



## الملحق رقم 11: جدول حسابات النتائج لميناء جن جن (2017-2018)



E.P. DJENDJEN  
EP DJENDJEN  
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2  
Article : 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2018 au 31/12/2018

25/04/23 11:38

### Compte de resultats (Par nature)

	Note	Unité:	
		2018	2017
Chiffre d'affaires			
Ventes de marchandises		0,00	0,00
Ventes de produits finis		0,00	0,00
Ventes de travaux		0,00	0,00
Prestations de services		2 695 133 203,49	2 852 549 238,27
Autres ventes		992 975 096,28	1 176 640 037,98
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
<b>I- PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>3 688 108 299,77</b>	<b>4 029 189 276,25</b>
Achats consommés		(135 799 845,14)	(119 360 604,42)
Services extérieurs et autres consommations		(200 431 279,75)	(237 743 079,11)
<b>II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>(336 231 124,89)</b>	<b>(357 103 683,53)</b>
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)</b>		<b>3 351 877 174,88</b>	<b>3 672 085 592,72</b>
Charges de personnel		(1 527 645 071,77)	(1 477 233 422,72)
Impôts, taxes et versements assimilés		(118 006 150,30)	(115 567 965,46)
<b>IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>1 706 225 952,81</b>	<b>2 079 294 204,54</b>
Autres produits opérationnels		43 446 689,59	262 961 267,86
Autres charges opérationnelles		(38 972 330,93)	(181 405 084,30)
Dotations aux amortissements et aux provisions		(1 209 978 227,07)	(1 079 350 952,55)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		644 151 710,05	373 166 935,70
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>1 144 873 794,45</b>	<b>1 454 656 371,25</b>
Produits financiers		189 949 819,55	184 284 651,59
Charges financières		(8 236 041,15)	(1 906 786,23)
<b>VI- RESULTAT FINANCIER</b>		<b>181 713 778,40</b>	<b>182 377 865,36</b>
<b>VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)</b>		<b>1 326 587 572,85</b>	<b>1 637 034 236,61</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(351 777 200,00)	(441 876 280,00)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		(16 699 609,61)	1 400 709,06
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>4 565 656 518,96</b>	<b>4 849 602 131,40</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>(3 607 545 755,72)</b>	<b>(3 653 043 465,73)</b>
<b>VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>958 110 763,24</b>	<b>1 196 558 665,67</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00	0,00
<b>IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>		<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
<b>X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>958 110 763,24</b>	<b>1 196 558 665,67</b>
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
<b>XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)</b>		<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم 12: ميزانية الأصول لميناء جن جن (2019-2020)



EP DJENDJEN  
EP DJENDJEN  
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2  
Article : 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2020 au 31/12/2020

25/04/23 12:37

Bilan Actif

Exercice clos le 31/12/2020

Unité:

ACTIF	Note	2020 Brut	2020 Amort- Prov.	2020 Net	2019 Net
<b>ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)</b>					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles		12 022 090,00	11 642 090,00	380 000,00	650 387,50
Immobilisations corporelles		10 637 197 217,96	5 574 046 360,43	5 063 150 857,53	5 657 203 900,66
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments		1 686 503 588,37	973 126 178,16	713 377 410,21	847 372 566,14
Installations, machines et outillage		3 136 904 001,64	2 041 462 843,27	1 095 441 158,37	1 262 016 680,58
Matériel de transport		5 755 288 348,74	2 510 044 342,57	3 245 244 006,17	3 537 705 012,26
Autres immobilisations corporelles		58 501 279,21	49 412 996,43	9 088 282,78	10 109 641,68
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours		848 815 576,81	0,00	848 815 576,81	711 099 739,52
Immobilisations financières		6 827 500 000,00	1 892 698,49	6 825 607 301,51	6 827 500 000,00
Titres des filiales		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence (1) - entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		171 500 000,00	1 892 698,49	169 607 301,51	171 500 000,00
Autres titres immobilisés		6 656 000 000,00		6 656 000 000,00	6 656 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		0,00	0,00	0,00	0,00
Impôts différés actif		212 748 776,56	0,00	212 748 776,56	209 670 014,45
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>18 538 283 661,33</b>	<b>5 587 581 148,92</b>	<b>12 950 702 512,41</b>	<b>13 406 124 042,13</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
Stocks et encours		241 945 918,99	(72 740 343,27)	169 205 575,72	163 577 152,96
Marchandises, Matières et fournitures		794 771,13	0,00	794 771,13	80 165,45
Produits Finis et encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres stocks		241 151 147,86	72 740 343,27	168 410 804,59	163 496 987,51
Créances et emplois assimilés		1 570 715 393,12	(711 374 101,49)	859 341 291,63	942 939 518,40
Clients		1 383 979 455,91	711 374 101,49	672 605 354,42	584 338 452,18
Autres débiteurs		1 487 247,88	0,00	1 487 247,88	5 200 605,85
Impôts et assimilés		185 248 689,33	(0,00)	185 248 689,33	353 400 460,37
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés		1 968 058 276,37	0,00	1 968 058 276,37	1 885 287 771,14
Placements et autres actifs financiers courants		350 000 000,00	0,00	350 000 000,00	400 000 000,00
Trésorerie		1 618 058 276,37	0,00	1 618 058 276,37	1 485 287 771,14
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>3 780 719 588,48</b>	<b>(784 114 444,76)</b>	<b>2 996 605 143,72</b>	<b>2 991 804 442,50</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>22 319 003 249,81</b>	<b>(6 371 695 593,68)</b>	<b>15 947 307 656,13</b>	<b>16 397 928 484,63</b>



الملحق رقم 13: ميزانية الخصوم لميناء جن جن (2019-2020)

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2020

Unité:

Passif	Note	2020	2019
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes d'émissions		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		0,00	0,00
Ecart de réévaluation		43 669 495,20	43 669 495,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		414 092 150,92	826 951 226,21
Autres capitaux propres - Report à nouveau, Dont:		-26 580 000,92	-34 794 805,00
Charges, pertes et produits non inscrits au compte de		-26 580 000,92	-34 794 805,00
Résultats non affectés		0,00	0,00
Liaison inter unite		0,00	0,00
<b>Part de la société consolidante (1)</b>		<b>14 065 150 393,55</b>	<b>14 431 343 438,55</b>
<b>Part des minoritaires (1)</b>		<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
<b>TOTAL I</b>		<b>14 065 150 393,55</b>	<b>14 431 343 438,55</b>
<b>PASSIFS NON COURANTS</b>		<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
Emprunts et dettes financières		17 537 728,15	19 290 002,98
Impôts (différés et provisionnés)		39 592 772,00	40 343 872,14
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provisions et produits comptabilisés d'avance		830 153 437,22	791 597 731,18
Produits constatés d'avance à long terme		0,00	0,00
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS II</b>		<b>887 283 937,37</b>	<b>851 231 606,30</b>
<b>PASSIFS COURANTS</b>		<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
Fournisseurs et comptes rattachés		125 901 370,72	256 658 692,39
Autres créditeurs		0,00	0,00
Impôts et autres dettes para-fiscales		497 260 319,66	459 345 235,65
Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes courantes		371 711 634,83	399 349 511,74
Trésorerie Passif		0,00	0,00
<b>TOTAL PASSIFS COURANTS III</b>		<b>994 873 325,21</b>	<b>1 115 353 439,78</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		<b>15 947 307 656,13</b>	<b>16 397 928 484,63</b>

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

## الملحق رقم 14: جدول حسابات النتائج لميناء جن جن (2019-2020)



Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2  
Article : 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2020 au 31/12/2020

25/04/23 12:41

### Compte de resultats (Par nature)

	Note	2020	2019
<b>Unité:</b>			
Chiffre d'affaires			
Ventes de marchandises		52 280 400,45	9 328 139,00
Ventes de produits finis		0,00	0,00
Ventes de travaux		0,00	0,00
Prestations de services		2 504 720 093,41	2 962 642 027,66
Autres ventes		715 809 448,00	1 004 236 713,22
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
<b>I - PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>3 272 809 941,86</b>	<b>3 976 206 879,88</b>
Achats consommés		(169 125 866,87)	(130 811 286,79)
Services extérieurs et autres consommations		(120 839 692,10)	(221 027 326,95)
<b>II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>(289 965 558,97)</b>	<b>(351 838 613,74)</b>
<b>III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)</b>		<b>2 982 844 382,89</b>	<b>3 624 368 266,14</b>
Charges de personnel		(1 987 446 227,89)	(2 365 585 882,97)
Impôts, taxes et versements assimilés		(78 601 631,24)	(110 285 557,97)
<b>IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>916 796 523,76</b>	<b>1 148 496 825,20</b>
Autres produits opérationnels		44 910 167,58	79 765 590,02
Autres charges opérationnelles		(56 869 632,76)	(33 200 908,53)
Dotations aux amortissements et aux provisions		(1 554 784 439,70)	(1 305 916 587,59)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		840 296 043,57	769 260 349,01
<b>V - RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>190 348 662,45</b>	<b>658 405 268,11</b>
Produits financiers		342 210 719,60	324 664 256,57
Charges financières		(276 298,74)	0,00
<b>VI - RESULTAT FINANCIER</b>		<b>341 934 420,86</b>	<b>324 664 256,57</b>
<b>VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)</b>		<b>532 283 083,31</b>	<b>983 069 524,68</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(124 907 077,15)	(173 471 555,39)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		6 716 144,76	17 353 256,92
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>4 500 226 872,61</b>	<b>5 149 897 075,48</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>(4 086 134 721,69)</b>	<b>(4 322 945 849,27)</b>
<b>VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>414 092 150,92</b>	<b>826 951 226,21</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00	0,00
<b>IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>		<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
<b>X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>414 092 150,92</b>	<b>826 951 226,21</b>
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
<b>XI - RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)</b>		<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.



## الملحق رقم 15: ميزانية الأصول لميناء جن جن لسنة 2021



**E.P. DJENDJEN**  
**EP DJENDJEN**  
 BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2  
 Article : 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2021 au 31/12/2021

25/04/23 12:44

### Bilan Actif

Exercice clos le 31/12/2021

Unité:

ACTIF	Note	2021 Brut	2021 Amort- Prov.	2021 Net	2020 Net
<b>ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)</b>					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles		11 762 190,00	11 477 190,00	285 000,00	380 000,00
Immobilisations corporelles		10 698 038 621,64	6 206 916 072,93	4 491 122 548,71	5 063 150 857,53
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments		1 691 873 966,26	1 112 208 446,96	579 665 519,30	713 377 410,21
Installations, machines et outillage		3 146 973 992,60	2 254 438 249,63	892 535 742,97	1 095 441 158,37
Matériel de transport		5 797 468 986,35	2 789 408 014,72	3 008 060 971,63	3 245 244 006,17
Autres immobilisations corporelles		61 721 676,43	50 861 361,62	10 860 314,81	9 088 282,78
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
<b>Immobilisations encours</b>		<b>1 258 378 985,55</b>	<b>0,00</b>	<b>1 258 378 985,55</b>	<b>848 815 576,81</b>
<b>Immobilisations financières</b>		<b>7 482 500 000,00</b>	<b>(0,00)</b>	<b>7 482 500 000,00</b>	<b>6 825 607 301,51</b>
Titres des filiales		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence (1) - entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		326 500 000,00	(0,00)	326 500 000,00	169 607 301,51
Autres titres immobilisés		7 156 000 000,00		7 156 000 000,00	6 656 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		0,00	0,00	0,00	0,00
<b>Impôts différés actif</b>		<b>261 727 339,09</b>	<b>0,00</b>	<b>261 727 339,09</b>	<b>212 748 776,56</b>
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>19 712 407 136,28</b>	<b>6 218 393 262,93</b>	<b>13 494 013 873,35</b>	<b>12 950 702 512,41</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
<b>Stocks et encours</b>		<b>273 702 354,11</b>	<b>(105 160 446,47)</b>	<b>168 541 907,64</b>	<b>169 205 575,72</b>
Marchandises, Matières et fournitures		26 494,04	0,00	26 494,04	794 771,13
Produits Finis et encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres stocks		273 675 860,07	105 160 446,47	168 515 413,60	168 410 804,59
<b>Créances et emplois assimilés</b>		<b>1 302 589 720,67</b>	<b>(793 090 273,88)</b>	<b>509 499 446,79</b>	<b>859 341 291,63</b>
Clients		1 184 108 510,57	793 090 273,88	391 018 236,69	672 605 354,42
Autres débiteurs		5 526 331,70	0,00	5 526 331,70	1 487 247,88
Impôts et assimilés		112 954 878,40	(0,00)	112 954 878,40	185 248 689,33
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
<b>Disponibilités et assimilés</b>		<b>2 358 214 967,16</b>	<b>0,00</b>	<b>2 358 214 967,16</b>	<b>1 968 058 276,37</b>
Placements et autres actifs financiers courants		350 000 000,00	0,00	350 000 000,00	350 000 000,00
Trésorerie		2 008 214 967,16	0,00	2 008 214 967,16	1 618 058 276,37
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>3 934 507 041,94</b>	<b>(898 250 720,35)</b>	<b>3 036 256 321,59</b>	<b>2 996 605 143,72</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>23 646 914 178,22</b>	<b>(7 116 643 983,28)</b>	<b>16 530 270 194,94</b>	<b>15 947 307 656,13</b>

# الملحق رقم 16: ميزانية الخصوم لميناء جن جن لسنة 2021



Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2  
Article : 1 8 9 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2021 au 31/12/2021

25/04/23 11:40

## BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2021

Unité:

Passif	Note	2021	2020
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		9 240 760 899,27	9 633 968 748,35
Ecart de réévaluation		43 669 495,20	43 669 495,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		1 079 386 418,09	414 092 150,92
Autres capitaux propres – Report à nouveau		29 838 650,49	(26 580 000,92)
Dont: Charges, pertes et produits non inscrit au compte de résultat Résultat non affectés		0,00	0,00
<b>Part de la société consolidante) (1)</b>		<b>14 067 155 463,05</b>	<b>13 893 650 393,55</b>
<b>Part des minoritaires (1)</b>		<b>326 500 000,00</b>	<b>171 500 000,00</b>
<b>TOTAL I</b>		<b>14 393 655 463,05</b>	<b>14 065 150 393,55</b>
<b>PASSIFS NON COURANTS</b>		0,00	0,00
Emprunts et dettes financières		17 425 237,78	17 537 728,15
Impôts (différés et provisionnés)		43 093 291,27	39 592 772,00
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provision à long terme		758 057 392,35	608 928 337,15
produits comptabilisés d'avance à long terme		207 166 858,09	221 225 100,07
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS II</b>		<b>1 025 742 779,49</b>	<b>887 283 937,37</b>
<b>PASSIFS COURANTS</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		68 370 667,85	125 901 370,72
Autres Crédeurs		(0,00)	(0,00)
Groupe et associés			
Impôts et autres dettes parafiscales		835 262 911,73	653 600 777,63
Autres dettes courantes		207 238 372,82	215 371 176,86
Trésorerie Passif		(0,00)	0,00
<b>TOTAL PASSIFS COURANTS III</b>		<b>1 110 871 952,40</b>	<b>994 873 325,21</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		<b>16 530 270 194,94</b>	<b>15 947 307 656,13</b>

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

## الملحق رقم 17: جدول حسابات النتائج لميناء جن جن لسنة 2021



E.P. DJENDJEN  
EP DJENDJEN  
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 1  
Article : 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2021 au 31/12/2021

25/04/23 12.45

### Compte de resultats (Par nature)

Unité:

	Note	2021	2020
<b>Chiffre d'affaires</b>			
Ventes de marchandises		72 614 654,57	52 280 400,45
Ventes de produits finis		0,00	0,00
Ventes de travaux		0,00	0,00
Prestations de services		3 529 404 506,21	2 504 720 093,41
Autres ventes		654 688 796,76	715 809 448,00
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
<b>I - PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>4 256 707 957,54</b>	<b>3 272 809 941,86</b>
Achats consommés		(221 618 187,78)	(169 125 866,87)
Services extérieurs et autres consommations		(117 770 488,88)	(120 839 692,10)
<b>II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>(339 388 676,66)</b>	<b>(289 965 558,97)</b>
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)</b>		<b>3 917 319 280,88</b>	<b>2 982 844 382,89</b>
Charges de personnel		(2 191 699 958,06)	(1 987 446 227,89)
Impôts, taxes et versements assimilés		(95 687 802,30)	(78 601 631,24)
<b>IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>1 629 931 520,52</b>	<b>916 796 523,76</b>
Autres produits opérationnels		44 941 626,96	44 910 167,58
Autres charges opérationnelles		(27 789 763,58)	(56 869 632,76)
Dotations aux amortissements et aux provisions		(1 706 826 849,82)	(1 554 784 439,70)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		993 375 967,53	840 296 043,57
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>933 632 501,61</b>	<b>190 348 662,45</b>
Produits financiers		358 916 490,49	342 210 719,60
Charges financières		0,00	(276 298,74)
<b>VI- RESULTAT FINANCIER</b>		<b>358 916 490,49</b>	<b>341 934 420,86</b>
<b>VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)</b>		<b>1 292 548 992,10</b>	<b>532 283 083,31</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(279 803 916,01)	(124 907 077,15)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		66 641 342,00	6 716 144,76
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>5 653 942 042,52</b>	<b>4 500 226 872,61</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>(4 574 555 624,43)</b>	<b>(4 086 134 721,69)</b>
<b>VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>1 079 386 418,09</b>	<b>414 092 150,92</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00	0,00
<b>IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>		<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
<b>X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>1 079 386 418,09</b>	<b>414 092 150,92</b>
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
<b>XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)</b>		<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.



هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير الضريبة على الأداء المالي للمؤسسة المينائية جن جن خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2021 مقاس بالعائد على الأصول. ولتحقيق ذلك تم الإعتماد على نموذج الإنحدار الخطي المتعدد باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 11.

ومن النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة وجود أثر سلبي معنوي للمعدل الفعلي للضريبة، الوفورات الضريبية للديون وهيكل الأصول على الأداء المالي. كما يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للوفورات الضريبية لغير الديون وحجم المؤسسة في الأداء المالي، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين نمو المؤسسة والأداء المالي. كما توصلت الدراسة لمجموعة من التوصيات أهمها الاهتمام بدراسة التأثيرات الضريبية للمساهمة في تحسين القدرات المالية للمؤسسة.

### Abstract

This study aimed to measure the extent of the tax impact on the financial performance of the Port of Djen Djen institution during the period from 2013 to 2021, measured by the return on assets. To achieve this, the multiple linear regression models were adopted using the Eviews 11 statistical software.

The results of this study indicated a significant negative impact of the effective tax rate, tax savings from debt, and asset structure on financial performance. There was also a statistically significant positive impact of tax savings from non-debt sources and firm size on financial performance. The study found no statistically significant impact between firm growth and financial performance. Additionally, the study provided a set of recommendations, including the importance of studying tax effects to contribute to improving the financial capabilities of the institution.